الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسة مقارنة

تحت عنوان

التدخل وحماية الأقليات: دراسة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إعداد:

حنان بومنجل

إشراف:

د/ نور الدين دخان

أعضاء لجنة المناقشة

2021/2020

أعوذ باللّٰه من الشيطان الرجيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق اللّٰه العظيم

الآية 105 من سورة التوبة

شكر وتقدير

اشكر الله عز وجل الذي قدرني على انجاز هذا العمل المتواضع ووفقني على إتمامه.

أشكر الأستاذ: نور الدين دخان الذي لم يبخل عليا بمعلوماته القيمة ونصائحه وتوجيهاته وإرشاداته وحسن متابعته لي التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما لا يمكنني ان انسى الاستاد ملاح سعيد الدي كان له وافر الفضل في اتمام هدا العمل فالف شكر و تقدير له و لمجهوداته .

كما أوجه الشكر لكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد طيلة مدة انجاز وإعداد هذه الرسالة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخلا عليا بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أرجو من الله أن يمد في عمرهما "والداي العزيزان".

إلى ملاكي الصغير في الحياة والرفيق المؤنس في الوحدة ابني " أيهم".

إلى من هو القوة في الشدة وسندي في محطات الحياة الذي من قدم لي يد العون والمساعدة "زوجي الكريم"

خطة الدراسة

الفصل الاول :اطار نظري و مفاهيمي للدراسة

تمهيد

المبحث الاول : ماهية التدخل وبيان عناصره

مطلب الاول : مفهوم التدخل و الاتجاهات الفقهية

الفرع الاول: تعريف التدخل لغة واصطلاحا

أولا: التدخل لغة

ثانيا: التدخل اصطلاحا

الفرع الثاني: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي

الفرع الثالث: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه الغربي

اولا : الاتجاه الواسع

ثانيا: الاتجاه الضيق

ثالثا: الاتجاه التوفيقي

المطلب الثاني : صور التدخل و اساليبه

الفرع الاول : التدخل السياسي

الفرع الثاني: التدخل الفردي والجماعي

الفرع الثالث: التدخل المباشر وغير مباشر

الفرع الرابع: التدخل الدبلوماسي والعسكري

المطلب الثالث: التدخل الدولي الانساني

الفرع الاول : مفهوم التدخل الدولي الانساني في الفقه الغربي

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الانساني في المواثيق الدولية

المطلب الرابع: شروط التدخل الدولي الانساني ومدى مشروعيته

الفرع الاول : شروط التدخل الانساني

الفرع الثاني : مدى مشروعية التدخل الانساني

اولا : عدم مشروعية التدخل الانساني

ثانيا: مشروعية التدخل الانساني

1-الاتجاه الأول: التدخل الانساني في إطار أممي

2- الاتجاه الثاني : التدخل الانساني خارج إطار أممي

2-1 الفريق الاول : التدخل لصالح الانسانية

2-2 الفريق الثاني : التدخل احادي الجانب

2-2-1 النظرية الاخلاقية

2-2-2 نظرية العقوبة

المبحث الثاني : حماية الاقليات

المطلب الاول: مفهوم الاقليات

الفرع الاول : مفهوم الاقليات في اللغة

الفرع الثاني :مفهوم الاقليات عند فقهاء القانون

اولا: المعيار العددي

ثانيا:معيار الفاعلية

ثالثا: معيار المواطنة

رابعا : معيار الخصوصية

خامسا: المعيار الداتي

الفرع الثالث: مفهوم الاقليات في الفقه الاسلامي

المطلب الثاني: الاقليات والمفاهيم المشابهة لها

الفرع الاول: مفهوم الاثنية والعرقية

الفرع الثاني: مفهوم القومية

المطلب الثالث :التدخل لحماية الاقليات في القانون الدولي

الفرع الاول: حماية الاقليات في ظل عصبة الامم

الفرع الثاني: حماية الاقليات في ظل ميثاق الامم المتحدة

المبحث الثالث: الاستراتيجية الامريكية

المطلب الاول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية

المطلب الثاني : ماهية الاستراتيجية الامريكية

الفرع الاول : تعريف الاستراتيجية الامريكية

الفرع الثاني: اهداف الاستراتيجية الامريكية ووسائلها

اولا: على المستوى السياسي و الايديولوجي

ثانيا: على المستوى الامني

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: الاطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الامريكية

الفرع الاول: النظرية الواقعية

اولا: مضمون النظرية

ثانيا: اسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الامريكية

الفرع الثاني: النظرية البنائية

اولا : مضمون النظرية

ثانيا: اسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية البنائية للاستراتيجية الامريكية

الفرع الثالث: النظرية الليبرالية

اولا: مضمون النظرية

ثانيا: اسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية اليبرالية للاستراتيجية الامريكية

الفصل الثاني :سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر

المبحث الاول : تطور سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط

المطلب الاول: سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط قبل 11 سبتمبر

الفرع الاول: سياسة التدخل اثناء الحرب الباردة

اولا: من مرحلة العزلة الى الحرب العالمية الاولى

ثانيا: مرحلة الحرب العالمية الثانية

ثالثا: مرحلة الحرب الباردة

الفرع الثاني: سياسة التدخل بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر

الفرع الاول: سياسة التدخل الامريكي خارج الاطار الامني

أولا: الحروب الاستباقية

ثانيا: التدخل في العراق.

خلفية التدخل ووسائله.

مبررات التدخل.

أهداف التدخل.

الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.

أولا: التدخل في ليبيا.

1- خلفية التدخل

2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن

3- التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر

المطلب الاول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

الفرع الاول: حماية الاقليات و حقوق الانسان

الفرع الثاني: نشر الديموقراطية

الفرع الثالث: مكافحة الارهاب

المطلب الثاني : المبررات التدخل غير المعلنة في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

الفرع الاول : النفط

الفرع الثاني : حماية امن إسرائيل

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية

الفصل الثالث: حماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر

المبحث الاول: خريطة الاقليات في الشرق الأوسط

المطلب الاول: التوزيع الاقليات

المطلب الثاني: اهداف الاقليات وسائلها

الفرع الأول: أهداف الاقليات.

الفرع الثاني: وسائل الأقليات

أولا: الوسائل السلمية

ثانيا: الوسائل العنيفة

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الاول: مطالب الاقليات في الشرق الأوسط

المطلب الثاني الاقليات و الانظمة السياسية في الشرق الاوسط بين الصراع و التعاون

الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف.

الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع وإزالة الخلاف.

المطلب الثالث: تأثير الاقليات علي الاستقرار في الشرق الاوسط

الفرع الأول: على المستوى الاقليمي

الفرع الثاني: على المستوى الدولي

المبحث الثالث : التدخل لحماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية بين الحماية والتوظيف.

المطلب الاول : حماية الأقليات في الشرق الأوسط

الفرع الاول : حدود العلاقة بين الدين والسياسة

الفرع الثاني: الدين و اعادة توزيع خارطة الاقليات في الشرق الاوسط

المطلب الثاني: توظيف الاقليات للتدخل في الشرق الاوسط

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.

الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني.

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعد مرحلة نهاية الثمانينات و بداية التسعينات مرحلة مليئة بالمستجدات و الأحداث الدولية التي ساهمت بشكل كبير في خلق او بناء النظام الدولي الجديد، و لعل ابرزها على الاطلاق هو نهاية الثنائية القطبية بعد سنوات مما اطلق عليه لدى بعض الدارسين و الباحثين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالحرب الباردة، وعلى الرغم من وجود الاختلاف القائم بين هؤلاء الباحثين والدارسين حول نهاية الحرب الباردة من عدمها، الا انه هناك شبه اجماع او اتفاق حول تصدر الولايات المتحدة الامريكية للريادة العالمية و تزعمها لها.

اذن شهدت مرحلة التسعينات ونهايتها لا نقول ميلاد قوة عالمية بقدر ما هو عبارة عن نضج وترسيخ لهذه القوة العالمية، و التي اكدتها بعض الاحداث و التواريخ الدولية وابرزها على الاطلاق كان تاريخ 11 سبتمبر 2001 الذي كان له الأثر البالغ ليس في الولايات المتحدة فحسب باعتبارها مكان الحدث و انما في كل انحاء العالم، لقد اعطى 11 من سبتمبر تحول دولي غير مسبوق، اكدت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية الانفراد العالمي و التوجه الأمريكي العالمي.

ولكي تضمن الولايات المتحدة الامريكية هذه الزعامة وتكرسها كان لابد عليها من خلق واتباع استراتيجيات عديدة وفي مناطق متفرقة من العالم حتى تمنحها المزيد من التقدم والتفوق العالمي.

وباعتبار منطقة الشرق الأوسط مجال حيوي ومنطقة غنية ومتنوعة بالثروات المختلفة سواء الطبيعية او البشرية وحتى الحضارية والثقافية منها، فإنها اخدت حيزا بالغ الأهمية ضمن اجندة اهتمامات الإدارة الامريكية، وعلى الرغم من وجود روابط كثيرة بين بلدان المنطقة وداخل الدولة القومية نفسها ومنها الرابط الديني، التاريخي، الثقافي، اللغوي و حتى ما يعرف برابط المصير المشترك، الا ان ما تشهده المنطقة من اضطرابات داخلية او إقليمية و حروب أهلية أدت الى انقسامات جغرافية في كثير من البلدان يجعلنا نقف جليا عند الاسباب التي أدت إلى تفكك تلك الروابط و يلزمنا بإعادة النظر في حقيقتها.

و من ابرز المشاكل التي تعانيها و تشهدها منطقة الشرق الأوسط ما يعرف بظاهرة الأقليات و التي تعد ظاهرة قديمة من حيث التاريخ و لكنها تجددت و تجلت اكثر فاكثر في أواخر القرن العشرين ، وأصبحت من القضايا الأكثر تداولا و اهتماما ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط فحسب و انما في كل ارجاء المعمورة، واصبحنا بين الفترة و الأخرى نسمع اما عن انتخابات لتقرير المصير او انقسام إقليم عن بلد معين او عن ما يعرف باضطهاد لأقليات مختلفة سواء بسب الدين او العرق او اللغة او غيرها من الأسباب التي تخلق هذه الخلفات بين فئات المجتمع الواحد، كذلك ومع تطور منظومة حقوق الانسان العالمية و تكثيف نشاطاها على مستوى مختلف دول العالم و تزكيتها لحقوق الفرد و التي من ابرزها الحق في التعبير، صرنا نشهد العديد من المظاهرات و المسيرات و حتى الاضطرابات في نقاط مختلفة من العالم من طرف أقليات تريد الانفصال وتطمح للحكم الذاتي، لأنها وعلى حسبها تعاني من عدم المساواة او الاضطهاد والحرمان من حقوقها و غيرها من المطالب المرفوعة و التي لا تكاد تكون حكرا على بلد دون سواه، بل نجد هذه الظاهرة تنخر اغلب دول العالم مهما اختلفت اللغة والدين والعرق وحتى الهوية لكن هناك قاسم مشترك و هو ان المطلب واحد و الهدف واحد.

و بالرجوع لمنطقة الشرق الاوسط و نظرا لزخم ارثها الحضاري و التاريخي و تنوعه نجده من اكبر مناطق العالم التي تعرف تدخلا دوليا لحماية الاقليات باسم حقوق الانسان و الديموقراطية.

وما نريد ان نبحث عنه في موضوعنا هذا ينقسم الى عدة عناصر:

سنتطرق للتدخل الدولي الانساني وحماية الاقليات من حيث اطارها النظري، والمفاهيمي وكذلك بعض المفاهيم المتشابهة لها، وتطورها في اطار القانون الدولي وغيرها من زوايا البحث التي ستساعدنا على الالمام بالمفهوم والتعمق فيه والإحاطة به بشكل جيد، وكذلك سنحاول التعرف على الاستراتيجية الامريكية بصفة عامة في محاولة لدراستها بغية فهمها، مركزين في بحثنا على الاستراتيجية الامريكية في التدخل من اجل حماية الأقليات الظاهرة الأكثر انتشارا وتأثيرا في منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد 11 سبتمبر2001.

أهمية الموضوع وأهدافه:

بداية سوف نتعرض لأهمية الموضوع والذي نراه حسب اعتقادنا يحوي بعدين رئيسين، الأول متعلق بالأهمية العملية لان:

- موضوع الأقليات في منطقة الشرق الوسط ضمن ظروف دولية راهنة تطغى عليها السيطرة الامريكية التي تحاول في كل مرة تكييف المجتمع الدولي حسب مصالحها ورغباتها وبدلك فان حماية الاقليات تعد من المشاكل و القضايا الأبرز التي يعرفها العالم حاليا.
- تزايد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط و تعاظمه خاصة مع احداث 11 سبتمبر ، جعلنا نتطرق لهذا الموضوع الذي نود البحث في حقيقته ودرجة تأثيره من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة اذا سلمنا بالفعل انه هناك استراتيجية واحدة و ليس عدة استراتيجيات .
- باعتبارنا باحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في اطار تخصص السياسة المقارنة فإننا نود الاستفادة مما درسناه ومحاولة تقريب الصورة بين الاطار النظري العلمي و بين الواقع المجتمعي المعاش، حتى لا تبقى العلوم السياسية حبيسة المقالات وادراج المكاتب بل ننقلها الى ارض الواقع محاولين التحليل قصد الفهم مرورا بدراسة إمكانية تطبيق النظريات العلمية على المشاكل الحياتية التي تمس و تهم كل فرد من افراد الدولة الواحدة ضمن اطار قومي او إقليمي بغية الوصول الى الحلول الناجعة.

اما البعد الثاني فهو من الناحية العلمية ويتضمن:

- محاولة المساهمة في اثراء المكتبة الوطنية والإضافة لما لا للأدبيات التي سبقتنا لدراسة هذا الموضوع، من خلال فتح زاوية بحث جديدة من شانها ان تثري موضوع البحث و تسلط الضوء عليه اكثر.

و بالرجوع الى اهداف الدراسة فهي عديدة و لكن ما نريد ان نبحث عنه في موضوعنا هذا ينقسم الى:

- بداية سنتطرق للتدخل لحماية الاقليات من حيث اطارها النظري والمفاهيمي.

- سوف نلقي الضوء أيضا على الاستراتيجية والاستراتيجية الامريكية وكذلك ضمن اطار نظري يتضمن كل العناصر البحثية المساعدة على الفهم والاطر النظرية التي فسرت هده الاستراتيجية.
- باعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي متصدرة العالم وأنها تتعامل مع كل منطقة في العالم حسب ما يعتريها من ظروف معينة، كما انها تطبق فيها وعليها استراتيجيات مختلفة حسب توجهات ادارتها من جهة أخرى سنحاول الغوص في الاستراتيجية الامريكية بصفة عامة معتمدين على التاريخ المحوري وهو 11 من سبتمبر.
- التطرق الى حقيقة التأثير الامريكي على المنطقة وإمكانية تجنب الدول على الأقل الكثير مما هي عليه اليوم من تداعيات ظاهرة اضطهاد الأقليات وتدخل الدول لحماية الأقليات فيها باسم حماية حقوق الانسان.
- محاولة التوصل و إيجاد الطرق الكفيلة التي من شانها مساعدة دول المنطقة على استيعاب ظاهرة التدخل لحماية الأقليات ضمن الظروف الدولية الراهنة التي يطغى عليها التوجه الامريكي.

مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيار موضوع بحث علمي يتطلب الكثير من الوقت والجهد وخاصة القراءة المتنوعة حتى يقرر صاحب البحث الموضوع الذي يود تناوله، فنجد أنه في بداية الشروع في البحث يتبادر لأذهاننا العديد والعديد من المواضيع و التي نضن للوهلة الاولى انها اما ضمن اهتماماتنا البحثية او انه بإمكاننا القيام بدراستها، و لكن كل هذا يتغير مع مرور الوقت ومع كل قراءة جديدة يبرز لنا عنوان جديد، وبالرجوع الى عنوان بحثنا والمتعلق مبدا التدخل وحماية الأقليات: دارسة الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر 2001 بالتأكيد لم يكن محض الصدفة بل جاء نتيجة أسباب عديدة يمكن ان نجملها في:

1- **الأسباب الموضوعية:**

- ملاحظة الأهمية البالغة لظاهرة الاقليات و تأثيرها الكبير على استقرار منطقة الشرق الHوسط، وانها لعبت في العديد من المناسبات الدور الحاسم و الأبرز في مختلف النزاعات في المنطقة و كانت سببا في العديد من الانقسامات الجغرافية ومحورا هاما لعبت على اوتاره الأطراف الداخلية والخارجية لخدمة مصالحها.
- تعاظم الدور الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط خاصة مع بداية التسعينات والتحول العالمي بعد 11 سبتمبر في إطار تهافت وتسابق دولي غير مسبوق.
- تزايد الاهتمام الدولي من طرف الدول الكبرى والمنظمات المجتمع الدولي باختلاف انتماءاتها وتوجهاتها بموضوع الأقليات وضرورة التدخل لحمايتها.
- ضف الى ذلك مجال التخصص وهو سياسة مقارنة يجعلنا نتطرق لمثل هذه المواضيع
- الخبرة العلمية حول موضوع الدراسة حيث نجده انه قليل من جهة، ومن جهة أخرى هو موضوع بحث نجده يستحق منا الاهتمام والبحث فيه لمعرفة المزيد عن حقيقته.

2- **الأسباب الذاتية:**

- بداية يتعلق الامر بالميول الشخصي او النفسي حول ظاهرة الأقليات، فنتيجة اعتقادنا الراسخ بأهمية الظاهرة وتأثيرها البالغ على استقرار أي المنطقة في العالم وإمكانية حدوث نزاعات متفرقة بسببها، خلق لنا رغبة شديدة و ملحة في دراسة هذا الموضوع هذا من جهة، من جهة أخرى نود الغوص اكثر في مبدا حماية الأقليات للتعرف عليها و فهمها حتى نتمكن من استيعاب العديد من الاحداث الدولية التي غالبا ما نجدها متعلقة بمشكل الأقليات.
- هناك أيضا ميول شخصي لدراسة الولايات المتحدة الامريكية ككل، او دراسة جانب من الجوانب المتعلقة بالإدارة الامريكية وطريقة عملها وذلك تأثر شخصي بقوة هذا البلد وانتاجه الفكري و العلمي.

- الرغبة في انتاج بحث علمي قيم نغدي به عقولنا وارواحنا، ويكون لما لا مرجع من المراجع العلمية المهمة في هذا الموضوع.

ادبيات الدراسة:

- مذكرة "الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية: حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، من اعداد الباحث لطفي لخياري و الذي تناول فيها توطئة حول بروز و تطور الأقليات، ثم خصص فصل لمعايير معالجة ظاهرة الأقليات، وصولا الى الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان بروز الأقليات والتدخل الإنساني، مرورا الى فصل اخر حول مطالب الأقليات واثارها على السلم والامن الدوليين ،وانتهاء بفصل أخير خصصه للأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا.
- كتاب " قضايا إسلامية معاصرة: محنة الأقليات المسلمة في العالم" للأستاذ محمد عبد الله السمان والذي تصدره الامانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر، ويتناول هذا الكتاب عدة محاور متعلقة بالأقلية المسلمة في الغرب او كما اسماها الكاتب" بالمحنة" حيث نجد انه قام في دراسته البسيطة كما عبر عنها هو بتسليط الضوء على واقع الأقلية المسلمة في بلاد الغرب بداية من اسيا، كما حاول ان ينقل لنا واقعا مريرا بعيون إسلامية في بلدان غربية تحاول بشتى الوسائل والطرائق إخفاء الحقيقة للعيان.
- كتاب " التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية " من اعداد الكاتب محمد عاشور مهدي وانتاج مركز العلمي للدراسات السياسية بعمان، ويحتوي الكتاب على ثلاث فصول الأول متعلق بالتعددية الاثنية: تعريف، أنماط التصنيف، اتجاهات التحليل، اما الفصل الثاني فيتضمن المطالب الاثنية: الأنواع والمبررات وعوامل الفعالية، اما الفصل الأخير فيحتوي على إدارة التعددية الاثنية: الاستراتيجيات والمؤسسات والسياسية.

- قرار" الجمعية العامة للأمم المتحدة" خلال الدورة السابع والاربعون، البند 98 (ب) من (A/47/678/Add.2)جدول الاعمال، بناء على تقرير اللجنة الثالثة:

والذي كان عبارة عن اعلان بشان حقوق الأشخاص المنتمين الى الأقليات قومية او اثنية والى أقليات دينية و لغوية، وتضمن تصريح بأنه من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين، كما اقرت الجمعية العامة انه يتوجب على جميع الدول احترام هذه الأقليات والعمل على سن مختلف التشريعات الازمة و التي من شانها حمايتها ولقد كان ذلك في 3 فيفري 1993.

- دراسة لأستاذة العلاقات الدولية بجامعة جيجل/الجزائر: شهرزاد ادمام حول "دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي والموقف الروسي" حيث عرضت الأستاذة بداية خصائص المواقف الدولية تجاه الثورات العربية والتي لخصت بين بين التحفظ والتدخل، الانتهازية، ازدواجية المعايير، خلق أدوار تكميلية لقوى مصطنعة، كما قامت في عنصر اخر بالتتبع التحليلي للمواقف الدولية وإبراز الدور المصلحي فيها، لتنتقل الى دراسة في الموقف الأمريكي والموقف الروسي و معرفة دورهم في ما يعرف بالحراك العربي، وأخيرا قدمت لنا الأستاذة نظرة استشرافية لمنحنى الثورات العربية في ظل تنامي الدور الخارجي وتباين تأثيراته.

- دراسة من طرف المكتبة البرلمانية نيو ساوث ويلز للأبحاث حول التمثيل السياسي للأقليات العرقية والعنصرية "The Political Representation of Ethnic and Racial Minorities" للكاتبة Karina Anthony والذي يتناول الأقليات العرقية: القضايا والقيود والاختصاصات المشتركة، كما تناولت الكاتبة موضوع التعددية الثقافية وأعطت مثال بذلك استراليا، كما تطرقت إلى الأقليات العرقية في البرلمانات الاسترالية وأشارت في تفصيل طويل إلى طريقة أو أنظمة التصويت والتمثيل والنظم الانتخابية داخل هذه البرلمانات من طرف الأقليات العرقية وعلاقتها بالسكان الأصليين.

- تقرير صدر عن الكونغرس الامريكي congressional research service حول" Iran: Ethnic and Religious Minorities " الأقليات العرقية والدينية في إيران، في 25 نوفمبر 2008، من طرف الدكتور حسين حسن أخصائي بحوث المعلومات ضمن Knowledge Services Group، ويقدم لنا الدكتور ضمن تسعة محاور صورة جيدة عن الأقليات العرقية في إيران، فيبدأ في عرض التاريخ حول الهيمنة الفارسية في ظل النظام الإسلامي، ثم ينتقل إلى تاريخ الاضطرابات العرقية في إيران وأهم المجموعات العرقية الكبرى بها، ثم ينتقل إلى الجماعات الأقلية الدينية، وأخيرا يحاول عرض صورة عن وضعية حقوق الإنسان في إيران وكيفية التعامل مع هذه الأقليات العرقية والدينية من منظور جمعيات حقوق الإنسان و التي تراه بالوضع غير المطمئن.

إشكالية الدراسة:

يعد الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة الشرق الاوسط ذا أهمية بالغة الحدة، مما جعلها وعلى مرور القرون موطن للأطماع الخارجية والحملات الاستدمارية، اختلفت الوسائل والطرق و لكن الهدف كان واحد، وهو محاولة زعزعت استقرار المنطقة والاستفادة من خيراتها الوفيرة، ولقد كان استخدام التدخل لحماية الأقليات في الشرق الاوسط من الادوات الناجعة والتي ساهمت في خلق العديد من النزاعات والحروب الإقليمية وحتى داخل الدولة القومية الواحدة هذا من جهة، من جهة أخرى عرف العالم احداث كثيرة ومهمة غيرت ميزان القوى وساهمت في بعث وخلق نظريات وقوانين وحتى استراتيجيات جديدة منها احداث 11 من سبتمبر 2001 والتي كانت حدثا زمنيا فارقا جدا، اعتبرته الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الريادة العالمية رمزا و تاريخا مهما في سياستها الداخلية و الخارجية، و بفضل هذا التاريخ وللحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الخارجية اتبعت عدة استراتيجيات في مناطق متفرقة من العالم، كانت منطقة الشرق الاوسط ذات الأغلبية الإسلامية وموطن الإرهاب كما تعتبره الولايات المتحدة الامريكية، وإقليم اللاديموقراطية وحقوق الانسان، واضطهاد الأقليات خاصة غير المسلمة لها القسط الوفير من اهتمامات البيت الأبيض، وباعتبارها حامي العالم فقد اتبعت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية

معينة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بمسألة التدخل لحماية الأقليات والتي هي محور بحثنا هذا.

وعليه فقد جاءت اشكاليتنا على النحو التالي:

ما هي حدود استعمال الإدارة الامريكية لمبدأ التدخل لحماية الاقليات في المنطقة الشرق الاوسط بعد احداث 11سبتمبر 2001، وما هي الاستراتيجية التي اتبعتها في ذلك؟

لماذا الحديث وبشدة عن حماية الأقليات في الشرق الاوسط؟ رغم انها ظاهرة عالمية وتعرفها اغلب دول العالم التي تتكون من أقليات عرقية واثنية مختلفة وأولها الولايات المتحدة الامريكية.

هل استعملت الولايات الامريكية ضمن استراتيجيتها في الشرق الاوسط الاقليات كاداة للتدخل ام انها تدخلت لحماية الأقليات فعلا؟ .

هل ما تعرفه المنطقة من نزاعات متفرقة بسبب مطالب الأقليات هو نتيجة ضعف وعدم تحكم داخلي من طرف السلطة؟ ام ان المسألة ذات بعد وتأثير استراتيجي خارجي أكبر منه عجز داخلي؟.

هل كان من الممكن حدوث سيناريو اخر في المنطقة مع ظاهرة الأقليات ؟.

من المستفيد مما تعيشه منطقة الشرق الأوسط اليوم من نزعات مسلحة وحروب أهلية بسبب ظاهرة الأقليات، هل هي أطراف داخلية ام أطراف خارجية ام انها الاثنين معا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية نعرضها كالاتي:

1- ما هي الأطر النظرية لدراسة موضوع التدخل الانساني لحماية الأقليات؟.
2- ماذا نقصد بالاستراتيجية والاستراتيجية الامريكية عموما؟ وما هي الاطر المفسرة لتلك الاستراتيجية؟.
3- ماهي الاستراتيجية التي طبقتها الإدارة الامريكية للتدخل في منطقة الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر؟.

4- ما الغرض وراء التدخل لحماية الاقليات في استراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر وهل هي نفس الاستراتيجية قبل 11 سبتمبر وبعده؟.

فرضيات الدراسة:

يقصد بالفرض: انه استنتاج او تخمين يسوغه الباحث ويتبناه مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه، وهناك من يعرفه على انه: علاقة سببية بين متغيرين أحدهما مستقل والاخر تابع.[1]

ومنه فان بحثنا هذا يحتوي الفرضية التالية:

- كلما اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية سلمية للتدخل لحماية الأقليات في منطقة الشرق الاوسط، كلما قلت أسباب النزاعات والحروب الاهلية في المنطقة.
- كلما اتبعت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية عدوانية تحرك الأقليات في منطقة الشرق الاوسط، كلما زادت أسباب النزاعات والحروب الاهلية في المنطقة.

حدود الدراسة:

1/الإطار الزماني: في بحثنا هذا ارتأينا ان يكون الحد الزمني للدراسة بعد احداث 11 سبتمبر الى غاية 2019.

2/الإطار المكاني: تم تحديد المنطقة الشرق الاوسط كإطار مكاني لدراسة الاستراتيجية الامريكية للتدخل لحماية الأقليات.

3/الإطار المنهجي:

يعرف الدكتور نصر محمد عارف المنهج في كتابه "إبستمولوجيا السياسة المقارنة" فيقول: أنه يعني Method في لغة الإغريق Following AfTER أي اتباع أو المتابعة او السير وراء شيء آخر، وهذا المفهوم استخدم بمعناه العلمي الاصطلاحي خلال ق 16 أي مع بداية الثورة العلمية في العلوم الطبيعية واعتمادها على التجربة والكم كمنهجية للتفسير ومن ثم تم ربط مفهوم المنهج بمفهوم العلم فالعلم عبارة عن بناء من الافتراضات والمفاهيم

[1]- عمر مرزوقي ، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية ، تم القائها على طلبة السنة اولى ماجستير سياسة مقارنة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة المسيلة ، 2014/2013، ص 7

والمناهج والنظريات والقوانين منظمة حول موضوع أو حقل معرفي مستقل ومحدد المعالم والحدود، كما يفرق نصر عارف بين المنهج والمنهجية فيقول: أن المنهجية تركز على البناء المنطقي والإجراءات والوسائل العلمية في البحث، كما يجب عند استخدام المنهج عدم الفصل بين المنهجية والتكتيك حتى لا تصل الوسائل غير منهجية على الرغم من دقتها.

إن المنهج يقوم بتحديد وضبط العلاقات المنطقية بين رموز الواقع [1].

وتعد مرحلة اختيار مناهج الدراسة من أدق وأصعب المراحل في عملية البحث، فاختيار منهج معين على حساب منهج اخر من شانه ان يحول المسار الكلي الدراسة، وكما تعلمناه انه لا يوجد منهج واحد للدراسة في أي عملية بحث علمي، بل العملية عبارة عن تداخل بين مناهج عديدة كل واحد منها يساعدنا على تحليل نقطة معينة و بذلك نفك به شفرة من شفرات أي بحث علمي، و لكن دائما هناك منهج رئيسي و منهج و مناهج مساعدة.

وبغية الوصول إلى التحليل العلمي لهذا البحث رأينا انه بإمكاننا الاعتماد على المناهج التالية:

***المنهج التاريخي**: يعتبر من أقدم واهم أنواع المناهج العلمية، ذلك ان فهم أي ظاهرة حديثا يستوجب علينا رؤيتها في الماضي، لفهمها في الحاضر و لما لا التنبؤ بها مستقبلا، ولفهم تطور الاستراتيجية الامريكية وتعاملها مع قضية التدخل لحماية الأقليات في منطقة الشرق اوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001 لابد لنا من تقصي الماضي ومعرفة هذه الاستراتيجية قبل تاريخ 11 سبتمبر لنستطيع التحليل بشكل جيد بغية المزيد من الفهم هل هي نفس الاستراتيجية قبل وبعد 11 سبتمبر أم أنها مختلفة؟.

***المنهج المقارن**: كعملية منهجية يعد المنهج المقارن من أبرز وأفضل المناهج التحليلية التي بإمكانها مساعدة الباحث للوصول الى الحقيقة، فدراسة ظاهرة معينة اما في فترات مختلفة، او في امكنة مختلفة مع متغير تابع نفسه من شانه ان يساعدنا كثيرا في انجاز بحثنا العلمي، فمثلا مقارنة تطبيقات التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات في دول

[1]-**النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط1، لبنان (بيروت): مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،2002، ص84،85 نصر محمد عارف ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**.

الشرق الاوسط لابد من معرفة هل الولايات المتحدة الامريكية تستعمل نفس آلية التدخل في كل الدول المنطقة أم أنّها تستعمل آلية التدخل لحماية الأقليات بصيغ مختلفة حسب كل دولة وهذا من شأنه ان يساعدنا على تحليل الظاهرة جيدا.

***المنهج الاحصائي**: يعتبر القياس العددي او الكمي للظاهرة من أنجع الوسائل المرشدة في البحث صحيح الأرقام تتغير بين اللحظة والأخرى، ولكن إذا ما درسنا تلك الأرقام ضمن إطار مكاني وخاصة زماني محدد فإنها ستصبح أكثر افادة وأهمية، فمثلا دراسة الاستراتيجية الامريكية في التدخل لحماية الأقليات في المنطقة الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر بالبينات الرقمية والإحصاءات، من شانه ان ينقلنا من عالم المقارنة الوصفية ان صح التعبير الى المقارنة العددية التي ستكون أكثر وضوحا ودقة.

الإطار النظري للدراسة: سوف نعتمد على عدة مداخل نظرية من شانها المساعدة على التحليل العلمي للبحث و هذه المداخل هي:

مدخل الاقتصاد السياسي: يقول روبرت غلبين وهو أحد المؤسسين لهذا المدخل في كتابه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية والذي احدث ثورة في العلاقات الدولية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية انه:" هناك أطرافا فاعلة وعمليات عابرة للحدود توحد كرتنا الأرضية، وتحل محل النظرة التي تتمحور حول دور الدولة في العلاقات الدولية، ...إن الأطراف الفاعلة العابرة للحدود القومية (كشركات المتعددة الجنسيات والحركات السياسية على سبيل المثال) وأهداف الخدمة الاجتماعية وغيرها من الأهداف المحلية ومصادر النفوذ غير العسكرية -هذه العناصر صارت تلعب دورا متزايد الأهمية في تقرير شؤون العالم ."[1]

ان مدخل الاقتصاد السياسي هو جمع بين علم السياسية الدولية و علم الاقتصاد الدولي ، و سنحاول توظيفه في بحثنا هذا لنعرف كيف تأثر المصالح و العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية على توجهاتها السياسية في منطقة الشرق اوسط من جهة ومن

[1]- روبرت غلبين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية . ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، ط1: الامارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص11.

جهة أخرى معرفة كيف تتعامل الانظمة العربية هناك في علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية ضمن ما تمتلكه من موارد اقتصادية هامة.

المدخل المؤسساتي: ان دراسة الدول الشرق اوسط بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وطبيعة العلاقة والتفاعل بينها، أي دراسة البناء والتفاعل مع البيئة الخارجية، من شانه ان يساعدنا على فهم وإدراك التكوين الداخلي وكذلك التفاعل الخارجي لكليهما.

مدخل التحول الديمقراطي: باعتبار أننا قمنا بتحديد الفترة الزمنية لبحثنا هذا والمتمثلة بعد احداث 11 سبتمبر، وما لحقها من شعارات اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية حول حماية حقوق الانسان، والضرورة تحول الأنظمة التسلطية وهو حال اغلب الدول العربية ودول العالم الثالث الى أنظمة ديموقراطية، وتداعيات ذلك على استقرار منطقة الشرق الاوسط وتزايد مطالب الأقليات برفع معدلات المساواة والحرية مع غالبية المجتمع، فمن الطبيعي جدا ان نختار مدخل التحول الديموقراطي و الذي نعتقده مساعد مهم في عملية التحليل.

نظريات العلاقات الدولية: نظرا للتاريخ الزمني المحدد في دراستنا وهو بعد 11 سبتمبر رأينا انه من الجدير الاعتماد علي اهم النظريات في حقل العلاقات الدولية مثل النظرية البنائية والواقعية والليبرالية التي تعتبر من اهم المدارس في العلاقات الدولية والتي تساعدنا بشكل جيد في التفسير والتحليل مثل تحليل الاستراتيجية الامريكية، فلكل مدرسة لها توجهها الفكري ومنظروها العلمي ومنظروها الذين يفسرون ويحللون الظواهر السياسية والأحداث الدولية انطلاقا من مرتكزات علمية.

محاور الدراسة:

بعد عرضنا لاهم النقاط التي نود الخوض فيها وتحليلها بشكل علمي رأينا ان نقسم بحثنا هذا الى ثلاث فصول وهي:

فصل اول: وهو عبارة عن إطار نظري و مفاهيمي للدراسة وقسمناه الى ثلاث مباحث:

الاول عبارة عن مبحث الاول في ماهية التدخل وبيان عناصره من تحديد مفهوم التدخل الدولي الانساني والاتجاهات الفقهية المعرفة له وصوره وأساليبه وكذلك شروط

التدخل الإنساني ومدى مشروعيته، والمبحث الثاني حول حماية الأقليات والمفاهيم المتشابهة، والتدخل الانساني لحماية الاقليات في اطار القانون الدولي اما المبحث الثالث فخصصناه للاستراتيجية فصفة عامة والاستراتيجية الامريكية بصفة خاصة حول المفهوم وأهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها والاطر النظرية المفسرة لها .

فصل ثاني: تطرقنا فيه الى تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر إلى غاية التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وكذلك دراسة المبررات المعلنة للتدخل والتي تتمثل في حماية الاقليات وحقوق الانسان والديموقراطية مكافحة الارهاب والمبررات غير المعلنة للتدخل وتتمثل في النفط، حماية امن إسرائيل والتحكم في خارطة القوى السياسية.

فصل ثالث: قررنا ان يكون حول حماية الاقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر وهو مقسم الي الخريطة الاقليات في الشرق الاوسط من توزيع للأقليات و أهدافها ووسائلها وأيضا محور خاص حول واقع الأقليات في الشرق الأوسط تحدثنا فيه حول مطالب الاقليات في الشرق الاوسط ودور الأنظمة السياسية في ادارة الاقليات بين الصراع والتعاون وايضا تأثير الاقليات علي الاستقرار في الشرق الاوسط ومبحث ثالث حول التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الامريكية بين الحماية والتوظيف تضمن البعد الديني في الاستراتيجية الامريكية لحماية الاقليات من خلال حدود العلاقة بين الدين والسياسية في الاستراتيجية الامريكية وايضا الدين واعادة توزيع خارطة الاقليات في الشرق الأوسط، وكذلك توظيف الأقليات للتدخل في الشرق الأوسط على المستويين الاقتصادي والسياسي الأمني.

خطتنا اردنا فيها ان نلمس جميع جوانب البحث من خلال الكلمات المفتاحية: التدخل النساني، حماية الاقليات الاستراتيجية الامريكية، للشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر كاطار مكاني و زماني الاوسط.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

والنظري للدراسة

تمهيد:

تعد المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وعرض الفروض وتحديدا يعتبر متطلبا ملحا وضروريا لكن من يهتم بالكتابة والبحث في علم السياسة والدراسات المنهجية والعلوم الإجتماعية ككل [1] ،ذلك أن تحديد المصطلحات والمفاهيم من شأنه أن يوضح اللبنة الأولى لماهية الموضوع، حيث أن موضوع دراستنا قد شمل عدة مفاهيم وكلمات مفتاحية كان لابد علينا ولزاما منا أن نعرج على تحديد تلك المفاهيم والمصطلحات حتى يتسنى لنا أكثر تقريب الرؤيا وتوضيح مضمون هته الدراسة وجعلها أكثر انسجاما وتداخلا ما بين فصولها ومباحثها، فلا نستطيع أن ندرس مثلا التدخل الدولي وبشقه التدخل الدولي الانساني وكذلك حماية الأقليات وأيضا الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر دون أن نمر بخطوة تحديد هته المفاهيم والمصطلحات وما تحتويه من عناصر بحثية تساعد في تقريب المفهوم أكثر فاكثر للقارئ، وذلك راجع لصعوبة البحوث والدراسات الانسانية والاجتماعية والسياسية منها في تحديد مصطلحات دقيقة للظواهر الاجتماعية والمفاهيم الخاصة بها وذلك من حيث سواء المفهوم في حد ذاته أو العناصر التي يحتويها هذا المفهوم أو أيضا من حيث تداخل الظواهر الاجتماعية والسياسية وترابطها فيما بينها على الساحة السياسية الدولية، وأيضا اختلاف النظريات السياسية والقواعد القانونية التي تحكم هذه الظاهرة هذا كله يقودنا إلى ضرورة تخصيص فصل كامل كإطار نظري ومفاهيمي لدراستنا، والتي احتوت على ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول والذي يحتوي على ماهية التدخل وبيان عناصره، وكذلك التدخل الدولي الانساني كشق لدراستنا، أيضا مبحث ثاني حول حماية الاقليات وما احتوته من مطالب بما فيه التدخل الدولي لحماية الاقليات في الإطار القانوني لنخلص إلى آخر مبحث والمتعلق بالاستراتيجية الامريكية مرورا بتحديد ماهية الاستراتيجة والاستراتيجة الامريكية إلى الاطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الامريكية.

[1]- محمود شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، الجزائر، 1997، ص 4.

المبحث الأول: ماهية التدخل وبيان عناصره

في هذا المبحث سنتطرق لمفهوم التدخل بشكل عام مشيرين في إطار مطالب ماهية التدخل وأنواعه وكذلك صور التدخل وأساليبه وبما أن موضوعنا في التدخل وحماية الأقليات كجزء من دراستنا فسنتناول شكل من اشكال التدخل ألا وهي التدخل الإنساني ومدى مشروعيته والبداية ستكون:

المطلب الأول: مفهوم التدخل والاتجاهات الفقهية

يعد مفهوم التدخل او التدخل الدولي من أهم القضايا على الساحة الدولية ومن أكثرها تعرضا لجدالات نظرية في العلاقات الدولية وأشدها تعقيدا، وهذا راجع بسبب التغيير الذي حدث على مستوى هياكل القوى الدولية من جهة، وأيضا التغيير في طبيعة الأطراف المتدخلة ودوافعها للتدخل والأطر القانونية والأخلاقية لسلطة التدخل من جهة أخرى، فالملاحظ أنه هناك تراجع لمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول امام تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان وقضايا الديموقراطية[1]

ورغم وجود هذا الجدل الفقهي في مفهوم التدخل إلا أننا سنحاول تسليط الضوء على المفهوم بطريقة مبسطة ومن جميع الجوانب والبداية مع:

الفرع الأول: تعريف التدخل لغة واصطلاحا:

أولا: التدخل لغة:

يعرف التدخل في اللغة العربية لغة بأنه:" تدخل قليلا والدخل ضد الخرج وجاء أيضا بمعنى الجيب والريبة، ويقال أيضا هذا الأمر دخل ولذا قال تعالى :" ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بها صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم" [2] أي المكر والخديعة [3].

كما عرف البعلبكي في قاموسه للمورد لمورد التدخل بمعنى التطغل والتوسط [4] .

---

[1]- خالد حنفي علي، ما بعد الواقعية ، التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الانسانية مجلة السياسة الدولية، 2014/01/30.

[2]- سورة النحل، 94.

[3]- عبد الله محمود الطناوي، التدخل الدولي الانساني، المفهوم والأبعاد 26 مارس 2016 المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 19/جوان/2020.

[4]- روحي البعلبكي ، المورد بيروت، دار العلم للملايين، ط7، 1995، ص 299.

ويعنى أيضا التدخل لتسوية نزاع ما أو تدخل بقوة والتهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

كما عرف قاموس "الموسوعي الفرنسي" بأن التدخل هو سلوك يهدف إلى قلب الوضع القائم في دولة ما" وغالبا ما يكون بدعم القوة المناهضة والإنفصالية أو يكون التدخل بالحفاظ على الوضع القائم كما جاء في قاموس oxford أوكسفورد الذي عرف التدخل بأنه "سلوك تقوم به الدولة لمنع حدوث تغيير ما في دولة أخرى وعادة ما يكون بدعم الحكومة القائمة [1].

ثانيا: التدخل اصطلاحا:

إن تحديد مفهوم موحد للتدخل الدولي، كان ومازال محل جدال فقهي لا ينتهي وإطار محاولتنا تحديد تعريف للتدخل الدولي اصطلاحا ارتأيئنا أن نقسم التعاريف إلى قسمين من وجهة نظر الفقه العربي وأيضا من وجهة نظر الغربي لتلسط الضوء على أهم التعاريف الواردة في المدرستين ونحاول تحليل كل منها لفصل إلى التعاريف الواردة في المدرستين ونحاول تحليل كل منها لفصل إلى تعريف شبه موحد أو جامع أغلب وأهم ما جاء من تعاريف والبداية مع:

الفرع الثاني: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي:

يعرف الدكتور "حق أبو هيف" التدخل على أنه " تحرص دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني والغرض من التدخل هو إلزام الدول المتدخلة في أمرها باتباع ما تمليه عليها في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة لذا ففي التدخل في شكله المطلق هو تقييد لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها .[2]

---

[1]- رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، مذكرة دكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق 2015 ، ص 34.

[2]- صادق او هيف ، القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص 161.

كما يعرف الدكتور "سموحي فوق العادة" التدخل على أنه:" تعرض احدى الدول لشؤون الداخلية لدولة أخرى بغية ارغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، مستعملة في سبيل ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط والاكراه" .

ويعرف الدكتور "محمد مصطفى يونس" التدخل الدولي بأنه:" هو كل عمل ارادي على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني دولي بغية حرمان الدولة من التمتع بسيادتها واستقلالها" [1] .

أما الدكتور "محمد فضة" فيعرف التدخل بأنه "نشاط يتسم بنية عدوانية ترمي إلى إحداث تعديل في شؤون الدولة المستهدفة من خلال خلق حقائق جديدة تشمل تغيير الحكومة أو حتى النظام السياسي وذلك يعد مخالفا للعرف الدولي القائم على احترام سيادة الدولة واستقلالها، رغم تنوع انشطة التدخل سواء كانت اقتصادية أو عسكرية فإنها جميعا تهدف إلى اجبار الدولة الصغرى والضعيفة على انتهاج سياسة تتناسب مع مصالح الدولة الكبرى والقوية" [2] .

من خلال التعاريف السابقة والتي ذكرناها من وجهة نظر الفقه العربي نجد تباني في تحديد مفهوم التدخل فإذا كان الدكتور صادق أو هيف يركز في تعريفه إلى سند قانوني أي يركز على مبدأ شرعية وعدم شرعية التدخل فإن الدكتور محمد مصطفى يونس يقول كيف لشخص قانوني دولي يتمتع بكافة الصلاحيات القانونية أن يقوم بالتدخل دون وجود سند قانوني للتدخل؟.

وإذا كان الدكتور "سموحي فوق العادة" يقول بأن التدخل يقوم أساسا على استعمال وسائل الاكراه والضغط فإن الدكتور "محمد فضة" يقر بأن هذا العمل بعيد مخالفا للعرف الدولي القائم على احترام سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل إذن الملاحظ هو التباين الكبير في تحديد المفهوم تنقل إلى القسم الثاني وهو :

---

[1]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 36.

[2]- فيصل برائتين المرعشي، التدخل الدولي ، الموسوعة السياسية ، تاريخ التصفح : 2020/07/05 www.political-encyclopedia.org.

الفرع الثالث: تعريف التدخل هو وجهة نظر الفقه الغربي:

يعرف الفقيه :"oppenbein" التدخل بأنه " كل تدخل دكتاتوري لدولة ما في شؤون دولة أخرى بغرض للمحافظة والتغيير للوضع الفعلي للأمور".

كما عرفه الأستاذ "stowell" بأنه " اللجوء إلى اجراءات القوة سواء أكان بالفعل أم بأسلوب التهديد يهدف الوصول لتبني الدول الأخرى نهجا بالتصرف أو بإنهاء اقتتال أو نشاطات أخرى غير مرغوب فيها"[1].

ويعرف ماكس يبلوف max beloff التدخل أنه " محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ولذلك يتخذ التدخل أشكال الحرب النفسية أو الحصار الاقتصادي او الضغوط السياسية أو الدبلوماسية أو الدعائية ويكون التدخل المباشر الخيار الأخير لأنه ليس دائما بالعمل الأكثر عقلانية" .[2]

كما يعرف شارل روسو vhrlin russo التدخل الدولي :" بأنه تدخل في الشؤون والداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين، كما أن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة، وتسعى لغرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة اقتصادية، سياسية، نفسية، عسكرية إلخ" .[3]

من خلال التعاريف السابق ذكرها من وجهة نظرا الفقه الغربي نلاحظ أنهم ركزوا على عامل القوة لتنفيذ التدخل وكذلك القمع وأيضا وضحوا أن التدخل يمكن أن يتخذ أشكالا عدة سواء سياسي اقتصادي عسكري دبلوماسي ... إلخ .

كما أنه يمكن من خلال جميع للتعاريف السابقة أن نحدد اتجاهات أساسية للتدخل.

---

[1]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 37.

[2]- فيصل براء متين المرعسي، مرجع سابق.

[3]- يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، 2013 ، ص 162.

أولا: الإتجاه الواسع

ترجع أصوله إلى العلامة "قاتل" الذي عرف التدخل باستخدام معنى الوساطة لحل المنازعات الداخلية لدولة أخرى أي أنه يكون هناك طرف ثالث بين دولتين متحارتين وفي نفس الوقت يؤكد "فاتل" أن ذلك متناقض مع حرية واستقلال الدول الاخرى وقد ظهر فقه معاصر يؤكد ان التدخل لا يقتصر على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وإنما يشتمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها .[1]

وهذا يخالف ما تدعو له فكرة السيادة والتي لها العديد من الآثار منها:

1- تمتع الدول بالحقوق والميزات الكامنة في سيادتها كلها سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي أو على المستوى الداخلي فللدولة حتى التصرف في مرادها الأولية وثرواتها الطبيعية واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها .

2- المساواة بين الدول : التساوي القانوني على اختلاف الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية .

3- عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى .

والتي بدورها أي فكرة السيادة بأحكام القانون الدولي خاصة ما تعلق بالإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجنس البشري وهو ما يجعلها فكرة نسبية [2] .

كما يمكننا أن نحدد وجهة توسع من خلال ما يلي:

- أنصار هذا الاتجاه لم يحددو مفهوم التدخل بأي نوع من الأساليب أي أنّ أي تصرف تقوم به دولة ما بهدف فرض إرادتها على دولة أخرى يعد تدخلا.
- لم يقيّدو أي من الشؤون المراد التدخل فيها يعد تدخلا وإنما قالو بأن التعرض سواء كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية هو تدخل.

---

[1]- عبد الله محمود الطناوي ، مرجع سابق، ص 10.

[2]- طلال ياسين عيسى ، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مجلة جامعة ، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد الأول ، 2010 ، ص 53-54.

– لم يربط أنصار هذا الاتجاه مفهوم التدخل بأسبابه أو بمشروعيته.[1]

ثانيا: الاتجاه الضيق:

يرجع هذا الاتجاه في أصوله إلى آراء العلامة "جورشيوس" الذي يقتصر التدخل على السلوك المتسّم بالعنف أي الحرب ويجب أن يتصف هذا السلوك بالعدالة أي أن تكون الحرب عادلة حتى يكون التدخل مشروعا وذلك على حسب الغرض منها فمثلا إذا كان الغرض هو منع قمع الشعوب وقهرها فهذا يعتبر تدخلا مشروعا وحربا عادلا وهو ما يعرف حاليا بالتدخل الانساني ولكنه يقتصره بالتدخل العسكري متجاهلا صورا أخرى للتدخل مثل التدخل الاقتصادي والتدخل السياسي.[2]

ثالثا: الاتجاه التوفيقي

إذ يقوم على التوفيق بين الاتجاهين السابقين فيرى أن التدخل لا يكون فقط بالتخل العنيف أو القهري وإنّما يمكن أن يكون تدخلا عسكريا أو غير عسكري، ويمكن أن يعتمد أي وسيلة ولا يقتصر على القوة المسلحة[3]، فإذا كانت الأفعال المتسمة بالقهر أو الديكتاتورية متلائمة مع التدخل العسكري فإن التخل القهري ربما لا يتناسب مع الصور الأخرى للتدخل، هذا اذا اقتصرنا مفهوم القوة المسلحة مع القهر لأن صور التدخل ليس دائما واضحة ومباشرة.[4]

من خلال ما تقدم من كل هذه التعاريف السابقة للتدخل الدولي يمكن أن نقدم تعريفا شاملا وهو التدخل الدولي هو كل عمل ارادي منظم تقوم به وحدة سياسية دولية (دولة منظمة دولية) مستخدمة وسائل الإكراه السياسية بدءا من أبسط أشكال الحرب كالحرب النفسية مرورا بالدبلوماسية فالاقتصادية ونهاية بالعسكرية، وقد يكون الغرض منها احداث تغيير جزئي أو كلي في تركيبة الفنية السلطوية في هذه الدولة أو تحويل مجرى نزاع داخلي في دولة ما لمصلحة السلطة الداخلية أو ضدها أو اجبار سلطة تلك الدول على

[1] رابحي لخضر، مرجع سابق، ص39.
[2] عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق، ص13.
[3] رابحي لخضر، مرجع سابق، ص41.
[4] عبد الله محمود الطناوي، مرجع نفسه، ص16.

اتخاذ مواقف أو الحيلولة دون اتخاذ المواقف تتعلق بشؤونها الداخلية أو بعض رعاياها ... إلخ بما يخدم مصالح الدولة المتدخلة.[1]

المطلب الثاني: صور التدخل وأساليبه

يأخذ التدخل صورا مختلفة فقد يكون سياسيا أو عسكريا وقد يكون فرديا أو جماعيا وقد يكون صريحا ومباشرا أو خفيا أو مقنعا .

الفرع الأول: التدخل السياسي :

يكون هذا التدخل بتقديم طلبات كتابية أو ملاحظات شفوية من الدول المتدخلة ، كما أنه قد يكون بصفة غير رسمية وغير علنية ويمكن أن يكون التدخل السياسي في شكل دعوة لعقد مؤتمر يتقرر فيه ما تطلبه الدولة المتدخلة، مثل ما حدث لما دعت ألمانيا رومانيا إلى مؤتمر فيينا في 6 سبتمبر 1940 وأرغمتها على التنازل عن جزء من أراضيها لكل من روسيا وهنجاريا (بسرابيا وبوكوفينا وترنسلفانيا وغالبا ما يكون التدخل السياسي مقدمة للتدخل العسكري .[(2)]

فنجد مثال على ذلك التدخل الأمريكي العسكري وغزو أفغانيستان ثم العراق في عام 2003 ورغم الاعتماد على القوة العسكرية العسكرية إلا أنها ليست دائما الدليل على الربح في الحرب ونجاح التدخل.[(3)]

لأن تبلور حدود القوة العسكرية سيؤدي في معظم الأحيان إلى تراجع نفوذ ومصداقية الدولة التي تعتمد القوة أساسا لسياستها الخارجية على الساحة الدولية، مما سيؤدي بها إلى اتباع سياسة دفاعية تفتح من خلالها لظهور قوة دولية واقليمية أخرى منافسة ذات قدرات وارادات على تحدي القوة العظمى والحد من أطماعها التوسعية والنيل من أمنها واستقرارها وشعورها بالأمان على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة

[1] فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق.

[(2)]- فيصل براء متين المرعشي ، مرجع سابق، ص .

[(3)]- صادق علي أو صيف، مرجع سابق، ص 161.

الأمريكية في 11 سبتمبر 2011 [1] وبالتالي فالتدخل العسكري ليس أنجح صور التدخل دائما .

الفرع الثاني: التدخل الفردي والجماعي :

يمكن أن يكون التدخل من دولة منفردة أو مجموع دول مجتمعة وهنا سيكون أكثر أثرا وضمانا ضد المطامع الشخصية لدولة بالذات وهذه هي الصورة الغالبة في التدخل في المسائل التي تمس مصالح الجماعة الدولية عامة وقد ذكرت في عصبة الأمم المادة 11 منه على حق العصبة في التدخل لتقرير ما يلزم عمله إذا قامت ظروف من شأنها أن تؤثر في العلاقات الدولية وحسن التفاهم بين الدول أو التهديد بتعكير السلم العالمي. [2]

كما قرر ميثاق الأمم المتحدة المواد 14 و 32 أن الجمعية العمومية أو مجلس الأمن أن يوصي كل منها باتخاذ ما يراه من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم [3].

الفرع الثالث: التدخل المباشر وغير المباشر:

يمكن أن يكون التدخل صريحا ومباشر أو غير مباشر وقد يكون أيضا بشكل خفي مقنع ويعد هذا التدخل من أخطر أنواع التدخل لأنه يكون في الخفاء وخلسة من سلطات الدولة المتدخلة في شؤونها بواسطة غالبا ما يكونوا أشخاص تعبث بهم الدولة المتدخلة أو يشتريهم ليقوموا بالدعاية أو بالأعمال غير المشروعة ضد نظم الحكم أو ضد الحكومة في حد ذاتها [4] .

وهو ما يحصل غالبا من طرف الدولة المتدخلة التي تكون تمتع بالنفوذ والمال والقوى فيسهل عليها بذلك شراء ذمم السكان الدولة المتدخلة فيها والتحكم بهم .

---

[1]- بشير عبد الفتاح ، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، المركز العربي للدراسات الانسانية ، العدد 6 ، 2008 ، ص 24.

[2]- صادق أبو هيف ، مرجع سابق، ص 161- 162.

[3]- أنظر ميثاق الأمم المتحدة.

[4]- صادق أبو هيف ، مرجع سابق، ص 162.

الفرع الرابع: التدخل الدبلوماسي والعسكري:

يمكن أن يكون التدخل أيضا بصورة وأسلوب للطريق الدبلوماسي أو الأسلوب العسكري، فالتدخل العسكري مثلا يكون عن طريق لجوء الدولة أو الجهة المتدخلة أو استخدام قواتها العسكرية وذلك من أجل التأثير على إرادة الدولة المتدخلة في شؤونها واستخدام القوة يأتي في مظاهرة عديد مثل حشد الأسطول أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها، وأيضا احتلال جزء من اراضيها ومحاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة ومنه لا يتوجب أن يكون التدخل العسكري أن تكون هناك عمليات عسكرية قتالية بل يكفي حشد القوة والتهديد باستعمالها .[1]

وتعد الدول الغربية من أكثر الدول استخداما لأسلوب التدخل العسكري ضد غيرها من الدول للبحث عن مزيد من مناطق النفوذ ومن أمثلة التدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 تدخل الهند في باكستان الشرقية عام 1971 تدل تركيا في قبرص عام 1974 تدخل ألمانيا في الصومام عام 1978 تدخل فرنسا في الزائير عام 1978 التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا عام 2011 التدخل الفرنسي في مالي مطلع عام 2013 [2]، أيضا لدينا التدخل في البلقان حيث كان يدور الحديث عن تبادل الأراضي بين كسوفو وصيربيا طيلة قرنيين من الزمان، حيث كان هناك سعي في هذه المنطقة للبحث عن تجانس العرقي وذلك بسبب التنوع الثقافي والديني الكبير الذي تعرفه منطقة البلقان.[3]

أما التدخل الدبلوماسي فيتم عن طريق الضغط الذي تمارسه الدولة المتدخلة من خلال التأثير على القنوات الدبلوماسية التي تربطها بالدولة المتدخلة في شؤونها ويتم بطريقتين إما قطع العلاقات الدبلوماسية أو عدم الاعتراف [4] .

إن صور التدخل واختلافها مع اختلاف أساليبه انما هو راجع بالضرورة إلى اختلاف الهدف من التدخل فقد يكون التدخل سياسي إن كان الهدف منه هو تحقيق غاية

---

[1]- عبد الفتاح عبد الرزاق ، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام ، مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق والسياسة، جامعة صلاح الدين اربيل، 2001 ، ص 21.

[2]- رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 59-60.

[3] Jean Arnault Dérens et laurent Geslin, dans les Balkans, les frotiéres Bougent, les logiques ethnique demveurent, le monde diplomatique, Aout 2019, P14-15.

[4]- عبد الفتاح عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 30.

سياسية معينة وقد يكون التدخل عسكريا إذا كان الهدف منه هو تحقيق غاية عسكريةتخدم الطرف المتدخل وقد يكون التدخل اقتصاديا إن كان الهدف منه تحقيق غايات اقتصادية، [1] ومن بين الأساليب الاقتصادية المتبعة في التدخل الاقتصادي هي: إما المقاطعة الاقتصادية (مقاطعة = baycott) وذلك بقيام دولة أو مجموعة دول بوقف علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دولة أخرى بقصد الضغط أو يكون أيضا أسلوب التدخل الاقتصادي عن طريق الحصار الاقتصادي (embargo) على اختلاف اشكال الحصار ونطاق استخدامه [2] إذن من خلال ما تقدم من صور التدخل وأساليبه نجد أن أي تدخل ولأي غاية يمكن أن يصنف هذا التدخل على حسب الوسيلة أو الأسلوب المتبع في التدخل سواء كان تدخلا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو دبلوماسيا [3] في اطار التدخل الفردي من طرف دولة واحدة أو مجموعة دول وأن يكون تدخل مباشر أو غير مباشر.

وبين المصطلحات والمفاهيم المتداولة كثيرا في مجال التدخل واشكالية مسألة التدخل الانساني والذي يعد ضمن مفهوم التدخل وذلك لكونه تصرفا خارجا عن المعتاد في العلاقات الدولية ويؤدي إلى نفس الآثار العاملة للتدخل من حيث أنه سيؤدي بالمساس بالسيادة والاستقلال وأنه يحصل في سبيل تحقيق غاية محددة وهي حماية حقوق الإنسان وبالتالي يمكن تصنيفه ضمن تصنيف التدخل من حيث الغاية على اعتبار أنه يهدف إلى تحقيق غاية محددة وهي غاية انسانية لذلك يقال عنه تدخل انساني كما يقال عن التدخل الذي يهدف إلى غاية اقتصادية تدخل اقتصادي [4] .

وبما أ موضوع دراستنا هو التدخل وحماية الأقليات فكان لابد لنا من التطرق للتدخل الدولي الانساني كجزء من هذه الدراسة مستعينين في ذلك بالتطور التاريخي للتدخل الدولي الانساني وأيضا توضيح ماهية المفهوم والتعرض لمختلف التعاريف الموجودة والتي توضح بشكل أساسي هذا المصطلح أو المبدأ وفي الأخير أخذنا عنصر شروط التدخل الانساني

---

[1]- أنس أكرم غراوي، التدخل الدولي الانساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، ط1 ، دار الجنان، 2008 ، ص 90.

[2]- عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مرجع سابق، ص 24.

[3]- أنس أكرم عزاوي، مرجع سابق، ص 91.

[4]- أنس أكرم عزاوي، مرجع سابق، ص 91.

ومدى شرعيته في اطار قوانين دولية لنلقي بذلك نظرة على أهم الجوانب النظرية والفقهية لمبدأ التدخل الدولي الانساني والبداية مع:

المطلب الثالث: التدخل الدولي الإنساني :

في مقال له عن التدخلات الانسانية: المبادئ والمفاهيم والحقائق يقول "دافيد روبيو": «إنّ التدخل الدولي الانساني يتضارب مع أربعة مبادئ دستورية للقانون الدولي وهي: مبدأ عدم التدخل، ومبدأ حضر استعمال القوة والذي بموجبه السيادة مصونة أي مبدأ سيادة الدول وكذلك مبدأ الدفاع عن حقوق الانسان»[1]، ومع زيادة معاناة بعض الجماعات وتعرض حياتهم للخطر بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والاقليمية والأعمال الارهابية والتي راح ضحيتها الملايين من الأشخاص، ظهرت المصاعب أمام الجماعة الدولية لتلبية المتطلبات البشرية وهنا اصطدمت الحاجة للتدخل الدولي للاسباب الانسانية مع جميع المواثيق والقواعد الدولية واعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها وخصوصا أهم مبدأ وهو السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق. [(2)]

إن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة وليس من الأهداف، وذلك أنه من خلال احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية يتحقق السلم والأمن الدوليين وهو الهدف في رافضي التدخل الدولي باعتباره يمس سيادة الدولة وتكاملها الاقليمي وفقا للمادة 27 وبين مؤيد التدخل باعتباره يقع صميم مهام الأمم المتحدة منها السهر على احترام معايير حقوق الإنسان وفقا للمادة 39 [(3)]

وعلى اعتبار أن المنظمات الدولية كما يعرفها الأستاذ "فخري رشيد" بأنها شخص معنوي ينشأ باتفاق عدة دول لتحقيق أهداف مشتركة مستمرة أو كما عرفتها الدكتورة عائشة راتب أنها:" هيئة تتفق مجموعة من الدول انشائها للقيام بالأعمال ذات الأهمية

---

[1] David Sanchez Rubio, interventions Humanitaires, principes, consepts et réalités ,cetri: www.cetri.Be/interventions-Humanitaires248

[(2)]- علي معمر فرحات وآخرون ، اشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة، دراسة بحثية بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المجلد 4 ، العدد 4 أكتوبر 2018 ، ص 43.

[(3)]- طويل نسيمة ، التدخل الانساني ، دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5 ، جانفي 2018 ، ص30.

المشتركة وتمنحها الدول اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل الميثاق بيانه وتحديد أغراضه [1] فقد كان لهذا المنظمات الدور البالغ الأهمية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين واحترام سيادة للدول ومبدأ عدم التدخل .

غير أن التاريخ له رأي آخر وشهدنا معه تدخلات دولية عديدة مست جوهرة الدول وهو السيادة والاستقلال.

مما صاحب اقرار مبدأ التدخل الانساني اشكاليات أساسية تمكن من تحديد مفهومه ونطاق تطبيقه وهذا التعارض مع مبدأ السيادة وحدود التعامل على مستوى العلاقات الدولية من جهة وضرورته لأسباب انسانية من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في الفقه الغربي

التدخل الدولي الانساني مصطلح كثر الحديث عنه خاص السنوات القليلة الماضية رغم أنه مفهوم قديم حديث في آن واحد، فالتدخل الانساني ظهر بالأساس في اطار ما يعرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية وذلك في منتصف ق 19 م [2].

والتدخل الدولي الانساني له عدة مصطلحات أخرى مثل التدخل العسكري أو التدخل الدولي لأغراض حماية البشرية الذي تطلقه اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS كما أن صياغة تعريف عام لمفهوم التدخل الدولي الانساني بعد من الأعمال الصعبة نظرا لاختلاف الممارسات الدولية بين الدول [3] .

لذلك سوف نعرض بعض المحاولات الفقهية لتحديد المفهوم وضبطه وصولا إلى تحديد مفهوم اجرائي له والبداية مع:

"Arntz" حيث يعرف التدخل الدولي الانساني بأنه :" قيام دولة أو مجموعة دول في التدخل في شؤون دول أخرى انتهكت حقوق الانسان أثناء ممارستها لسيادتها سواء كان ذلك بإجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى أو بالمزايدة في القسوة وعدم العدالة مما يعد

[1]- مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الاسلام، مركز القلم ، الطباعة 1 ، 2020 ، ص 163.

[2]- طويل نسيمة، مرجع سابق، ص 31.

[3]- الهاشمي حمادوا، نظة عامة حول التدخل الانساني، http://www.droit-dz.com تاريخ التصفح 05-09-2020.

وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونا، لأن حق الانسانية والمجتمع الانساني يعلو على حق السيادة واستقلال الدول[1].

أما "لاس أوبنهايم losoppenheim" فيعرف التدخل الانساني بأنه :" التدخل الذي يستخدم القوة باسم الانسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها للأعمال الوحشية والقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية، الأمر الذي يسوغ التدخل قانونيا لوقف تلك الأعمال" [2] .

وأما "stowel" فيعرف التدخل الانساني على أنه:" استخدام القوة العسكرية لهدف ضرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية ..." المعاملة الاستبدادية والتعسفية المتواصلة والتي تجاوز حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية على أساس من العدالة والحكمة".

كما يعرفه "murply" بأنه :" نشر دولة ما لقواتها المسلحة في اقليم دولة أخرى دون موافقة سلطاتها المعنية، بغرض الحؤول دون ارتكاب انتهاكات سافرة لحقوق الانسان وفضائح واسعة الانتشار بحق السكان المدنيين " .[3]

الملاحظ على التعاريف السابقة تركيزها على القوة واستخداماتها كالحل العسكري وانتشار القوات المسلحة كتعريف التدخل الدولي الانساني، وهذا انعكاس للبيئة العامة التي اتسمت بها العلاقات الدولية آنذاك أي استخدام الدول للقوة العسكرية من غير ضابط قانوني دولي وأيضا انعدام حالة المساواة القانونية في السيادة بين الدول لأنها كانت مقسمة إلى مناطق مختلفة حسب درجة تمدنها الحضاري. [4]

وخلافا لذلك جاء تعريف ايليزابير يزفيرا elisa perez vera أن التدخل الدولي الانساني هو :" كل ضغط تمارسه حكومة دولة على حكومة دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الأخيرة مطابقا للقوانين الانسانية من خلال احترام الحقوق الأساسية للفرد على الأقل

---

[1]- معمر فيصل خولي ، نظرة عامة حول التدخل الدول الانساني العربي للنشر والتوزيع، ص 13.

[2]- فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي الانساني، الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح : 2020/07/10.

[3]- الهاشمي حمادوا ، مرجع سابق.

[4]- فيصل خولي ، مرجع سابق، ص 14.

مهما كانت جنسيته مادام بشرا وفي نفس السياق اعتمدت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة مفهوما للتدخل الدولي الانساني وهو "تقديم المساعدات الانسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة على أساس قصير الأجل .

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الانساني في المواثيق الدولية

كما عرف المؤتمر الدولي المعني بالمنح الانسانية العلمية المنعقد 2003 بأنه :3 كافة المساعدات الانسانية التي تعني بانعقاد الأرواح والتخفيف من المعاناة والحفاظ على الكرامة الانسانية التي تعني بانقاذ الأرواح والتخفيف والكوارث الطبيعية في أعقابها فضلا عن صنع حدوث مثل هذه الحالات وتعزيز التأهب لحدوثها [1] .

فقد أصدرت الجمعية العامة في سنة 1988 القرار 131 / 43 المتعلق بالمساعدة الانسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة واعتبرت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار أن بقاء الضحايا بدون مساعدة يمثل تهديدا لحياة الإنسان ومساس بكرامته ومن ثم فإن الاستعجال يحتم سرعة التدخل مما يجعل حرية الوصول الضحايا من بين أهم الشروط في عمليات الاسعاف إلا أن القرار أكد على السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول [2] وهذا النوع من التدخل ما يعرف بالتدخل الانساني المشروع لأنه يكون وفق الجانب الأممي أو بقرار مجلس الأمن إلا أنه تاريخيا أحيانا ما يقابل هاته القرارات الأممية الرفض مثل رفض العراق قرار مجلس الأمن (688) واعتبره تدخلا في سيادته وبالمقابل كان هناك تدخل عسكري في الصومال وفقا لقرار مجلس الأمن (894) في ديسمبر 1992 وفي النظير من ذلك يوجد التدخل العسكري في جمهورية يوغسلافيا 1999 دون اذن مجلس الأمن فقد أثار الكثير من التساؤلات حول التدخل الدولي الإنساني [3] فأحيانا يكون بغطاء امي من قبل الدول ويعتبرونه تدخلا في سيادتهم واستقلالهم فكيف نريد انتهاكات حقوق الانسان بفعل هو أكثر منه جرما وهو انتهاك مبادئ وميثاق الأمم

---

[1]- فيصل براء المرعشي ، مرجع سابق.

[2]- طويل نسيمة ، المرجع السابق، ص 32.

[3]- طارق أبو حازم ، التغيير في سيادة الدول والتدخل الدولي دراسة في تغيير في نظريات التدخل الدولي عن موقع ": http://www.researchgate.net جانفي 2016 تاريخ التصفح 2020/09/05 .

المتحدة الرافض لاستخدام القوة وبالرجوع لتعريفات التدخل الدولي الإنساني نجد الدكتور "حسام أحمد هنداوي" بعرفه فيقول :" هو لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام إلى وسائل الإكراه السياسية والاقتصادية أو العسكرية ضد دولة أو الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الانسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات " [1] .

من خلال التعاريف السابقة للتدخل الدولي الانساني نجد أنه لايوجد اجماع حول مصطلح فهناك من يربطه بالقوة ووسائل الاكراه وبذلك يكون تدخلا عسكريا ينتهك من خلال سيادة الدول ومبدأ استعمال القوة في العلاقات الدولية ومنه من يربط التدخل الدولي الانساني بالمغزى الأساسي منه وهو انقاذ الانسانية وكرامة الانسان من أي اعتداء فالضرورة البشرية تقضي بحماية الجنس البشري وضمان عيشة بطريقة كريمة وبذلك ضرورة تعزيز ضده الحماية من كل المخاطر والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان .

وبالرغم من التطور الذي شهده ميدان حقوق الانسان وحقوق الاقليات في الآونة الأخيرة إلا أنه الملاحظ طغيان الجانب السياسي في التدخل الانساني في جانبه التطبيقي وأصبحت الانتقائية سهلة ظاهرة في التعامل مع هذا المبدأ اتجاه الأقليات من جانب القوى العظمى فنجد أن هذه الأخيرة أصبحت تتعامل مع الأقليات من منظور سياسي محض يغلب عليه مصطلحا الذاتية هي وحلفاؤها كما أنها تتدخل لانقاذ أقليات حسب انتهاءها الديني واللغوي أو العرقي مما لاشك فيه جوهر التدخل الانساني ، فنجد أنها لا تتدخل لانقاذ أقلية ذات أقلية معينة أو لغة معينة، وإن حدث فيكون ذلك متأخرا جدا فنجد الأمم المتحدة أصدرت قرارات التدخل في تيمور الشرقية والصومال وهايتي ورواند وأحجت في قرارات لصالح القضية الفلسطينية والشيشان [2]

إذن ما يلاحظ هو اختلاف حول المصطلح وذلك راجع أيضا لاختلاف استخداماته من حيث الفاعل والغاية من الفعل .

---

[1]- فيصل خولي ، مرجع سابق، ص 15.

[2]- محمد عبد الفتاح ، أنواع الأقليات وحقوقهم في القانون الدولي ومصالح الدول الكبرى عن موقع المحامين العرب www.law-arabs.com تاريخ التصفح 2020/08/07.

المطلب الرابع: شروط التدخل الإنساني ومدى مشروعيته:

بما ان التدخل الإنساني جاء بالدرجة الأولى لحماية حقوق الانسان من الانتهاكات التي قد تمارس، ومن اجل تقرير المبادئ العامة للدرجة الفردية. فكان لازما علينا ان نتطرق لشروط التدخل الإنساني سواءا التي تستند إلى قاعدة قانونية او عرف دولي وأيضا النظر في مدى مشروعيته.

الفرع الأول: شروط التدخل الإنساني:

هناك جملة من الشروط القانونية التي يجب ان تستند اليها عملية التدخل الإنساني ومنها:

1- وجوب الاستناد إلى قواعد القانون الدولي:

وتتمثل في ان التدخل الإنساني حسب المادة 2 الفقرة 4 من قنون الأمم المتحدة ان لا يمس هذا التدخل سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول او ان التدخل يأتي لحفظ السلم والامن الدوليين[1]

وبالاستناد إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة نجد انه وجب على مجلس الامن التدخل لتسوية النزاعات التي تهد السلم والامن الدوليين بطرق سلمية ويتم الدخل بموافقة الأطراف المعنية وإصدار التوصيات التي لا تحمل صفة الالزام ليس هذا فحسب فالقانون الدولي او ميثاق الأمم المتحدة يخول لمجلس الامن حسب الفصل السابع من الميثاق اللجوء إلى التدابير القصرية سواء عسكرية او غير عسكرية مثل اقتصادية او ديبلوماسية [2] .

[1]- سيف الدين كعبوش، الأمم المتحدة، من التدخل الإنساني إلى مبدأ المسؤولية الحماية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 4 جوان 2018، المجلد ب، ص 122، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنيطينة.

[2]-امال موساوي، أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 133.

2 - وجود انتهاكات لحقوق الانسان تبرر التدخل الإنساني:

ولقد حدد Peter Baecher الانتهاكات بالتي تمس شريحة واسعة من السكان والتي اتفق على وصفها بالانتهاكات العمدية المنهجية التي تحدث على نطاق واسع ويهدف مرتكبيها تحقيق اهداف معينة [1] .

ويعرف القانون الدولي حقوق الانسان على انه " مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية والتي تؤمن حقوق وحريات الافراد والشعوب في مواجهة الدول أساسا وهي حقوق تطبيقية بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلتزم الدول بحمايتها من الاعتداء والانتهاك[2].

غير ان الاخذ بعين الاعتبار انتهاكات لحقوق الانسان يبقى تقديري او نسبي يرجع للدول فنجد انه هناك عدة تدخلات لمجلس الامن لاعتبارات إنسانية سواء عسكري او غير عسكري قد طبق لصالح دول على حساب دول أخرى، فمثلا المجازر التي ارتكبت في فلسطين من قبل الكيان الصهيوني على سبيل الذكر مثلا مجزرة دير ياسين، مخيم جنين، بيت حانون، صبرا وشتيلة، قانة وأيضا الحرب على غزة أواخر 2009 ورغم ما شهدته هذه الأخيرة من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان وحتى استعمال أسلحة محظورة دوليا وارتكاب مجازر إنسانية إلا ان كل هذا لم يدفع بالمجتمع الدولي إلى التحرك والتدخل لوقف هذه الانتهاكات [3].

3 - يجب ان لا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني:

ان البغية من التدخل الإنساني لاستعمال القوة العسكرية، لا يجب ان يخرج عملية التدخل من إطار الإنساني الهادف إلى تحقيق السلم والامن الدوليين وإيقاف الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الانسان غير انه هناك من يفسر التدخل الإنساني العسكري في سياق اخر مثل المدرسة الواقعية الجديدة التي يقول حسبها John Neorsheiner ان بيئة النظام الفوضوية تجعل من كل الدول السعي للحفاظ على بقائها وان التدخل العسكري الإنساني

---

[1]- سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

[2]- عبد اليزيد داودي، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012، ص 40.

[3]- امال موساوي، مرجع سابق، ص 135.

يكون دائما مرتبطا بأهداف الدول المتدخلة التي تعتبر الفواعل الأساسية على المستوى الدولي. وهي بذلك تقوم فقط بتعظيم قوتها وتعزيز امنها في وراء هذا التدخل والذي يعكس الدوافع المصلحية وليس الدوافع الإنسانية.

فالدول تقوم بالتدخل على أساس تحقيق ما يلي:

- زيادة القوة (التوسع).
- الحفاظ على القوة (تحقيق الامن).
- اظهار القوة (الرد على سلوك معين) (1) .

4 - يجب ان تكون هناك ضرورة ملحمة تستدعي التدخل:

كالتدخل لإنقاذ الافراد او لحماية المصالح الإنسانية المهددة، وان هناك احتمالات كبيرة لنجاح عملية التدخل(2)، ومن اجل ضمان هذا النجاح كان لابد من ظهور فواعل أخرى لتحقيق الامن والسلم الدوليين غير الدول فتسع ليشتمل المؤسسات الحكومية الدولية وفي مرحلة متقدمة فاعلين غير الدول تزايدت اهميتهم وتعاظمت نتيجة للأدوار الكبيرة التي يقدموها على الساحة الدولية فظهر ما يسمى بالحروب غير المتماثلة التي يكون احد أطرافها فاعلا دوليا والأخر فاعلا من غير الدول ومن امثلة ذلك تفاوض الولايات المتحدة الامريكية مع حركة طالبان لإكمال الانسحاب من أفغانستان 2014.

فبعد ان كانت الدولة تحتكر التدخل الخارجي في نظريات الواقعية، اعطى منظور الليبيرالية مكانا للمؤسسات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة [(3)].

فالنظريات الليبيرالية جعلت من حقوق الانسان امرا مقدسا كما انها تستند إلى مركزية المبدأ والقانون ويكد الليبيراليون على قوة القانون الدولي في حل الخلافات بطريقة سلمية وان التدخل الدولي هو أحد الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي والذي تمارسه الدول وأيضا الفواعل من غير الدول وإذا كانت الواقعية تقول بالقوة والمصلحة وضرورة

---

(1)- خيرة بن عبد العزيز، عبد الكريم هشام، التدخل العسكري الإنساني. دراسة في المنطلقات و الابعاد النظرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخظر باتنة ، العدد 5 مارس 2015، ص 198.

(2)- سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

(3)- سماح عبد الصبور، مأزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية، جامعة القاهرة، ص 1.

التدخل العسكري فان الليبيرالية تقر ان السلام هو الأصل كما انها ترفض حل النزاعات او التدخل في الدول عن طريق الحروب والعنف وانما القانون الدولي هو الإطار الحاكم [1] .

5- **يتعين قبل ممارسة التدخل الإنساني استنفاد جميع الوسائل السلمية:**

فاللجوء الى استعمال القوة يعتبر الحل الأخير، حتى يتم احترام سيادة الدول، وان يكون هناك تدبير قبل التدخل وهو تقديم انذار للدول خاصة في حالة وجود إبادة إنسانية، لكن هذا التدبير لا يعني بالضرورة قبول شرط قبول التدخل من طرف الدول المعنية بالتدخل حيث يقول الأمين العام السابق بطرس غالي: " ليست موافقة الدولة المضيفة شرطا أساسيا لعمليات حفظ السلام، وفور صدور قرار مجلس الامن يملك التدخل الإنساني الأساس القانوني الكافي" وكما أشار اليه الأمين العام السابق فيتوجب لعملية التدخل ان يكون لها طابع قانوني وذلك بصدورها من مجلس الامن رغم انه هناك من الآراء من يقو إلى جواز الموافقة اللاحقة أي بعد التدخل خاصة اذا كان لضرورة قصوى وجود تدابير قسرية [2] .

الفرع الثاني: مدى مشروعية التدخل الإنساني:

دائما ما يكتنف مصطلحا العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة نوع من عدم الاجماع الكلي فكما اختلف الاخصائيون في القانون الدولي في تحديد مصطلح او معنى موجه للتدخل الإنساني كما تناولنا سابقا كذلك مسألة مشروعية التدخل الإنساني من عدمه وهل يرتكز هذا التدخل القانوني على أسس قانونية تجيز الاهتمام به ام انه اخرج ذلك الاطار اثارت جدلا واسعا في أوساط الفقهاء واسالت الكثير من الحبر نظرا لحساسية الموضوع واهميته فظهر لنا اتجاهين مختلفين سنحاول في هذا لاطار التطرق لهما وللأدلة والبراهين التي يستندون اليها.

أولا: عدم مشروعية التدخل الإنساني:

بالرجوع الى المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة والممتدة في الاتفاقيات والمعاهدات السابقة بين الدول إلى عصبة الأمم تحث هذه الأخيرة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون

---

[1]- نايف بن نهار، مقدمة فب علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2016، ص 48.

[2]- سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

الداخلية للدول واحترام سيادتها وكيانها الدولي غير انه مع التطورات الحديث صار الحديث عن التدخل الإنساني كضرورة ملحة الا ان أصحاب هذا الرأي يقولون بعدم شرعيته خارج اطار الأمم المتحدة مثل التدخل الهندي في باكستان عام 1971م والتدخل والفيتنامي في كمبوديا عام 1978م، والتنزاني في اوغندا عام 1979 والتدخل الفرنسي في افريقيا الوسطى عام 1979م ونتيجة لهذه الممارسات خارج اطار الأمم المتحدة يرفض هذا التدخل الإنساني رفضا مطلقا، ويعتبرونه بقايا نزاعات استعمارية وانه امتياز جديد لصالح الدول القوية كما يساهم في اتساع الهوة بين الدول لصغير والكبيرة [1].

كما يقر أصحاب هذا الاتجاه بعدم وجود أي سند قانوني للتدخل الإنساني بل بالعكس انه يتعارض مع كثير من القواعد والمبادئ القانونية مثل مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ تحريم اللجوء إلى القوة وان الدول الغربية اعتمدت على فكرة "الحق في التدخل" لحماية مصالحها الاقتصادية [2] .

وهناك سند قانوني يأكد عدم شرعية التدخل وهو نص المادة 4/2 من قانون الأمم المتحدة ينص " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأي دولة او على أي وجه لا يتفق ومهام الأمم المتحدة".

وهذا بالإضافة أيضا جملة من القرارات الأممية التي تنص على مبدأ عدم التدخل ومنها: القرار 1231 في 21 ديسمبر عام 1964، القرار 2526 في 24 أكتوبر 1970، القرار رقم 36/103 في 09 ديسمبر 1981 وكلها تؤكد تحريم عملية التدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية للدول الأعضاء دون ان ننسى نص المادة 2 الفقرة 7 والذي يستند إليه غالبية الفقهاء الدوليين إلى مبدأ عدم التدخل [3].

---

[1]- معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر، مارس 2019، ص 21.

[2]- أنصار موسى جواد، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر، مجلة اليرموك جورنال، 2013، ص 14.

[3]- سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 23.

ثانيا: مشروعية التدخل الإنساني:

يقر أصحاب هذا الاتجاه بمشروعية التدخل الإنساني ولكنهم اختلفوا في آلية تنفيذ هذا التدخل فظهر لدينا اتجاهين وهما:

1- الاتجاه الأول: التدخل الانساني في إطار أممي

يقر بالتدخل ولكن يرفض هذا التدخل خارج اطار الأمم المتحدة فممارسات الدولية تؤكد على خلو التدخل من الدوافع الاقتصادية والجيواستراتيجية ومن امثلة ذلك تدخل الولايات المتحدة الامريكية في لبنان كان من اجل منع انضمام لبنان لجمهورية العربية المتحدة وليس لحماية رعاياها، أيضا التدخل العسكري البلجيكي في الكونغو 1960 والتدخل العسكري الأمريكي البلجيكي في الكونغو 1964 بهدف حماية النظام السياسي في ذلك البلد أيضا التدخل الأمريكي في كمبوديا عام 1975 كان يهدف لإنقاذ سفينة أمريكية تقوم بالتجسس في البحر الإقليمي لكمبوديا والتدخل الأمريكي في بنما كان أيضا يهدف إلى دعم النظام السياسي الصديق الذي انقلب عليه الحيش وكذلك تدخل الفيتنام في كمبوديا كان يهدف إلى تقوية نفوذ الفيتنام جنوب شرق اسيا [1] .

ويرفض أيضا أصحاب هذا الاتجاه العمل المنفرد للدول دون الرجوع للأمم المتحدة والذي غالبا ما يكون تدخل انساني عسكري وحتى وان كان عبارة عن حالة الدفاع الشرعي وبغض النظر عن المبررات الأخرى الا انه لا ستند الى قاعدة قانونية لان كل مواد ميثاق الأمم المتحدة تؤكد على العمل المشترك سواء في حالة دفاع مشرتك او في حالة ترتيبات إقليمية أيضا العمل المنفرد او التدخل الإنساني المنفرج خارج اطار الأمم المتحدة يفتح المجال امام الدول الكبرى لإساءة استخدام القوة ما يولد مزيد من العنف وعدم الاستقرار وليس هذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لمحاولة إيجاد صيغة قانونية لحماية حقوق الانسان دون المس بالقواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

[1]- معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 23.

وهو ما خلص الى ظهور مبدأ جديد وهو مسؤولية الحماية كمخرج ومنفذ للخروج من جدلية شرعية التدخل الإنساني من عدمه [1] .

وللإشارة يعود مبدأ مسؤولية الحماية من المفاهيم التي ظهرت في أواخر التسعينات القرن الماضي اثناء حروب البلقان ورواندا عندما فشل المجتمع المدني في حماية المدنيين من تلك الحروب ويقوم على ساس الاعتراف الدولي بضرورة حماية الدول لمواطنيها من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي كما انه على المجتمع الدولي ان يقوم بكل ما هو ضروري لمساعدة الدول في حماية مواطنيها وان فشلت الدولة في ذلك فان تلك المسؤولية أي لحماية المواطنين تقع على عاتق المجتمع الدولي ويسمح له باستخدام الطرق السلمية وحتى العسكرية [2] .

وعليه يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على ان التدخل الإنساني من صلاحيات مجلس الامن فقط او ان يخول عنه من ينيبه إذا رأى انه يستطيع القيام بذلك سواء كانت منظمة إقليمية او دولية او مجموعة دول بعيدا عن التدخل المنفرد او الأحادي للدول خارج إطار الأمم المتحدة والذي غالبا ما يكون تدخلا تعسفيا.

2- الاتجاه الثاني: التدخل الانساني خارج الاطار الأممي

يقبل أنصار هذا الاتجاه التدخل الاعتبارات الإنسانية خارج إطار الأمم المتحدة ولكنهم أيضا انقسموا الى قسمين حول طبيعة المستفيدين منه فكان:

2-1- الفريق الأول: التدخل لصالح الانسانية

يقبل أصحاب هذا التوجه التدخل لصالح الإنسانية فقط معتمدين على مبدأين قانونيين وهما أساس القانون للتدخل وهما:

***مبدأ الجنسية:** بمعنى يحق التدخل العسكري لدولة التي يتعرض رعاياها للانتهاكات إنسانية في دولة أخرى.

---

[1]- قزران مصطفى، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاتها في ظل مبادئ واحكام القانون الدولي العام، مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 72.

[2]- مركز ليكولين للدراسات والأبحاث لمجلة في مبدأ المسؤولية، تاريخ التصفح 10 جانفي 2018، www.afrin-lekolin.net .

***مبدأ الدفاع الشرعي:** يعطون للتدخل الإنساني شرعية على أساس ان التدخل لحماية الرعايا في الخارج من الانتهاكات الإنسانية هو من قبل الدفاع الشرعي [1] .

2-2- الفريق الثاني: التدخل أحادي الجانب

يجمع أصحابه على مشروعية التدخل الإنساني احادي الجانب حيث يقول الأستاذ Lilich الى القول بتأسيس مشروعية التدخل من قبل الدول يرجع الى ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يمنع من الاعتماد على النفس في حالة التدخل الإنساني وان للدول التمتع بهذا الحق في [2] حالة عدم فاعلية الإجراءات المركزية من قبل الأمم المتحدة ويستندون في ذلك الى:

- ضرورة احترام حقوق الانسان على الصعيدين الدولي والداخلي لأنه من شأنه تكريس السلم والامن الدوليين وهو ما أولا ميثاق الأمم المتحدة عناية خاصة في ديباجته وأيضا المادة 55 من الميثاق في الفقرة 01 والفقرة 03 فالتدخل من اجل حماية حقوق الانسان يأتي انطلاقا من اولويتها على ما عداها من أمور تتعلق بالسيادة وعملية التدخل يأتي لتفعيل المبادئ الأساسية والارتقاء بحقوق الانسان [3] .
- وراح أصحاب الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني الى استمداد شرعية تلك التدخلات أيضا من "القانون الطبيعي" حيث نادوا بوجود قانون عام يعلو الحقوق الفاصلة للدول ليحمي بعض حقوق الافراد والجامعات وحرياتهم الإنسانية الاساسية [4] وانطلاقا من سمو هذه الأسس الإنسانية والمتعلقة بحقوق الانسان وأيضا من المواد التي نص عليها الميثاق الامي 4/2 و7/2 جاءت نظريات فقهية معاصرة للتدخل الإنساني تدافع عنه وتؤكده وهما: النظرية الأخلاقية ونظرية العقوبة والبداية ستكون مع:

---

[1]- معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 28.

[2]- سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 123.

[3]- رجدال احمد، حماية حقوق الانسان في التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، سنة 2016، ص 31-32.

[4]- أسماء مصطفى، رسالة دكنوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص 1.

1-2-2- النظرية الأخلاقية:

حيث يرى الفقيه Teson ان التدخل الإنساني هو واجب بل هو حق لكل دول لحماية المواطنين حيث يقول أيضا فرناند وتايسون " ان المبرر المطلق لوجود الدول هو حماية وتنفيذ الحقوق الطبيعية للمواطنين ومن ثمة فان الدولة التي تتورط في انتهاكات جوهرية لحقوق الانسان تخون الغرض الذي قامت من اجله، وهي بذلك تفقد شرعيتها الداخلية والدولية على السواء ونتيجة لذلك فالجيوش الأجنبية مخولا ادبيا بمساعدة ضحايا انتهاكات لحقوق الانسان بشرط ان يتناسب التدخل مع الشر المراد الخلاص منه ويلقى الترحيب من المنتهكة حقوقهم" [1] .

وعليه فان ضالة مبدأ التدخل الإنساني كاصطلاح الحق وواجب بالنسبة للدول ليس محدود لان عبارة الحق في المساعدة تغلب عبارة الحق في التدخل او واجب التدخل وبالتالي فالمساعدة الانسانية حق معترف به باسم الإنسانية وحقوق الانسان والتي هي أسمي الحقوق في كل القوانين والمعاهدات الدولية" [2].

2-2-2- نظرية العقوبة:

يؤكد أصحاب هذه النظرية على ان التدخل الإنساني ما هو الا عقوبة على اعدام الحكومات والدول على الإبادة الجماعية في حق مواطنيها او انها تهدد بذلك من خلال ممارسات لا إنسانية مثل سياسة التجويع او الحرمان من المأوى وقد لخصت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS الى ان التدخل الدولي لأسباب إنسانية يعد مبررا في حالتين وهما:

1- من اجل وقف وتجنب اعمال التطهير العرقي سواء التي وقعت او يحتمل وقوعها عن طريق الاعمال القسرية والارهابية [3].

وترى الأستاذة "BARBARA" ان عملية التدخل تقتصر على انتهاك الدولة للحق في الوجود دون النظر للحقوق السياسية والمدنية مثل النظرية الأخلاقية وهذا الاختلاف بين قضايا حقوق

---

[1]- هلتالي احمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 59.

[2]- العربي وهيبة، مبدأ التدخل الدولي في إطار المسؤولية الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014، ص 97.

[3]- موساوي امال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 57-58.

الانسان دائما ما يشكل صرعا أيديولوجيا واضحا، فنجد مثلا الدول الليبيرالية تحاول تركز نشاط الأمم المتحدة وجهودها على بلورة وحماية الحقوق المدنية والسياسية، بينما الدول الاشتراكية تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اما دول العالم الثالث فإنها دائما تركز على حقوق الشعوب فيما نجد المنظمات الدولية غير الحكومية تناشد بالتضامن او الحقوق المترتبة عن المصير المشترك للبشرية [1].

وعليه فان نظرية العقوبة جاءت لتدعم أن الحق في الحياة (حق أخلاقي ووضعي).

2- الحرب العادلة وانه يجوز تطبيق الحرب على الدول التي لا تحترم قواعد القانون الدولي ومنه فالتدخل الإنساني هو كآلية للعقاب والذي يمارس قبله عدة إجراءات وهي الحذير والعقوبات الاقتصادية فان لم تستجب يكون التدخل العسكري هو الحل [2] .

وتعد المساعدات الإنسانية من اهم الصور التدخل الدولي الإنساني خاصة بعد تطبيق التدخل العسكري وتعتبر اتفاقيات جنيف الأربع المصدر الاتفاقي الوحيد على المستوى الدولي، فيحق للسكان الحصول على المواد الأساسية اثناء النزاعات المسلحة، او الحرب ويجب ان يسمح لأي مبادرة دولية من اجل توفير هذه المساعدات الدولية وأكدت المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، حيث فرضت تزويد السكان بالمؤن والامدادات الطبية والسماح بعملية الإغاثة سواء من طرف الدول او الهيئات الإنسانية غير المتحيزة [3] .

من خلال ما سبق نؤكد على شرعية التدخل الانساني في إطار الأمم المتحدة لأنه هو الكفيل بحماية تطبيق القوانين ومواثيق الأمم المتحدة واحترام الحقوق لكل الاطراف المعنية كذلك لا يكون موجه وله اهداف خفية كما يحدث لما تتدخل الدول الكبرى وحدها او حتى لها غطاء امي لأن ما تقوم به لا يخلو دائما من الاطماع والاهداف السياسية والاقتصادية والثقافية.

---

[1]- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر 1995، ص 208.

[2]- هلتالي احمد، مرجع سابق، ص 62-63.

[3]- انس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، دراسة مقارنة، الحبان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 258.

المبحث الثاني: حماية الأقليات

في المبحث الثاني سنحاول أن ندرس مفهوما يعد من أكثر المفاهيم تعقيدا في العلاقات الدولية وأبرزها حاليا على مستوى الساحة الدولية ألا وهو حماية الأقليات ذلك أن هذا المفهوم تعتريه في جوانبه ومضمونه عدة قضايا دولية وبسبب فهم هذا المضمون بطريقة معينة وزاوية مختلفة قامت عدة حروب دولية أثقلت الكامل الدولي بمشكلاتها وتبعاتها .

فقبل أن ندرس المفهوم في اطاره القانوني وماذا يتضمن من لواحق واتفاقيات ومواثيق دولية كان لابد لنا أن نقسم دراستنا إلى فروع تتضمن التعريف بمفهوم الأقليات أولا من كل الجوانب وأيضا المفاهيم المشابهة لها حتى يسهل علينا التفرقة بينهما ولأن موضوعنا هو ما بين عنصرين التدخل والأقليات فإن التدخل المقصود هو التدخل الدولي الانساني والذي جاء خصيصا لحماية الأقليات وارتبط بها ارتباطا وثيقا ارتئينا أن نخصص مطلب نتحدث فيه عن التدخل الدولي الانساني لحماية الأقليات في اطار القانون الدولي العام والتقسيم كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأقليات.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للأقليات.

المطلب الثالث: التدخل الدولي الانساني لحماية الأقليات في اطار القانون الدولي، والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: مفهوم الأقليات :

إن محاولة وضع تعريف ثابت وواضح للأقليات يعد أمرا صعبا وذلك لأن:

اختلاف الأقليات حسب المفاهيم التي تحكم اقصائها أو عزلتها وعلاقاتها بالجماعات المسيطرة للمجتمع الذي تعيش فيه وكذلك استجابتها للأوضاع.

العلاقة الثابتة بين جماعات الأكثرية وجماعات الأقلية تتأثر بعد متغيرات منها اختلاف وضع كل اقلية من اخرى، اختلاف درجة الثقافة واللغة والعرق، التباين في البنيان الاجتماعي لكل أقلية، وكذلك اختلاف الأسس التي تقوم عليها الأقليات [1] .

الفرع الأول: مفهوم الأقليات في لغة:

الأقلية خلاف الأكثرية والجمع أقليات والقلال خشب ترفع بها الكروم من الأرض والقليل يقال شيء قل ومن الرجال القصير الجثة ورجل قل فرد لا أحد له وهو قل بل قل لا يعرف هو ولا أبوه والقلة النهضة عن علة أو فقر والقلة ضد الكثرة والجمع قلل ويقال أقلاء وقلل ويقال قوم قليل أيضا وقد يعبر بالقليل عن العدم فيقال رجل قليل الخير لا يكاد يفعله وقوم قليلون واقلاء وقلل وقللون يكون ذلك في قلة العدد ودقة الجثة [2]

أما في المعاجم الأجنبية فنجد أن لفظ الأقلية (mimorité) في قاموس (la rousse) الفرنسي مشتقة من الجذر اللاتيني (minor) الذي يعني "أصغر من" ثم استخدمت في اللغة الفرنسية للدلالة على المرحلة العمرية قبل البلوغ حيث يكون الشخص فاقد الأهلية [3] كما عرفت الموسوعة البريطانية الأقليات "جماعة من أقوام الذين يتمايزون عرقيا دينيا ولغويا عن بقية الأفراد [4]

الفرع الثاني: مفهوم الأقليات عند فقهاء القانون:

كان هناك اختلاف بين الفقهاء حول تعريف الأقليات على حساب المعايير التي أسسوا عليها تعاريفهم هي :

---

[1]- سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات ، مكتبة الأنجلوسكسونية المصرية، 1982 ، ص 7-8-9.

[2]- خلواتي مصعب ، دراسة في القانون الدولي حول حماية الأقليات ، 21 يوليو 2018 ، موقع محاميا www.mohamah.net تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

[3]- لحسن بن مهني ، زغدود جغلول، الأقليات ومثلث الهوية (اللغة ، الدين، الثقافة) مجلة الشريعة والاقتصاد ، المجلد السابع ، الاصدار الأول ، العدد الثالث عشر، جوان 2018 ، ص 302.

[4]- موفق محمد ، مفهوم الأقلية وتعريفها في المواثيق الدولية ، الحوار المتمدن ، العدد 3168-2010 ، تاريخ التصفح 18 جوان 2020. WWW.ALHEWAR.ORG

أولا: المعيار العددي

منذ 1950 تراكم عمل الامم المتحدة وأبحاثها، للبحث عن تعريف إيجابي للأقليات يمكن العثور عليه ويوافق عليه المجتمع الدولي بأسره[1]، فهناك من يقول أنّه يجب الأخذ بعدد الأقليات في المجتمع بحيث تكون أقل عددا من باقي السكان او ما يعرف بالأغلبية وأن يكون عدد الأقلية معتبر لابراز خصائصها المميزة [(2)] وينظر للأقليات على أنها تلك الجماعة الصغيرة من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر ، واتبع أنصار هذا الاتجاه تركيزهم على الأصل اللغوي للأقلية والذي ينحو منحى العدد حيث تعتبر الأقلية جماعة أقل عددا من نصف السكان على أن تكون في وضع مسيطر من الناحية السياسية او الاقتصادية أو الاجتماعية وتبنى هذا الاتجاه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ففي دراسة حول موضوع الأقليات بتكاليف من اللجنة سنة 1971 قام المقرر الخاص from gesco capatorit بصيغة تعرف هدفه تطبيق مبادئ المادة 27 من العهد الدولي الخاص وهو "الأقلية هي جماعة أقل عدد من باقي سكان الدولة وفي وضع غير مسيطر ويمتلك أفرادها كرعايا في هذه الدولة خصائص اثنية دينية ولغوية تختلف عن باقي السكان ويظهر لديهم احساس بالترابط ضمنيا يهدف للمحافظة على ثقافتهم وتقاليدهم أو دينهم ولغتهم [(3)] وبما أن البروفيسور كابروتورتي قدم تعريفا محددا بالمادة 27 فقد قدمت اللجنة الفرعية في 1986 اجراء تعديلات بسيطة وقام بهذا التعديل جول ديشن j.deshewes فيعرف الأقلية على أنها مجموعة مواطنين في دولة أقلية في العدد وفي وضع غير مسيطر في هذه الدولة لها سمات عرقية أو دينية أو لغوية مختلفة عن أغلبية السكان يتضامن أفرادها الواحد مع الآخر وتدفعهم ولو ضمنيا رغبة جماعية في البقاء على قيد الحياة ويطمعون في المساواة في الواقع وفي الحقوق مع الأغلبية " [(4)]

[1] Joseph Yacoub, genèse et évolution d'un concept, confluences méditterranée, Paris l'Harmattan, N°4, Automn ; 1992 , P20.

[(2)]- فتال هاجر، قاسمي آمال ، ضمانات حماية حقوق الاقليات بين القانون الدولي والفكر الاسلامي ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الرابع ديسمبر 2014 ، ص 283.

[(3)]- لحسن بن مهني ، غدود جغلول ، مرجع سابق، ص 303 – 304.

[(4)]- باترك هارمنى، بربارة ديلكور، أوليفية كورتن، ترجمة أنور مغيث ، القانون الدولي وسياسة المكيالين ، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، ص 177.

في 18 تشرين الثاني من عام 1994 صدر عن المبادرة الأوروبية المركزية بتورينو قانون حماية حقوق الأقليات يعني جماعة تقل عددا عن بقية سكان الدولة ويكون أعضاؤها من مواطنيها ولهم خصائص اثنية دينية أو لغوية مختلفة عن تلك الخاصة ببقية السكان، كما أن لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية [1]

ونقول أن الأقلية هي" جماعات الصغير من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر أي معيار العدد فيه تبسيط لشيئين وهما :

1- يمكن لشعوب ذات الأجناس وقوميات وأديان ولغات مختلفة أن تعيش بين أجناس وقوميات مختلفة لعدة اجيال دون ان تحدد ذاتها كجماعات متمايزة.

2- الأعداد والأرقام داخل جماعة الأقلية وخارجها لا تحدد اهمية هذه الجماعة مثال: يعتبر الزنوج جماعة أقلية في مناطق المسيبسي وألاباما وكارولينا الجنوبية رغم أكثريتهم العددية بالنسبة لمجموع السكان وكذلك بالنسبة لجماعة البانتو في جنوب افريقيا فهم أقلية رغم أنهم يمثلون 80% من السكان إذن لفظ اكثرية لا يعني الجماعة المسيطرة دائما ولفظ أقلية لا يعني الجماعة التابعة بصفة مطلقة على الرغم من الدور المهم للحجم العددي في تحديد مفهوم الأقلية. [2]

ثانيا: معيار الفاعلية

أو ما يعرف أيضا باتجاه الوضع غير المسيطر فإن مفهوم الاقلية هنا مرتبط بالضعف والدونية وهو ما كرس الاضطهاد ضد الأفراد المنتصفين إلى أقلية بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهو المحدد لمفهوم الأقلية فهي حسبهم جماعة عرقية مستضعفة ومقهورة أو مغلوب على أمرها مهما كان عددها وفي هذا الشأن يقول الأستاذ سليمان قلادة "نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي" وهو ما يجعلها في خاضع وغير مسيطر ما يخلق لها مزيد من التمييز والتهميش والاضطهاد حيث يعبر عنهم "كل جماعة في الدولة لا تسيطر ولا تهيمن على جماعة أخرى وتتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف عن باقي السكان

[1]- مفهوم الأقلية ، مجلة وعي 2020/10/01 تاريخ التصفح 2020/10/01 http://www.al-warie.org/archives/articl/3290

[2]- سميرة بحر، مرجع سابق، ص 13-14.

في لغتها أو جنسها أو دينها وتسعى إلى المحافظة على ثقافتها وترقية لغتها والمحافظة على تقاليدها "

ولقد اعتبر الأستاذة " نيفين مسعد" في كتابها " الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" [1] اعتبرت أن المعيار العددي يؤدي إلى نتائج مظلة واعتبرت أن المعيار الأقرب والأكثر دقة هو معيار السيطرة أو الموقع من السلطة السياسية فذكرت :" حرصت منذ البداية على أن أوضح أن معيار العدد لن يستوقفني كثيرا في دراسة الأقليات لأن هناك خطورة معينة تكمن في الاعتماد عليه، تتمثل في مجافاته في بعض الأحيان لما تكون عليه صورة التفاعلات السياسية بين الجماعات السياسية وبعضها البعض بمعنى أني جعلت تحكم الجماعة أيما كانت نسبتها في مجتمعها في السلطة السياسية ثم في العوائد الاقتصادية .... فالمعيار الذي أقصت عليه التفريق بين كلتا الجماعتين هو معيار الموقع من السلطة السياسية .... لأنه لو اعتمدنا على المعيار العددي وحده لجعلنا جماعة العلوين في سوريا أغلبية " [2]

ثالثا: معيار المواطنة:

حسب j. bregos فإن التعريفات الأكثر شيوعا للأقلية تكون تصنيفها إلى نوعين :

أ. النوع الأول : يخص الأقلية التي تحمل جنسية الدولة التي تكون فيها في حالة أقلية .

ب. النوع الثاني : يعتبر شرط المواطنة ليس لازم الوجود الأقلية في دولة معينة .

وقد نصت المادة 25 من العهد الدولي تقيد منح الحقوق المنصوص عليها بشرط [3] .

والمواطنة بالانجليزية تعني citizenship وهي العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدم الدولة لمواطنيها الحماية وبدورهم يمنحون الدولة الولاء .

وتبرز أهمية حق الفرد في الحصول على الجنسية باعتبارها الحق الأول من حقوقه السياسية أنه بوابة للحقوق الأخرى التي تضمن العلاقة القانونية بين الفرد والدولة

---

[1]- بن مهن محسن ، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، 2018 ، ص 36.

[2]- لحسن بن مهي ، زغدود جغلول ، مرجع سابق، ص 305 – 306.

[3]- بومنجل فاتح الدين ، مشكلة تحديد مفهوم الأقليات ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، ص 145- 146 www.ajsp.dz تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

وضمانا لحقوق الفرد في الدولة مثل الحق في التصويت وتقلد المناصب العامة بالتالي الأشخاص الذين حرمو من حقهم في الحصول على الجنسية هم أكثر الأشخاص عرضة لانتهاكات حقوق الانسان في العالم [1]

واستنتج nowak في تعليقه سنة 1995 على مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أنه:"... عن طريق المادة 27 قد تطورت حماية الأقليات منذ مرحلة ما بين الحربين من حق من حقوق المواطنة فقط إلى حق من حقوق الانسان عموما " .

لأنه يكفي فقط أن تكون الأقليات موجودة في دولة ولا يشترط فيها حمل جنسية هذه الدولة ولا حتى يكونوا مقيمين دائمين بل يمكن كذلك للعمال المهاجرين وكذا الأشخاص العابرين الذين يشكلون هذه الأقلية أن يستفيدوا مما ورد في النصوص من حقوق ممنوحة للأقليات.

إذن فمعيار المواطنة ليس معيارا شاملا لمفهوم الأقلية لأنه يظلم بذلك بعض الأقليات غير الحاملة لجنسية البلد المقيمين فيه سواء للعمل أو العبور فقط. [2]

رابعا: معيار الخصوصية

أو ما يعرف أيضا بالمعيار الموضوعي ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن معيار الخصوصية المميزة يلعب دورا هاما في تحديد مصطلح الأقليات فالخصوصيات التي تحملها الأفراد الأقلية هي التي تبرزها في المجتمع وبدونها لا وجود لها كجماعة متميزة في الأغلبية ونقصد بالخصوصية العناصر التالية: الدين، اللغة، السلالة، المذهب، وهذا التمايز تعبير عن التنوع الطبيعي بين البشر.

وتعد الخاصية الدينية هي أظهر خصوصيات الأفراد الأقليات لما تحتويه من أثر بارز في تحديد هويتها، وسلوك ووحدة أفرادها أكثر من اللغة أو السلالة مثل اليهود السوفيات وقرار الهجرة إلى فلسطين فعلى الرغم من أنهم يتحدون اللغة ذاتها ويعيشون في مجتمع

[1]- ايمان الحياري، مفهوم المواطنة وحقوقا لانسان ، 21 يوليو 2020 تاريخ التصفح 23 يوليو 2020 .

[2]- بومنجل فاتح الدين، مرجع سابق، ص 146 – 147.

واحد وهو الماركسي كتنظيم اجتماعي إلا أن أغلبهم ارتبط بالعقيدة الدينية اليهودية وفضل الهجرة والعيش في فلسطين المحتلة [1]

ورغم أن هذا المعيار لاق قبولا واسعا إلا أنه واجه الكثير من الانتقادات حيث أن الأساس المعتمد عليه في هذا الاختلاف العرقي والديني واللغوي يعتبر غير كافي لاعتبار الجماعة أقلية فإذا حظيت الأقلية بالاحترام والسيادة والمساواة في الحقوق والواجبات مع الغالبية فإن هذه المميزات والخصائص سوف تختفي وفي نفس الشيء وبالنسبة للعامل الديني ففي أمريكا المعاصرة نجد أن الدين نادرا ما يكون معيارا للأقلية وذلك بسبب علمانية الدولة ومن أمثلة ذلك مجموعات "الماسونيين" في الغرب فرغم اشتراكهم في معتقدات تختلف في الاخرين إلا أنهم يفتقرون لخصائص موضوعية مميزة تجعلهم أقلية[2].

خامسا: المعيار الذاتي

فقد جاء في بعض التعريفات عبارات " تحركهم ولو ضمنيا إرادة الحفاظ على خصوصياتهم أو عبارة "ويظهرون شعور بالتضامن من أجل الحفاظ على هذه الخصوصيات أو عبارة " ترغب في الحفاظ على هذه الهوية المشتركة" وأيضا " يحركها شعور حقيقي بالاختلاف .

وهو ما يصفه علماء النفس بشعور الأقلة أو وعي الأقلية وأحيانا العناصر الموضوعية أو الاختلافات الموضوعية السابق ذكرها (العدد، المواطنة، خصوصية الفاعلية تكون ضئيلة بين أعضاء الأقلية وأغلبية سكان الدولة مثل الهوتو والتونسي burundi / rwanda والجانب الذاتي هو الذي يجعل هذه الأقلية تعتبر كذلك لأنه هناك شعور أو الوعي بالهوية أو الصحوة [3]

ويقول في هذا الشأن الدكتور برهان غليون :" أن كل الأمم المكونة من أقليات أي جماعات متعددة ومتميزة الواحدة عن الأخرى، أكانت هذه الجماعات اجتماعية أم مهنية أم جغرافية أم أقوامية، وهذه الجماعات ليست دائما على المستوى ذاته من القوة أو

---

[1]- محمد بلبشير، الأقليات سيرة المصطلح ودلالة المفهوم، من موقع www.toghril.org تاريخ التصفح 23 جويلية 2020.

[2]- بن مهني لحسن، مرجع سابق، ص 38-39.

[3]- بومنجل فاتح الدين، مرجع سابق، ص 150-151.

النفوذ إلى السلطة ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي .... وتتميز الأقلية بوجود شعور تضامني داخلي بوحدها في مواجهة الأغلبية..."[1]

والملاحظ أن هذا المعيار قد أسند الأقلية لفكرة متوهمة لا يمكن ملامستها ولا اثباتها فالمشاعر التي تبني هي نفسها التي قد تهدم والتاريخ ملئ القصص والعبر التاريخية وقصة سيدنا آدم مع ولديه قابيل وهابيل خير مثال على ذلك.[2]

من خلال كل ما سبق نجد أنه بما كان تحديد تعريف موحد للأقليات فالقانون الدولي يفتقر إلى تعريف واضح ومتفق عليه رغم الجهود المبذولة من طرف الحقوقيين والقانونيين وبشكل عام يمكن أن نجمل كل ما تطرقنا إليه لمحاولة الوصول لتعريف يشمل كل ما ذكرناه سابقا وهو أن الأقلية هي :" مجموعة أشخاص وضع عمدي أو سياسي غير مهيمن في دولة ما تجمع بينهم صفات مشتركة سواء كانت لغوية أو عرقية أو اجتماعية أو ثقافية ... إلخ "[3] وموحدة تجعلهم يشعرون بالتفرد ويحتاجون للحماية[4].

الفرع الثالث: الأقليات في الفقه الاسلامي

أن نشير إلى أنه يوجد حاليا مصطلح الأقليات المسلمة رغم أنه في الفكر الاسلامي مصطلح الأقلية لا يحمل أي معنى من معاني العنصرية والقهر والاضطهاد لأن الاسلام جاء ليقضي على مفاهيم التسلط والسيطرة التي سادت المجتمعات القديمة والحديثة وليرعى القلة غير المسلمة من أهل الذمة في البلاد المفتوحة ويحفظ لهم حقوقهم ويصون حرياتهم.

أما مصطلح الأقلية المسلمة فالمقصود به :" كل مجموعة مسلمة تعيش بين مجموعات أخرى لا تدين بالاسلام " تسعى بذلك للحفاظ على خصوصيتها الدينية وفق برنامج سياسي محدد ومثال ذلك الأقلية المسلمة في فرنسا فهي تتكون من أصول مختلفة عربية ، تركية، هندية، أفغانستانية ، وحتى الفرنسيين مهتدون لكن جميعهم يشكلون

---

[1]- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، بيروت، دار الطباعة والنشر، ط 1 ، أوت 1989 ، ص 14-15.

[2]- خلواتي مصعب، مرجع سابق.

[3]- نائل جرجس ، حقوق الاقليات في المواثيق الدولية لحقوق الانسان، مجلة صور تاريخ التصفح 2020/08/13 www.suwar-magazine.org تاريخ 30 تشرين 2-1 000

[4]- خلواتي، مرجع سابق .

نسقا واحدا على تباين لغاتهم وعاداتهم وأعرافهم يجمع بينهم في مجتمع مسلم صغير يسمى "الأقلية المسلمة" [1]

بالحديث عن الاسلام والمسلمين فنجد أن الدول الاسلامية لم تنسي أن تشير إلى الحقوق الأساسية للإنسان والأفراد والحريات العامة وذلك من خلال العديد من المؤتمرات والمواثيق نذكر بينها ما يسمى باعلان القاهرة والذي كان في 5 أب 1990 وهو عبارة عن المؤتمر التاسع لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي (oci) والتي تضم 5 دول وأكد في دباجته على الدور الحضاري والتاريخي للأمة الاسلامية وأن تلك الحقوق والحريات العامة الأساسية هي بالفعل جزء لا يتجزء من الدين الاسلامي فجميع البشر متساوين من جهة كرامتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الأساسية دون تمييز بسبب العرق واللون واللغة أو الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو أي اعتبار آخر.

كما أن الميثاق العربي لحقوق الانسان عن مجلس جامعة الدول العربية فقد ذكر هو الآخر في مادته 37 وذلك في 15 أيلول 1994 أنه :" للأقليات الحق في الاستفادة من ثقافتها والجهر بدينها عبر العبادة واقامة الشعائر.[2] وهو ما تنص عليه أيضا المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة حيث ورد فيها «أنه للاقليات الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم أو ممارسته»[3]

ورغم أن ميثاق العربي لحقوق الانسان عن مجلس جامعة الدول العربية قد ذكر هو الآخر في مادته 37 وذلك في 15 أيلول 1994 أنه :" الأقليات الحق في الاستفادة من ثقافتها والجهر بدينها عبر العبادة وإقامة الشعائر " [4]

ورغم أن الاسلام ضمن كل حقوق الفرد المسلم وغير المسلم إلى أن التصرفات الناتجة من الدول غير المسلمة تجاه المسلمين سواء على أراضيها أو في أراضيهم المحتلة هي انتهاكات صارخة لما جاءت به كل المواثيق الدولية لحماية الأفراد وسلامتهم فقد أعلن مثلا

---

[1]- عبد الصمد محمد ابراهيم ، تحاكم الأقليات المسلمة أمام القضاء الأجنبي، مجلة كلية الدراسات الاسلامية، بدمياط 2018- ص 806 – 807.

[2] جوزاف ياكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1، 2014، ص165-166.

[3] Joseph Yacoub, promouvoir une nouvelle légalité, le monde diplomatiqie , Avril, 1993.

[4]- جوزيف كوب ، ما بعد الأقليات بديل تكاثر الدول ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1 – 2004 ، ص 165 – 166.

المستشرق الصهيوني "برنارد لويس bernard lewis في اطار إعاقة تقدم الأمة الاسلامية ووحدتها مخططا عنصريا استعماريا يهدف إلى تفتيت الأمة وذلك باستخدام الأقليات والذي نشر في مجلة وزارة الدفاع الأمريكي بنتاجون zxeative intelligence reseorch project وفيه يدعو إلى إضافة أكثر من ثلاثين كيانا انفصاليا على أساس ديني ومذهبي وعرقي إثني يضاف إلى التجزئة التي أحدثتها اتفاقية (سيكس بيكو) سنة 1916 فقال هذا المستشرق "إن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة لا تعكس حقيقة الصراع فماهو على سطح يتناقض مع ماهو في العمق على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة ولكن في العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها ممثلة في هذه الدول، بل لا تعتبر أن هذه الدول تعتبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة[1].

بالرجوع للتاريخ فهو يذكر لنا كيف سعى الغرب إلى تفتيت العالم الاسلام وضاه قضية مسلمو اليونان فاليونان حكمت من قبل الأتراك لعقود وعدة قرون وكانت تحتوي المسلمين الذين هاجروا إليها من الأتراك والبلغار والألبان إلا أنه وبمساعدات صليبية تم استقلال اليونان ضمن "معاهدة لوزان" وقامت اليونان بطرد المسلمين والألبان والمقدونين وتعرض المسلمون الباقون لأشد أنواع الاضطهاد.

وبعد مرور زمن طويل تحاول اليونان لليوم طرد مسلمي اليونان ولا تعتبرهم مواطنين يونانيين بل هم رعايا وأجانب في نظرهم كل هذا أمام أعين الأمم المتحدة فرغم رفع النداءات والمذكرات بحق الشأن اليوناني إلى أنها لم ترد .[2]

فالمطلوب هو استخدام الأقليات لتفتيت العالم الإسلامي إلى كيانات ضعيفة لضمان الأمن والتفوق الغربي الصهيوني، والإمبريالي الغربي الكبير بمعناه الواسع ونجد شاريت في كتب في مذكراته يقول في المقاصد وراء اللعب بأوراق الأقليات في البلاد الاسلامية فيقول:

1- تثبيت وتقوية الميول الانعزالية للأقليات في العالم العربي

[1]-محمد عمارة ، الاسلام والأقليات ، الماضي الحاضر المستقبل ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ط 1 2003 ص 34 – 35.

[2]- محمد عبد الله السمان، محنة الأقليات المسلمة في العالم ، الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية ، الأزهر الشريف، ص 187 – 188 – 189.

2- إذا كان لنا في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاضطهاد الاسلامي فبجرد تحريك الاقليات هو عمل ايجابي لما قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر". [1]

إذن ما يلاحظ من خلال ما سبق ذكره أن فكرة الأقليات لم ترد في الاسلام أصلا سواء كدين ومن كتاب وسنة أو كمعاملة في زمن الدولة الاسلامية بل بالعكس حرص الدين الاسلامي ومكلفون بالسهر على تطبيقه بنشر العدل والمساواة والحفاظ على كرامة الانسان وعزته، غير أن هذه العقيدة قوبلت بالكيد من طرف المجتمع الغربي ككل وحاولوا بكل طرق تقسيم واضعاف الدولة الاسلامية وإلى اليوم هم يحاولون ذلك في بعض إن لم نقل كل الدول التي تتبنى الدين الاسلامي كدين دولة لها ولم يجدوا أحسن من زرع الفتنة بين الشعب الواحد ذلك بادخال المصطلح الأقلية على بعض الشعوب ودعوتهم للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم المسلوبة وبناء كيان سياسي خاص بهم وفق عددهم وخضوعهم للسلطة ولغتهم وعرقهم ونسبهم والتمتع بالمواطنة الخاصة بهم بعيدا عن الأغلبية المختلفة عنهم .

المطلب الثاني: الأقليات والمفاهيم المشابهة لها

إن ظاهرة الأقليات صاحبها على طول الطريق مفاهيم قريبا ما تكون مشابهة لها وهي دوما لسيقة بها لدرجة أن بعض الدارسين لا يستطيعون التفرقة بين الأقلية كمصطلح وبعض المفاهيم المشابهة لها، بل ويربطونها ارتباطا وثيقا بالأقلية فلا يذكرون الأقلية إلا وذكرو تلك المفاهيم ورغبة منا في الالمام بموضوع الأقليات وحمايتها كان لزاما علينا أن نتعرض للمفاهين المشابهة للأقليات حى تتبلور لنا فكرة واضحة عن الأقليات، ثم نذهب من خلال المطلب الثالث للحديث عن أهم عنصر في دراستنا وهو التدخل الانساني لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي ومدى شرعيته ومشروعيته، والبداية ستكون مع:

[1]- محمد عمارة ، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الأول: مفهوم الإثنية والعرقية

شاع مصطلح الاثنية في الدراسات السياسية منذ بداية القرن العشرين كرد فعل على التغييرات التي شهدها العالم نتيجة الحروب وتفكك الدول والامبراطوريات، وما نتج عنه من تغييرات في الحدود الجغرافية للدول وظهور دول جديدة[1] ، والأصل اللغوي لأصل إثنية هو Ethnicity كما يطلق عليها بالانجليزية ويرجع الأصل إلى الكلمة اليونانية Ethno وهي تعني شعب أو أمة أو جنس، واستخدمت الكلمة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الأفراد المهمشين والمكروهين، ويرجع هذا المصطلح للعديد من اللغات الأوروبية مثل:

الفرنسية: Ethnique

الاسبانية: Ethnia

الايطالية: Ethnico

الألمانية: Ethnish

فنجد القاموس الفرنسي يعرّ ف الاقلية الاثنية على انها: «مجموعة من الأشخاص المرتبطين بتراث اجتماعي وثقافي مشترك في اللغة والتقاليد والدين»[2]، اما في اللغة العربية فنجد العديد من الباحثين استخدم مصطلح الاثنية كمرادف للعرقية التي ترتكز على صلة الدم والسلالة والعرق، ومع تطور علم الوراثة والبحوث الأثنوغرافية أصبح العرق مصطلح بيولوجي والإثنية أشمل من العرق.[3]

إن العرف مسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها وإنما تنشأ بينهم نتيجة ميلهم للتزاوج من نفس الأفراد المجموعة التي ينتمون إليها، إلا انه ومع التطور التكنولوجي الحاصل ومعه الإعلامي التواصلي فإنه صرنا نشهد زيجات من مجموعة مختلفة.

وتعرف الأقلية الإثنية على أنها :" مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجدرة في الوجدان التاريخي ولهم أصل عرقي واحد ويتمتعون

[1] ين مهي لحسن، مرجع سابق، ص55.

[2] Dictionnaire français, Group ethnique, Site : www.lintemaute.fr.dictionnaire/fr/définition/groupe-ethnique.

[3] منار ممدوح التعددية الاثنية، الموسوعة السياسية، عن موقع: www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 29-09-2020.

بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن [1] .

ويعتبر الكثير من الباحثين أن مفهوم الهوية مرتبط أكثر بالأثنية من حيث المفهوم فهو:" مجموعة من الاوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره لذلك يرون هؤلاء الباحثين أنه لا يمكن فصل الهوية عن الاثنية لأنها تعبر عن السمات التي تميز الجماعة الاثنية عن الجماعات الأخرى [2].

وإذا نظرنا إلى لفظ عرق في "معجم الوسيط" نجد أنه ينطوي على دلالة غير يقينية حيث يعني أصل الشيء ويقال أعرق فلان في الكرم بمعنى كان له أصل فيه ويقال عارقه أي فاخر ه بأصله كما يقال أعرق الشجر أي امتدت عروقه في الأرض وفي الحديث النبوي الشريف "تخيروا لعرقكم فإن العرق دساس" رواه ابن ماجة.

وهو ما يعكس أن مصطلح العرق ينحدر للقرابي بين مجموعة من الأجيال المتعاقبة وهو ما ينطبق على الجماعة العرقية الزنجية بالولايات المتحدة الأمريكية فهي جماعات متمايزة عن غيرها من الجماعات الأخرى الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية في بعض السمات مع الاعتقاد في انحدارهم من أصل واحد ومع ذلك فهي جماعات متشربة للثقافة الأمريكية وتدين بالولاء والانتماء لمجتمع الأمريكي[3]

ويعرف "شارمهورمن" shermer horm الاثنية فيقول :

بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك "سلالة واحدة" وتاريخ وذكريات مشتركة تتركز على واحد او أكثر من العناصر الرمزية للثقافة element symbolic مما يجعلهم يشعرون بالأهلية ومن هذه العناصر [4] القرابة والجوار أو التماس الفيزيقي physical contiguity واللغة او اللهجات المختلفة والقبيلة والانتماء القبلي والديني

---

[1]- بشير شايب، مفهوم الأقلية والإثنية جانفي 2016 عن موقع تاريخ التصفح www.researchgate.net 2020/10/01

[2]- منار ممدوح ، مرجع سابق.

[3]- محمود عبد الوهاب عبد الوالي، اشكالية مفهوم الجماعة الاثنية ، قراءات افريقية 2018/04/18 عن موقع www.quraatafricom.com تاريخ التصفح 2020/09/29.

[4]- منار ممدوح ، مرجع سابق.

أو أي تركيب من هذه العناصر ويمكن التفريق بين عدة مصطلحات متعلقة بالأثنية في حد ذاتها وهي:

العرق: مجموعة خصائص فيزيولوجية تميز مجموعة ما عن مجموعات أخرى.

الامة: وحدة سياسية واجتماعية وتاريخية.

الاثنية: مجموعة خصائص دينية ولغوية وثقافية التي تتميز بها مجموعة بشرية أخرى. [1]

الفرع الثاني: مفهوم القومية

في تساؤله عن ماهية الاقلية القومية يقول "جان يانغومال": «من هم الناس؟ وما هي الأقلية؟ كيف ترسم الحدود التي تفصل بينهما؟، فإذا كان لشعب ما الحق في تقرير المصير، باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها فعلى الدولة ان تضمن للاقليات الحقوق المعترف بها لهم»[2]، حيث نجد أن المجتمعات الغربية الحديثة صارت تؤخذ بمصطلح القومية على أنها مضاد للإثنية وذلك راجع لتكون هذه المجتمعات من المهاجرين ورعايا الاستعمار الذي شكلوا تحدي التجانس الاجتماعي على اعتبار أن ابناء الاثنية مختلفون ثقافيا ودينيا وعرقيا عن الدولة القومية إلا انهم بسبب الهجرة او الاحتلال اصبحوا رعايا لهذه الدولة القومية وبالتالي اصبح مصطلح الاثنية يشير إلى ان اللغة المشتركة والدين والاقامة في بقعة جغرافية نفسها يخلق روابط واحدة بين البشر تدفعهم لتكريس الاختلافات عن الشعوب الاخرى بغية تأسيس هوية منفصلة. [3]

وهناك من يقول بأن مصطلح القومية mationalism تعبير عن تطور تأسيس دولة مستقلة كما أشار إليه قاموس اكسفورد الانجليزي فيعرف القومية بأنها "الارادة والرغبة الجماعة البشرية معينة تشترك في العنصر والثقافة واللغة " في تأسيس دولة مستقلة" ويتضح من هذا أن القومية لم تعد تشمل فقط مجموعات بشرية ذات اصول مشتركة بل بالعكس تطور الامر إلى ان أصبح تعبر عن جماعات بشرية تقطن معا في بلد واحد وهو ما سبب التداخل بين مفهوم الامة nation والشعب pepole بمفهومها السياسي مع مفهوم

---

[1]- بشير شايب ، مرجع سابق.

[2] Jean Yangomale, Qu'est ce que'une minorité nationale, le monde diplomatique, janvier 1992, P15.

[3]- رشا ابراهيم، معظلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة مركز التنوع لفقه النزاعات ، قطر ، الدوحة ، ص 9.

القومية [1] وكلمة قومية مستقلة من الكلمة اللاتينية nascor بمعنى "أنا مولود" والقومية مرتبطة بعنصرين وهما الانتماء والوطنية التي تحصر الانتماء ضمن حدود دولة واحدة. [2]

وهناك عدة تعريفات ونظريات لمفهوم القومية وهي :

أ.**القومية على أساس وحدة اللغة**: وتعرف أيضا بالنظرية الالمانية ويستند أصحاب هذا الفكر إلى الوحدة اللغوية مثل الوحدة الألمانية والايطالية واستقلال بولونيا ، وفي المقابل قامت اللغة بدور أساسي بانهيار الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية فانفصلت عن الاولى كل الشعوب التي لا تتكلم اللغة التركية وأن الثانية كل الشعوب لا تتكلم الألمانية [3]

ولم تسفر هزيمة النظام النازي عقب الحرب العالمية الثانية عن انهاء القومية الاثنية بل بالعكس مهدت الطريق نحو تحول آخر في مسار القومية الاثنية فطرد الألمان من الدول غير الألمانية التي لا يتكلمون لغتها فيما عرف بأكبر حركة تهجير قسري على امتداد التاريخ الأوروبي حيث تم طرد 7 ملايين ألماني من يوغسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا بالإضافة إلى نزوح اكثر من 5 ملايين ألماني من شرق أوروبا وغربها هربا من الجيش الأحمر فضلا عن طرد ملايين اللاجئين من غير الألمان [4]

ب.القومية على اساس وحدة الإرادة العيش المشترك: وأول من دعا إليها ارنست رينان في محاضراته الشهيرة في السوربون عام 1882 بعنوان ماهية الأمة .

ت.القومية على أساس وحدة الحياة الاقتصادية: وهي توجه ماركسي محض فترى النظرية أن المصالح الاقتصادية والتماسك الاقتصادي يكون أقوى الأسس في وحدة الأمة[5].

أن النظرية الغربية في القومية كانت تريد أن تحمل معها ثلاث أشياء:

أولا : طابع الاستعلاء .

ثانيا : طابع الانعزال الكامل خاصة تاريخيا

---

[1]- منار ممدوح ، مرجع سابق .

[2]- بن مهي لحسن ، مرجع سابق..

[3]- تعريف أولي بمفهوم الأمة والقومية، المجد 2017/02/28 من موقع تاريخ التصفح 2020/07/11 www.almajd.net

[4]- رشا ابراهيم، مرجع سابق، ص 10.

[5]- تعريف اولي بمفهوم الأمة والقومية ، مرجع سابق.

ثالثا : خلق وجود معاصر عن بقية القوميات مختلف في تفسيراته وقيمه وطوابعه [1]

إذن بعد عرضنا هذا يتضح لنا تشابك وتداخل في بعض المفاهيم بمفهوم الاقلية وركزنا في دراستنا هذه على كل من مفهوم الاثنية العرقية القومية .

المطلب الثالث: التدخل لحماية الاقليات في القانون الدولي

سنحاول في هذا المطلب التطرق لموضوع التدخل الإنساني لحماية الأقليات في النصوص والقوانين الدولية وذلك في عصبة الأمم وصولا إلى التدخل لحماية الأقليات في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتحدث عن حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية الأقليات باعتباره جزء من المواضيع المتعلقة بذلك.

الفرع الأول: حماية الأقليات في ظل عصبة الأمم:

كما نعلم أن التدخل لحماية الأقليات يتطلب شروط لا بد من توافرها في التدخل الإنساني ألا وهو:

- إعتداء دولة ضد دولة أخرى.
- إستعمال الدولة لوسائل الإكراه العسري أو التهديد بتا ضد المواطنين.
- إنتهاك الدولة الحقوق الإنسانية للأقليات والقيام بأعمال إبادة والعنف وهذا التدخل يتم في إطار جماعي وتحت رعاية أممية. [2]

وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المعاهدات والإتفقيات التي عقدت من أجل حماية حقوق الأقليات، ومن بينها معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى بعد ظهور دول تضم أقليات من جنسيات مختلفة، وظهور تجمعات سكانية جديدة ودويلات وإمارات كدولة النمسا المنفصلة عن المجر وبولندا ويوغسلافيا، أيضا معاهدة لأجل حماية الأغلبية الدينية (يهودية ومسيحية) في الدولة العثمانية وبين النمسا والدولة العثمانية سنة 1615.

- معاهدة لإنهاء حرب الثلاثين بين الكاتوليك والبروستنات لحماية حق العبادة للأقلية البروستانتية في 15 ماي 1647 معاهدة لندن لإستقلال اليونان 1830.

---

[1]- أنور الجندي، سقوط مفهوم القومية الوافد ، القاهرة، دار الأنصار ،ص 07.

[2]- مزيان راضية ، التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد أ كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، عدد 48 ديسمبر 2017 ، ص 182.

- معاهدة باريس (فرنسا-تركيا) 30 مارس 1856 لحماية الأقلية المسيحية. [1]

وإعتبرت معاهدة فرساي من خلال المادتين 86 و93 ولادة حقيقة لنظام حماية الأقليات، كما نجد إنتهاكات أو تهديد للالتزامات والإعلانات الموجودة في إتفاقيات الأقليات، فكما يحق للمجلس العصبة الإقرار بالتدابير والتوصيات اللازمة يتلقى أيضا الشكاوى من أفراد الأقليات ولذلك تم تأسيس لجنة تتولى مهامها النظر إلى ما يتقدم به من شكاوى من الأقليات وسميت بذلك لجنة الأقليات، وجعل حماية الأقليات شرط للقبول في العصبة [2] كما أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم سنة 1933 قرار تلزم فيه الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها لأقليات الخاضعة لسيادتها.

لقد كانت المعاهدات التي أبرمت في عهد عصبة الأمم غالبها تهدف إلى وضع الحرب خارج القانون مثل ما هو الحال في مؤتمر باريس 27 أوت 1928 والذي فشلت فيه، كما كانت تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للأقليات مثل حق الحياة، وحرية العقيدة والفكر وممارسة الشعائر الدينية والمذهبية والحق في إستعمال اللغة التي تعبر عنها، وأيضا التمتع في إكتساب الجنسية التي تظهر الهوية الخاصة للأقليات وبالتالي الحق في المواطنة وتحقيق المساواة وعدم التميز بينهم وبين الأغلبية في جميع الحقوق منها السياسية والمدنية والإجتماعية وحتى الثقافية والإقتصادية منها وكذلك التمتع بحق تقلد الوظائف الهامة والسامية في المجتمع والمساواة أمام القانون وأمام القضاء والحد من جميع أشكال التميز العنصري [3] .

والناظر لحماية الأقليات في ظل عصبة الأمم يجد أنها حكر على بعض الأقليات دون الأخرى والعمل بهذا المبدأ مرتبط بإرادة الدول الأروبية التي هي أطراف أساسية في الإتفاقية وبالتالي كانت منبر جديد لأهداف خفية لدول الإستعمارية التي تعتمد بالدرجة الأولى على

---

[1]- نذير بو معالي، حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر 2008 ص 233.

[2]- خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مركز جيل البحث العلمي www.Jilnc.com

[3]- نذير بو معالي، مرجع سابق ص 234.

مصالحها الشخصية ورغم ذلك فإن هذا المبدأ إكتسب الغطاء القانوني الحقيقي لحقوق الإنسان وكرس المبادئ العامة له [1] .

وللإشارة أنه توجد طائفتان هن الأفراد الذين يراد التدخل لأجل حمايتهم.

مواطنو للدولة المتدخلة والمقيمون على إقليم الدولة المتدخل ضدها.

هم رعايا الدولة المتدخلة ضدها [2] .

الفرع الثاني: التدخل لحماية الأقليات في ظل ميثاق الأمم المتحدة:

بعد الحرب العالمية الثانية كانت المسألة الشائكة دوليا هي مسألة السلام العالمي، فجاءت مواد الميثاق خالية من التعبير عن حقوق الأقليات بل إقتصرت في شكل حقوق الإنسان بصفة عامة، فنجد في الديباجة: "إيمان هذه الشعوب بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبها للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" كما تشير المادة (55) منه إلى رغبة الأمم المتحدة في تأمين ظروف الإستقرار، والرفاهية الضرورية لخلق علاقات ودية وسلمية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها والمادة (76) تقول أنه من أهداف نظام الوصاية التشجيع على إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين [3] .

ودائما على مستوى الأمم المتحدة، جاءت المادة 1(3) والتي تنص بأن أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي "تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

---

[1]- راضية مزيان، مرجع سابق ص 183.

[2]- بومعالي نذير، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 23 أكتوبر 2012.

[3]- الطاهر بن أحمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010 ، ص 217.

وفي عام 1948 اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعد من أهم المراجع والوثائق الدولية لحقوق الإنسان وجاء فيه "لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقها غير مبالية بمصير الأقليات".

وأضافت "من الصعب إقرار حل موحد لهذه المشكلة المعقدة والدقيقة [مشكلة الأقليات] التي تتسم بجوانب خاصة في كل تنشأ فيها [1] .

وبقيت الأمم المتحدة تعمل على بذل المزيد من الجهود من خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة 23 مارس 1976 والتي تتعهد الدول المصادقة عليها بحماية شعبها من المعاملة القاسية أو غير الإنسانية وذلك من منطلق حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن وتعتبر الوثيقة الوحيدة عن المنظمة العالمية التي ذكرت الأقليات [2] بصفة صريحة في المادة (27) "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم أو المجاهرة بدينهم وإقامة الشعائر الدينية أو إستخدام لغتهم بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم [3] .

ومن بين الجهود الأممية أيضا إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية وقد جاء فيه حملة من الحقوق منها:

- المحافظة على وجود الأقليات وهو يتهم القومية والعرقية وغيرها من إختصاص الدول.
- يتعين على الدول الإعتماد التدابير التشريعية وغيرها لتحقيق الغايات المرجوة.
- يحق للأشخاص المنتمين للأقليات إنشاء جمعياتهم الخاصة.
- ينبغي على الدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين للأقليات من أجل تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل.

وتعرضت هذه المواد إلى إلتزامات من مسؤولية الأقلية وهي عدم المساس بحقوق الدولة من حيث السيادة وسلامة التراب الوطني والإستقلال السياسي للدولة والعمل بشيء

---

[1]- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها دليل للمدافعين عنها الأمم المتحدة، جنيف ونيويورك 2012،ص 4.

[2]- طاهر بن أحمد، مرجع سابق ص 219.

[3]- راضية مزيان، مرجع سابق ص 183.

ينافي مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها السامية وبالتالي فهذا الإعلان تضم مجموعة من الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الأقلية وأيضا الدولة، غير أنه غير ملزم ولا يذكر كيفية تنفيذه.

وبالإضافة لهته الإعلانات كانت هناك إتفاقيات خاصة تقر بحماية الأقليات منها:

- الإتفاقية الخاصة بمنع الإبادة الجامعية والمعاقبة عليها.
- الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها.

فبالنسبة للإتفاقية الأولى فهي تؤكد وترسخ لسعي الأمم المتحدة إلى تحقيق مقاصد وأهداف كانت قد أوردتها في المادة الثانية في الميثاق:

- فض المنازعات الدولية بطرق سلمية.
- إمتناع الأعضاء من إستعمال القوة أو التهديد باستعمالها.
- تقديم العون للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بتا والإمتناع عن تقديم أي مس اعدة لدولة إتخذت المنظمة إجراءات ضدها.
- العمل على جعل الدول الأعضاء تسير على المبادئ هذه الأخيرة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة إلا ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

ويعد منع الإبادة الجماعية من أهم الإلتزامات العامة التي تقع على عاتق الدولة من أجل إحترام حقوق الأقليات، فحسب الخبير الأممي المستقل المعني بإحترام حقوق الأقليات فإنه يذكر أربعة إلتزامات وهي:

- حماية وجود الأقليات، وسلامتهم بما في ذلك منع الإبادة.
- حماية وتعزيز الهوية الثقافية والإجتماعية.
- ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة.
- ضمان مشاركة أفراد الأقليات الفعّالة في الحياة العامة. [1]

ونذكر أيضا من جملة الإتفاقيات الخاصة أيضا:

- المادة ثلاثون من إتفاقية حقوق الطفل 1989.

[1]- فابيو لادينا، حقوق الأقليات في القانون الدولي، منظمة العفو الدولية. www.ommestymeno.org

- إنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات كجهاز فرعي تابع للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ولجنة حقوق الإنسان 1946.
- لجنة القضاء على التمييز العنصري.
- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر [1] .

من خلال كل ما سبق نشير إلى أن عملية التدخل لحماية الأقليات قد مرت بعد أهراسات دولية، وأن الأمم المتحدة تعمل جاهدة من أجل ضبط وتقنين هذه العمليات في إطار أممي قانوني بعيدا عن أطماع الدول الكبرى إلا أن هذا لا ينفي وجود إنتهاكات دولية من خلال تدخل الدول الكبرى في إطار حماية الأقليات بموجب قوتها ونفوذها ضاربة بعرض الحائط القرارات الأممية أو أنها أحيانا تحاول تقنين إراداتها ومصالحها وتفسيرها حسب مواد القانون الدولي و في الإطار الذي يناسبها.

[1]- راضية مزيان، مرجع سابق ص 184.

المبحث الثالث: الاستراتجية الامريكية

في هدا المبحث سوف نتطرق لمفاهيم ومصطلحات جديدة تخدم بحثنا هدا وتزيد من فهمنا حول الإشكالية المطروحة للبحث حيث سنتناول الحديث عن الإستراتيجية الأمريكية من حيث المفهوم واهم الأطر النظرية التي فسرت هده الإستراتيجية و كذلك اهداف هده الاستراتيجية و ووسائلها و قبل دلك كان لزاما علينا أن نعرج أولا على مفهوم الإستراتيجية ككل مادا نقصد بكلمة إستراتيجية وما هو تاريخ ظهور هدا المصطلح هل هو قديم قدم العلوم الإنسانية و الاجتماعية أم هو مصطلح حديث ظهر مع التطور الحاصل في المفاهيم والمقاربات النظرية لدلك قسمنا هدا المبحث على النحو التالي :

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية الأمريكية

الفرع الاول: تعريف الاستراتيجية الامريكية

الفرع الثاني: اهداف الاستراتيجية الامريكية ووسائلها

أولا: على المستوى السياسي والايديولوجي

ثانيا: على المستوى الأمني

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للإستراتيجية الأمريكية

و بداية هذه الدراسة ستكون مع :

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية

ترجع كلمة إستراتيجية من حيث التاريخ إلى ما قبل الميلاد، حيث نجد أن استعمالها الأول كان على المستوى الحربي ومن بينهم القادة العسكريون البابليون والإغريق الذي استخدموا الإستراتيجية كأداة لدراسة كيفية الانتصار في الحرب على الأعداء [1].

والمتفق عليه أن الإستراتيجية هي عمل نبيل يمارس من طرف النخبة والذين يتميزون بذلك القدر العال من المسؤولية العلمية والمعرفية. ولقد تطورت الإستراتيجية من مادة

[1]- عبد الفتاح حسام زعلان، الإدارة الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العام الدراسي، 2018/2017، ص1.

أكاديمية في المسار بالمؤسسات العسكرية إلى أن أصبحت علم بحد ذاته تشمل العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الفردية [1] .

وهذا الاستعمال الواسع لكلمة إستراتيجية في العديد من مجالات الحياة أدى إلى اختلاف بين الباحثين والمختصين في إعطاء مفهوم محدود وتعريف لكلمة إستراتيجية .

و يعد مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم الواردة في كل اللغات الأوروبية أو اللاتينية فنجد في اللغة الألمانية STRTEGIE وفي الروسية STRATEGIJA والهنغارية STRATEGIE.

ومصطلح الإستراتيجية مقسم إلى جزئيين:

STRATO و AGEIN "ويعني بها الجيش الذي ندفع به إلى الأمام" [2]

و لتعبير كلمة الاستراتيجية STRATEGY مشتقات العديد فمثلا STRATEGO تعني فن القيادة وأيضا STRATAGEM ونقصد به الخدعة الحربية التي تستعمل في مجابهة العدو، وفي إطار الحرب دائما ألف القائد الروماني (سكستون اليونيس فرو نتيسنوس) كتابه عام 100 باسم STRATEGEMATON تطرق فيه إلى جميع عمليات الخداع العسكرية الناجحة للقادة السابقون [3]

وهناك أيضا كلمة STRATEGOS والتي نقصد بها الجنرال.

وأيضا مشتقة STRATEGILOS و STRATEGILA التي تعني وظائف واعمال الجنرال [4].

ومن خلال ما تطرقنا اليه سابقا نجد ان كلمة استراتيجية في اصلها نقصد بها فن القيادة والتي كانت مرتبطة في القديم بالجانب العسكري.

والإستراتيجية كغيرها من المفردات المستعملة في العلوم الإنسانية [دون الحديث على انه هناك من يعتبرها علم قائم بذاته وليست مفردة من المفردات أو مصطلح أكاديمي من مصطلحات العلوم الإنسانية ودلك نظرا للتطور والاستعمال الذي تشهده هذه الكلمة].

تطورت مع تطور الزمن واختلف مجال استعمالها مما أدى إلى صعوبة في تحديد تعريف شامل لكلمة إستراتيجية.

---

[1]- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، ص3.

[2]- صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 9.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، مدخل في دراسة الاستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2009.

[4]- صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 9.

وهذا ما يجعلنا نقدم في بحثنا مجموعة من اشهر الكتب والمؤلفين الذين كتبوا في مجال الاستراتيجية، فنجد مثلا:

- كلاوتز عرف الإستراتيجية بأنها ((فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب)).
- وعرفها هولتكه بانها ((اجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)) [1] .
- وعرفها ليدل هارت بانها ((فن و توزيع و استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة))[2] .

بعد أن كانت الإستراتيجية في تعريفات سابقة حكرا على ميدان القتال وسائلها وأهدافها أخد المفهوم في التطور مع تطور أنظمة السلام وإدارة الحروب وانتقل مفهوم الإستراتيجية جزئيا من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة وهذا ما نجده في تعريف ليدل هارت فقد أعطى علاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية في إطار فني [3] . لكنه بقي حبيس الإطار العسكري ومرتبط بالمعارك والحروب ما يعطينا انطباع على أن الحرب هي الأسلوب الوحيد لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

ويعتبر الجنرال اندريه بوفر وهو من ابرز من عرف الإستراتيجية تعريفا يقترب به إلى معناها الحقيقي حيث قال:

«الاستراتيجية فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة» فهو هنا أعطى مفهوم أوسع للإستراتيجية من خلال عدم تحديد القوة فيمكن أن تكون قوة سياسية، عسكرية، اقتصادية، وغيرها من القدرات التي تكون بحوزة الدولة وتحت سيطرتها [4] .

إضافة إلى وفر يعد الاستراتيجي الصيني " Sun Tzu" في كتابه فن الحرب " Art Of War" واحد من أهم وأقدم الاستراتيجين في العالم وكتابه مازال يستخدم إلى يومنا هذا.

---

[1]- مفهوم الاستراتيجية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: www.wikipedia.com . اطلع عليه يوم 2019/01/20.

[2]- ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الاجوني، بيروت، دون طبعة، ص 278.

[3]- الاستراتيجية في منظور وظيفي. اجرائي، جامعة كربلاء، كلية القانون، ص 3.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 15.

حيث كتب مجموعة من المبادئ العسكرية الصينية قبل 2300 عام وهذه المبادئ هي لضمان النصر العسكري بأقل التكاليف وأسرع الطرق وتبدأ بتهيئة الخطة إلى تجنيد الجواسيس وهي بين مبادئه "الحرب لا تستطيع كسبها حاول تجنبها والجأ للمفاوضات قدر الإمكان" " الحرب لا تكسب بالقوة بل بالخداع وعدم الاستعجال" [1]. ومع التطور الزمني والتاريخي زاد تطور كلمة إستراتيجية فنجد في الموسوعة البريطانية تعريف الإستراتيجية أو الإستراتيجية الشاملة كما يقول ليدل هارت: " فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام".

أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الإستراتيجية على أنها " فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة".

ونجد هنا انه أصبح هناك بعد فني علمي، شمولي لكلمة الإستراتيجية عكس ما كنت عليه في بداية تاريخ استعمالها.

ومما تقدم حول مختلف التعاريف المقدمة خلال حقبات زمنية متعددة حول مصطلح الاستراتيجية يمكن إجمالا الخروج بتعريف لكلمة الإستراتيجية على أنها: " فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف" [2]

المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية الأمريكية

بسبب الانفراد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، اصبح الاهتمام بمفهوم الاستراتيجية الامريكية من اهم ما يتم تناوله من قبل الباحثين والدارسين والمؤسسات المتخصصة ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، سواء عربية ام اجنبية، بحكم الدور الامريكي في كل بقاع المعمورة وعلاقة هذه الأخيرة بباقي دول العالم، ومدى التأثير الكبير الدي تلعبه هده الاخيرة على كل سياسات وقرارات صناع القرار الداخلي والخارجي في دول العالم .ومهما اختلف وتداول الرؤساء على مقاليد الحكم في أمريكا، فانهم يعتمدون بصورة واضحة في تفكيرهم الاستراتيجي على أفكار ومراكز البحوث والدراسات التي تصنع الأفكار

[1]- سون اتزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، دار الكتاب العربي، ط1، 2010.

[2]- سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون، مرجع سابق، ص 119.

والسياسات والاستراتيجيات وتوجه بها صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية والتي تجتمع على اختلاف مذهبها وأهدافها ووسائلها على تحقيق الاهداف الاستراتيجية المسطرة من اجل الحفاظ وتحقيق متطلبات الأمن القومي الامريكي [1] .

وسوف نحاول من خلال هدا العنصر القاء الضوء على مفهوم الاستراتيجية الامريكية من كل الزوايا والجوانب حتى نستطيع الوصول الى مفهوم شامل يخدم بحثنا المقدم وايضا اهداف الاستراتيجية الامريكية و الوسائل المتبعة لتحقيق هته الاهداف و البداية ستكون مع .

الفرع الاول : تعريف الإستراتيجية الامريكية

من المعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية تقود العالم وهته القيادة لم تاتي صدفة او هي ضربة حظ بل دلك راجع لاتباع سياسات معينة في كل قطاعات الدولة ترتب عنه النتيجة الحالية.

تعرف الاستراتيجية الامريكية بانها استراتيجية كونية كوسيلة استناد للرؤية القديمة الرومانية بقيادة العالم فكذلك أمريكا تقر بالتفوق الأمريكي وقيادة العالم بسبب ما تملكه من مقومات قوة اقتصادية، سياسية، عسكرية وغيرها وحتى التفوق الفكري منها والاستراتيجية الكونية لأمريكا نابغة من فكرة الهيمنة العالمية والقوى الامريكية العظمى [2] .

ويعرف "ريغينو بريجنسكي" وهو مستشار الامن القومي في عهد الرئيس (كارتر) الاستراتيجية الكونية الامريكية بقوله " هي ممارسة القوى الامريكية، لتتحول إلى تنظيم متفوق بتحرك المصادر الاقتصادية والتكنولوجية، ذات الشأن او الخطر، دون تأخير، لغايات عسكرية، مع اغراء غامض او مبهم في ممارسة طراز الحياة الامريكية، كذلك في دينامية تعترف بها النخبة السياسية...

[1]- الاستراتيجية الأمريكية في (عهد الرئيس باراك أوباما 2008-2012 دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)، مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017، ص 328.

[2]- مجلة اوروك، مرجع سابق، ص 329.

باختصار ما من قوة تستطيع الادعاء بانها قادرة على منافسة الولايات المتحدة في المجالات الأساسية الأربعة: العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية وهي التي تشكل القوة الشاملة...".

ويكمل قائلا: " حتى وان كانت الولايات المتحدة، امبريالية، وذات نزعة مهيمنة، وليس لها مثيل مطلقة، لهذا لا تقتضي استراتيجيتها الكونية بالأحرى الشاملة-تنظيما سياسيا شاملا، في بعض الاعتبارات، بالمعنى القطعي للكلمة، لأنه تنظيم متكامل في المواقع، ومتعدد الاشكال وخصوصا منتشر عبر أبعاده الثقافية، بحيث ان الهيمنة الامريكية هي شكل جديد للإمبريالية ديمقراطية استبدادية او ديكتاتورية من نموذج ثالث..." [1]

من خلال التعريف السابق يتضح ان الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الامريكية تنبع من منطلق السيطرة نتيجة ما تملكه من مقومات قوة على اصعدة متعددة... يعطيها الأولوية في الدفاع وتبني مصالحها، وتوجيه العالم وفق أفكاره ومنظوراتها الفكرية، معتمدة على موقعها الجغرافي الفريد وكذلك حلفائها الدائمين وغير الدائمين، وأيضا القوة العسكرية الامريكية والهيئات الاستخباراتية، ووحدتها وتماسكها السياسي، وتوفر المواد الاقتصادية اللازمة وخيراتها الطبيعية، وتقدمها التكنولوجي خاصة في مجال صناعة الاسلحة [2]

وبالإضافة إلى نقطة السيطرة المذكورة انها والتي تعوض أجزاء المهمة في الاستراتيجية الكونية الامريكية.

فالاستراتيجية الامريكية ومنذ ان وضعها جورج كينان عام 1948 تعتمد أيضا على نظرية الاحتواء، ويعد كينان اول من وضع للاستراتيجية الامريكية الأسس العلمية الدقيقة بعد انتهاء الحرب الباردة. واهم أسس هذه الاستراتيجية هي مواجهة التهديد او العدو الخارجي او أعداء المصالح الامريكية فيما يطلق عليها الدول المارقة او دول الارهاب [3].

---

[1]- باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين، 2014، ص 6.

[2]- مجلة اوروك، مرجع سابق، ص 331.

[3]- لهيب عبد الخالق، بين انهارين، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، الأمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 2.

مما تم تقديمه نستطيع القول بان الاستراتيجية الامريكية الكونية هي: " استراتيجية تهدف إلى ضمان متطلبات امنها القومي، والحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية في الأقاليم وإدارة الشؤون الدولية اعتماد على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ومن ثم تمكنت ان تتربع على قمة الهرم الدولي [1].

الفرع الثاني: اهداف الاستراتيجية الامريكية ووسائلها:

يقول ريغينو بريجنسكي في كتابه"رقعة الشطرنج": السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا" ان الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الأولى والوحيدة في ان واحد يجب ان يكون لها دائما هدف مزدوج وهو: ان يتمثل في استمرار الوضع المسيطر لأمريكا لمدة جيل واحد على الأقل والاحسن لفترات أطول، وان يتم خلق اطار عمل جيبوليتيكي يستطيع امتصاص الصدمات والاجهادات او التوترات الحتمية للتغير الاجتماعي السياسي بينما يطور في الوقت ذاته قلب او الجوهر الجيبوليتيكي للمسؤولية المتقاسمة من إدارة العالم سلميا" [2]

وإذا ما اضطلعنا على مفهوم الهدف نجده يعني: " وضع معن يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التطور النظري إلى مرحلة التحقيق الفعلي".

وبالتالي فتحديد الأهداف يعد المرحلة الأولى من اعداد الاستراتيجية ومن دون الأهداف لا نستطيع تفسير الأسباب المرجوة من اعداد الاستراتيجية فهو الحافز لصياغة الاستراتيجية والإطار الذي تحدد به الاستراتيجية[3].

لذلك كان لزاما ان نمر لنسلط الضوء على اهداف الاستراتيجية الامريكية ونفصلها اكثر من الاطار الذي وضعه بريجنسكي عن تحديده للأهداف الاستراتيجية الامريكية والتي يمكن ان نقسمها إلى:

- اهداف سياسية.

---

[1]- باهر مردان، مرجع سابق، ص 9.

[2]- زيغيتيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج، السيطرة الامريكية وما يرتب عليها جيو استراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999

[3]- سامر مؤيد عبد اللطيف واخرون، مرجع سابق، ص 119.

- اهداف اقتصادية.
- اهداف عسكرية امنية.
- اهداف أيديولوجية.

و في اطار عام تهدف الاستراتيجية الامريكية عموما إلى:

أولا: على المستوى السياسي الايديولوجي

1-ضمان امن الولايات المتحدة الامريكية وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحرياتهم: فهو احدى اهم الأهداف السياسية لها، حيث يقول بريجنسكي: " الولايات المتحدة تستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحصين امنها الخاص" [1] .

و المحافظة على استقرار كيانها السياسي الذي بدوره يضمن بقاء قوتها ليس فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة الامريكية و انما على مستوى الساحة الدولية وبين الامم فالسلام و الاستقرار الداخلي هو فقط الدي من شانه تعزيز الثقة الدولية لاطراف المجتع الخارجي في اي دولة كانت .

2-إقامة النظام الدولي الجديد بقيادتها: يقول فوكو ياما في نظريته إلى ان العالم سيقف على أعتاب الليبيرالية الغربية وبالأخص القيم الامريكية التي يراد لها ان تعولم في وقت الانفراد الامريكية في قيادة البشرية وتلك هي المحطة النهائية في تاريخ الصراع البشري، أي ان نهاية تاريخ الصراع ستقضي إلى انتصار نهائي للرأسمالية الليبيرالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. [2]

ثانيا: على المستوى الامني

1-تقديم الدعم والحماية للحلفاء والحد من ظهور قوى دولية منافسة:

في إطار مبدأ "ملئ الفراغ" الذي أتى به الرئيس السابق "إيزنهاور" سعت الولات المتحدة الأمريكية المتبنية هذا المبدأ من أجل دعم الدول الصديقة والتعاون معها في حالة السلم أو الحرب، لما تعرفه عن عائد هذا الدعم الذي يرجع بالدرجة بالدرجة الأولى عليها ويصب في مصلحتها.

---

[1]- باهر مردان، مرجع سابق، ص 13.

[2]- بدر بن سلمان العامر، الاستراتيجية الامريكية...الاهداف الخفية، 2003، ص 1.

وفي هذا الصدد يقول "وارن كريستوفر" وزير الخارجية الأسبقية "إن من أهم أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هو خلق شرق أوسط جديد من مجموعة الأمم المختلفة، بحيث نتشارك المصلحة العامة، وتعيين بسلام وتتمتع بالإستقرار والتقدم الاقتصادي وتتقدم الشعوب جميعها في المنطقة". [1]

إلا أنه هناك أيضا توجه فكري عن الولايات المتحدة الأمريكية يدعو بالمقابل إلى ضرورة خلق "عدو" لضمان وبقاء إستمرارية الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار هذا التوجه ظهر لنا ثلاث إتجاهات.

1/- **الإتجاه الأول**: بقول أصحابه أن جوهر الصراع لابد أن يكون إقتصاديا خاصة مع وجود أقطاب إقتصادية جديدة صعدت أو في طريق الصعود مثل: الصين، اليابان.

2/- **الإتجاه الثاني**: يرى أن الصراع سيكون حضاريا، من خلال التوجه الأمريكي لنشر القيم الفكرية والحضارية لها، وذلك حسب نظرية صدام الحضارات.

3-/ **الإتجاه الثالث:** يركزون على أهمية العامل العسكري في التفاعلات الدولية، محاولين منع ظهور رأي مصدر تهديد خارجي حسب المقولة: "إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل". [2]

وسواء إعتمدت أمريكا على السلم والطرق السلمية، أو على القوة والطرق العسكرية فإن تقديم الدعم والحماية للحلفاء من ضمن أهدافها الإستراتيجية كوسيلة للحد من ظهور منافسين جدد على الصعيد الدولي لها بإستعمال إزدواجية (حفظ السلام وردع العدوان).

ونجد أن إستراتيجية الردع أصبحت إستراتيجية القرن الواحد والعشرين مبدءا من الردع ومكافحة الإرهاب إلى الردع الدفاعي والصاروخي إلى الردع النووي إستعملت أمريكا كل السبل والوسائل ضمن إستراتجيتها الثانية وهي ردع العدوان لضمان أمنها القومي والبقاء حسب إستراتجيتها الكونية وذلك من أجل حماية مصالحها وتجنب الأخطار الجديدة

---

[1]- باهر مردان، مرجع سابق ص 13-14

[2]- دفاتر السياسة والقانون، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012 ، العدد التاسع، جوان 2013.

مثل ما يعرف بالإرهاب، المافيا، المخدرات، هجرة اللاجئين، البيئة، أسلحة الدمار الشامل فكلها مخاطر جديدة أضيفت للخارطة العالمية ولم يبقى عامل المنافس الإقتصادي فقط المؤثر على التوازنات الدولية والتي تشكل تهديد وخطر لأمريكا وهو مادفع بها إلى نشر قوامها المسلحة على أكبر نطاق في العالم [1].و الاستعداد مسبقا لاي خطر في احتمالية ان يواجه الولايات المتحدة الامريكية و امنها في عالم صغير اصبحت ترسم فيه مستقبل دول على جزيءات بسيطة كنا سابقا لا نعير لها بالا او حتى لانسمع بها فيما يعرف بالتهديدات الدولية الجديدة.

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

1- الحفاظ على قوة الإقتصاد الأمريكي:

تعتمد أمريكا في الحفاظ في كينونتها الإقتصادية إن إستطعنا القول بذلك على المذهب الرأسمالي والذي يرتكز على ثلاث ركائز وهي:

- الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود.
- فسح المجال أمام كل الأفراد لإستغلال ملكيتهم وتطوير ثروتهم بمختلف الأساليب.
- ضمان حرية الإستهلاك والإستغلال.

وهذه المبادئ ليس من شأنها فقط الحفاظ على الإقتصاد الأمريكي وقوته وإنما تزيد من توسعه على كل العالم وتقول في ذلك "مالين أولبرات" : "إن أحد الأهداف العظمى لحكومتنا هو التأكد بأن المصالح الإقتصادية الأمريكية يجب أن تتوسع على مستوى العالم" [2].

ويعتبر العامل الاقتصادي او المحرك الاقتصادي من اهم مؤشرات القوة الامريكية عالميا واحد ابرز مراكز تدفق المال عالميا.

2- تأمين مصادر الطاقة دائمة لأمريكا و حلفاؤها:

إن الأهمية البالغة للعامل الأقتصادي هي التي تحدد كيفية أداء الإستراتيجية فقد نسلك سلوكا عدوانيا بحث عن الموارد الإقتصادية والطاقوية في حالة أو في حالة غناها

[1]- لهيب عبد الخالق بني إنهيارين، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الأهلية للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن 2003 ص 3.

[2]- مجلة أوروك، مرجع سابق ص 345.

بغية التوسع والبحث عن الأسواق الخارجية الجديدة أما في حالة غناها الإقتصادي، فقد تسلك سلوكا دفاعيا حماية لمواردها وغناها الإقتصادي أو ربما لحماية نفوذها الخارجي الخارجي [1] ومن أجل ضمان هذا التأمين الإقتصادي والطاقوي تطبق الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل وأساليب منها:

- السيطرة على المؤسسات العالمية الإقتصادية (لتمرير سياستها الإقتصادية).
- نشر العولمة الإقتصادية (السيطرة على الأسواق الخارجية).
- مواجهة القوى والتكلات الإقتصادية الكبرى "للخوض المنافسة الإقتصادية الخارجية"[2]

إن أهداف الإستراتيجية الأمريكية عديدة ومتنوعة، طبقت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من نظريات التي يعرفها عالم الإستراتيجية فمن نظرية الإحتواء وهي النظرية الأولى لإستراتيجية الأمريكية أسسها جورج كنان ونفذتها حكومات الرئيس هاري ترومان والتي أدت بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظرية المباريات التي تعنى بتحليل تصرفات صناع القرار إلى نظرية الردع ونراها حاليا من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية مرورا إلى نظرية الإنتقام الشامل الذي يتراوح بين نظرية الرد المرن [3] ، كانت كلها تصب في إطار واحد وهو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة قوتها ونفوذها على جميع الأصعدة السياسية العالمي الوحيد والمسيطر والمتحكم في الساحة الدولية سواء في حالة الحرب أو السلم وسواء إستدعى الأمر إلى تطبيق وسائل مرنة أو غير مرنة مثل الردع والمحاسبة أو إلى إنشاءات تحالفات دولية ومنظمات عاملة تحت إمرتها لتمرير سياستها الكونية التوسعية ويمكن تلخيص أهداف الإستراتيجية في ثلاث نقاط:

- حماية وضمان قوتها ووحدتها الداخلية لحفظ السلام و أمنها الداخلي.

---

[1]- ساهر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق ص 6.

[2]- باهر مردان، مرجع سابق ص 25.

[3]- عبد الحكيم وادي وآخرون، بحث في الإستراتيجية للمفهوم والنظرية مركز راشيل كوري 2012.

- تعزيز قوتها الإقتصادية والبحث المستمر عن الأسواق الخارجية ومصادر الطاقة والتحكم الإقتصادي الدولي.
- إستعمال سياسة الردع والإعتماد على قوتها العسكرية داخليا وخارجيا.
- نشر ثقافتها ومبادئها الفكرية والإيديولوجية عن طريق كل الوسائل الحضارية، الثقافية.

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للإستراتيجية الأمريكية:

سنحاول النظر إلى ثلاثة أطر نظرية مفسرة للإستراتيجية الأمريكية ونتطرق لكل نظرية على حد من خلال مضمون كل نظرية واساسها الفكري و الايديولوجي والاهم هو كيف فسرت هته النظريات الاستراتيجية الامريكية من وجهة نظرها واسسها المعتمدة عليها في دلك وكيف انها رسخت لتوجه فكري تحليلي على الساحة الدوليةو البداية ستكون مع :

الفرع الأول: النظرية الواقعية:

أولا: مضمون النظرية:

نشأت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية ردا على التيار المثالي، وحاولت هذه المدرسة فهم سلوك الدول والعوامل التي تتحكم فيها، ولقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل سياسة القوة والحرب والنزاعات وخرجت من إطار تقديم المقترحات في العلاقات الدولية فهي تسعى لتقديم نظرية سياسة تحلل وتفهم من خلالها الظواهر الدولية [1] .

وتفتر من الواقعية أن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع من أجل القوة بين الدول لتعزيز وضمان مصالحها بشكل منفرد، فهي تنظر للحروب والنزاعات بنظرة تشاؤمية [2] .

ويجد مورجانتو المؤسس للنظرية الواقعية من خلال كتابة السياسة بين الأمم وتنطلق المدرسة الواقعية من أساس فوضوية البيئة الدولية، وأنها هي السلطة الأساسية لها، والفوضوية حسبها تعني غياب سلطة مركزية تفرض على الدول الإنصياع للقانون الدولي، مما يؤدي إلى التنافس والصراع بين الدول ومنه فإن الدول هي المسؤولة عن تحقيق أمنها من خلال إمتلاك القوة العسكرية حيث يقول "كينيث وولز" في كتابه حول

[1]- محمد المهدي، المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية نوفمبر 2008.

[2]- سوسن زهدي شاهين، النظريات في العلاقات الدولية، القدس من فاسطين ص 2.

السياسة الدولية أن الأمن هو الهدف الأساسي والنهائي في ظل نظام الفوضى فهي تعتمد على فكرة الردع [1].

ثانيا: أسس النظرية:

- الواقعية هي صراع من أجل القوة.
- الدول هم الفاعلون الدوليون.
- تحتاج الدولة للأمن القومي لحماية مصالحها.
- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق الأهداف.
- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية حيث تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة "كرات البيلياردو" " pilliard-ball" [2].

كما ترتكز الواقعية على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي:

1-القوة: ويوجد رأيين في الموضوع حيث يقول الرأي الأول أنه القوة وحب تملكها والرغبة في السيطرة والهيمنة هي وليدة الطبيعة البشرية وهو نفسه ما يجعل الدولة ترغب في الحصول على القوة والسيطرة.

بينما يعتبر الرأي الثاني أن البحث عن القوة هو نتيجة رغبة ملحة في الحصول على الأمن في النظام الدولي ويرى ريمون آرون أن "القوة تلعب دورا محوريا لتحقيق أهداف للدولة ويرى أن العلاقات الدولية يديرها شخصان هما الدبلوماسي والجندي [3].

2-**المصلحة القومية**: فلكل دولة مجموعة من المصالح القومية ولكن يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسية وهي:

- مصلحة البقاء: وهي الركيزة الأساسية للدولة، ويجب أن تبقى موجودة ولا يتم إلغاؤها.
- مصلحة تعظيم القوة العسكرية: بإعتبارها الأداة الرئيسية في الدولة.

---

[1]- طه على أحمد، الواقعية في العلاقات الدولية، تأملات القاهرة مصر 2009.

[2]- بولكاحل إبراهيم، تطور إتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية خارجية فبراير 2015

[3]- عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية، مركز راشيل مارس 2013

- مصلحة تعظيم القوة السياسية: فلولا الإهتمام بالبعدين الإقتصادي والتجاري لما إستطعنا الحديث عن تعظيم المصلحة العسكرية [1].

3-**توازن القوى**: هو ميزان القوى والوسيلة الناجعة لإقرار السلم والإستقرار والذي تستعمله الدول للحفاظ على توازنها مع الدول المنافسة والمحارضة.

إذن من كل ما سبق نستنتج أن:

- النظام الدولي فوضى.
- الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن.
- القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية.
- التركيز على التحالفات والقوة الردعية الدفاعية [2].

ثالثا: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الأمريكية:

تعد النظرية الواقعية من أهم النظريات المفسرة في العلاقات الدولية لما تحتويه من مبادئ وأسس كما سبق الذكر هذا من ناحية لكن الذي جعلها نظرية مقنعة إن صح التعبير من ناحية أخرى هو قدرتها الكبيرة على تفسير الواقع الدولي وإعطاءنا صورة واضحة حول طبيعة النظام الدولي وسلوك الدول الخارجي بعيدا عن النوايا لأنها كما يدل إسمها تؤمن بما هو موجود وواقع وليس بما كان يجب أن يقع والمفروض أن يكون وإذا ما رجعنا لميثاق الأمم المتحدة والذي يتمحور حول مبادئ جميلة وإنسانية إلى أقصى تقدير مثل العدالة والحرية والمساواة وإحترام حقوق الإنسان وهو ما يتم التطرق إليه بالتفصيل في المباحث السابقة.

"التدخل الإنساني" و" التدخل لحماية الأقليات" نجد أن كل هذه الجهود والمبادرات لم تتم ترجمتها على أرض الواقع، وذلك لأن الدول المتقدمة تريد أن يبقى العالم فوضى ليحكمه الأقوى وبالطبع تكون الكفة لصالحها [3]، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في العالم في ظل الفوضى الدولية جعلها تؤمن بكونها الحامي والراعي العالمي للسلام

---

[1]- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات دار الهدى للنشر والتوزيع ط، 2005 ص 25

[2]- عبد الحكيم سليم وادي، مرجع سابق

[3]- عبد الناصر الجندي، النظرية التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير، مجلة المفكر العدد 5 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة ص 123.

لذلك إستعملت إستراتيجية العدوانية مثل الردع لبقاء النظام الدولي على حاله وأحيانا تميل للتعاون فهي تؤمن كما تقول الواقعية إنطلاقا من مسلمة غياب سلطة سيادية تستطيع أن تمنع الإتفاقيات الملزمة وتفرضها، ما يدفع الدول لأن تعمل على تحقيق مصالحها بطريقة أحادية في وجود عنصر الفوضوية بمعنى غياب الحكومة المركزية أو السلطة العليا في المنظومة الدولية [1]، كما تفسر الواقعية الإستراتيجية الأمريكية من منظور المصلحة والمرتبط بالقوة فمثلا الإقتصاد يتم فهمه من حيث المصلحة التي يتم تعريفها بأنها الثروة، فالتوازن الإستراتيجي في النظام الدولي إعتباري وغير موجود، نظرا لعدم وجود توازن في القوة بين العناصر التالية: العسكرية، إقتصادية، السياسية ومثال على ذلك: لم يكن هناك توازن بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لأن الإتحاد السوفياتي كان أضعف إستراتيجيا من الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من إمتلاك كل منهم للقوة النووية "الردع النووي" وبما أنه لا يوجد توازن وبالمقابل هناك فوضى فالسلوك المتبع من طرف الدول الكبرى هو السعي نحو مزيد من القوة والذي يكسب بالضرورة الدول القوية للحكمة والنضج في العمل السيلسي ليصل إلى أخلاقية العمل السياسي لأنه هناك علاقة وطيدة بين الأخلاق والتعقل والحكمة [2].

أيضا من بين النقاط المفسرة هو التمسك الولايات المتحدة الأمريكية من إستراتيجيتها"بمبدأ صدام الحضارات" لصاموئيل هنتغتون وهذا عكس ما جاءت به المواثيق الدولية من السلام الشامل والتعايش السلمي وفي مجمل القول يمكن القول أن النظرية الواقعية أستطاعت أن تفسر الإستراتيجية الأمريكية إلى أبعد الحدود خاصة وأنها لا تنظر كما قلنا للنوايا بل إلى الفعل المجسد فالحديث عن المبادئ والمثل الأخلاقية ونبذ الصراعات والحروب الدولية وإقامة نظلم عالمي جديد في إطار حكومة عالمية تقوم على أساس العدالة والمساواة وإحترام حقوق الإنسان ونشر الحرية والديموقراطية، بقيا حبيسا للخطابات الدبلوماسية السياسية الأمريكية [3].

---

[1]- عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمرسلة البنائية، قسم شؤون إجتماعية ، جامعة الملك سعود الرياض ، العدد 102 2010، ص 123.

[2]- جهاد عودة، مرجع سابق ص 26-27.

[3]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ص 123.

وإستطاعت بذلك النظرية الواقعية أن تبقى أحد أهم الطرق النظرية المفسرة ليس فقط الإستراتيجية الأمريكية وإنما للعلاقات الدولية والنظام الدولي بصفة عامة من خلال ما جاءت به من مرتكزات أساسية وفي مقدمتها القوة Power في شقيها الأساسيين الأقتصادي والعسكري ومرتكز المصلحة القومية والصراع الواقع بين الدول والذي يخلق عالم الفوضى ولا توازن.

الفرع الثاني: النظرية البنائية

أولا: مضمون النظرية

بعد نهاية الحرب الباردة إتسع ضبط النظرية البنائية أكثر من غيرها من النظريات وذلك لإستطاعتها التنبؤ بنهاية الحرب والإجابة على التساؤلات المتعلقة بنهايتها مما أخرج البنائية من إطار مدرسة إلى نظرية في العلاقات الدولية، وترتكز هذه النظرية إضافة إلى إعتمادها على منهجية الفلسفة الوضعية على التحليل التجريبي (Empnical analysis) المادي والمعنوي في تحليلهم، وهذا الأخير المتمثل في الهوية والأيديولوجية لأن الهوية هي من تحدد مصالح الفاعلين الدوليين وننحكم في سلوكهم ولغتهم وطريقة تواصلهم أو ما يسمونه التأثير المتبادل بين (structures) والعملاء (agents) [1].

ثانيا: أسس النظرية:

- يبني الفرد المعرفة داخل عقله ولا تنتقل إليه مكتملة.
- يفسر الفرد ما يستقبله وبعض المعنى من خلال ما يملكه من معلومات.
- بناء معرفة الفرد تتأثر بالغ التأثير بالمجتمع الذي يعيش فيه.
- المفهوم لا يبنى على أساس إستنتاجات إستدلالية [2].
- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزاءها بفعل البنى الاجتماعية حسب Alexandr wendt النظرية البنائية تطرح ثلاث إقتراحات أساسية وهي:

* أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.

---

[1]- طارق البيطار، النظرية البنائية ، أهم المناظرات في العلاقات الدولية، سياسة post sos أبريل 2016 www.sosopst.com

[2]- رشيد التلواني، نظريات التعلم، النظرية البنائية جوان 2014 www.niw-educ.com

* دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات والمصطلح.

- التداخل بين البنية والفاعل. [1]

ثالثا: تفسير النظرية البنائية الاستراتيجية الامريكية:

يشير بول فيوتي و مارك كوبي الى ان هناك اربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية و هي الهوية القيم تفاعل بني البيئة و الفاعل ارادة الفاعل في التأثير في محيطه:

اولا: تتخذ البنائية موقف من مغاير من المفاهيم الاساسية للعلاقات الدولية مثل المصلحة الوطنية، الهوية، الامن القومي. كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولية مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما يركزون على العوامل المعرفية والذاتية الناتجة عن تفاعل هده الوحدات [2]

و تشرح دلك و تفسره بمثال عن سلوك الدول و الولايات المتحدة الامريكية واحدة منها اهنا لما تتصرف باي سلوك خارجي في البيئة الدولية يتأثر سلوكها بكل من هويتها و ايديولوجيتها و بالمقابل فان هوية و ايديولوجية والولايات المتحدة الامريكية الرأسمالية، الديموقراطية العالمية القوة الكبرى، حامي العالم و شرطيها، كل هدا يتجلى لنا في سلوكها، او ان سلوكها يكون نتائج هده الثقافة و الهوية المعبرة عنها. [3]

وتعد هده النقطة من اهم المساهمات التي اعدتها لنا النظرية البنائية لفهم الاستراتيجية الامريكية، اضافة الى مساهمات اخرى مرتبطة ايضا بالهوية وهي القيم والقواعد التي تحكم في مصلحة الفاعلين. انطلاقا من ايمانها بالعلاقة التفاعلية الكبيرة بين الفاعل والبيئة، فهده البيئة يجب ان يكون فيها قواعد و قوانين تحكمها، دون ان ننسى دور الفاعل في هده البيئة و تأثيره فيها [4] من خلال ما تقدمت به النظرية البنائية نلاحظ ان استطاعت تفسير الاستراتيجية الامريكية خاصة في نقطة قوة الافكار والحضارات او بما

---

[1]- Politique wold النظرية البنائية في العلاقات الدولية، ديسمبر 2016 www.politics-dz.com

[2]- خالد المصري ،النظرية البنائية في العلاقات الدولية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد30 ،العدد ، 2014 ،ص 317.

[3]- طارق البيطار، مرجع سابق.

[4]- خالد المصري، مرجع سابق ص318.

اسمته هي بهوية الدول ودورها في تشكيل السلوك الخارجي للفاعلين الدوليين فحسب صامويل هنتفتون صاحب نظرية صدام الحضارات ان الهويات والثقافة محدد رئيسي للسلوك الفاعلين في البيئة الخارجية و مثال على دلك ظاهرة الارهاب هي عبارة ن هوية تمثل فاعلها وهي التي تحدد سلوكه العدواني في النظام الدولي.

الفرع الثالث: النظرية الليبيرالية

أولا: مضمون / النظرية الليبيرالية

هي نظرية قائمة بالأساس على العلاقة السلمية ان صح التعبير فهي تسعى لتأسيس علاقات دولية بين الدول تقوم على السلام العالمي وليس الحرب، وتعتمد في دلك على المزيد من الديموقراطية والقيم الليبيرالية الداعية للحرية. ايضا تطالب بتوسيع التجارة الحرة بين الدول انطلاقا من مبدا السوق الحر من اجل السلام والأمن والمنفعة الدولية. [1]

ويقول الاستاد وضاح نصر "ادا كان الليبيرالية جوهر فهو التركيز على اهمية الفرد وضرورة تحرره من كل انواع السيطرة والاستعباد، فالليبيرالي يصبو على نحو خاص الى التحرر من التسلط بنوعيه: تسلط الدولة (الاستبداد الفردي) وتسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي)، لدلك نجد الجدور التاريخية الليبيرالية في الحركات التي جعلت الفرد غاية بذاته، معارضته في الكثير من الاحيان التقاليدية الاعراف والسلطة رافضة جعل ارادة الفرد مجرد امتداد لإرادة الجماعة"

ومنه نجد ان الاهتمام بمبدأ الحرية واعتباره الغاية الاولى والرئيسية المنشودة من اهم ما تتضمنه النظرية الليبيرالية [2]

ثانيا: اسس النظرية الليبيرالية:

تقوم النظرية الليبيرالية على عدة اسس اهمها:

- الحرية : و يعرف الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المواطن الفرنسي عام 1789 بان الحرية هي: "حق الفرد بان يفعل مل ما لا يضر بالاخرين و لا يمكن اخضاع الحقوق الطبيعية للقيود الا من احل تمكين اعضاء الجماعة الاخرين من التمتع بحقوقهم ،و

[1]- مؤمن سلام .النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية ،جوان 2015 www.liberaldemocratiqcporty of iraq.com

[2]- عبد الرحمن بن صهايل السلمي ،الليبيرالية نشاتها و مجالها

هده القيود لا يجوز فرضها الا بالقانون "فالليبيرالية اساسها حرية التعبير و الاعتقاد و التعبير و ايضا حرية الملكية الشخصية و حرية الفعل الاقتصادي المنتظم وفقا لقوانين السوق .و تعني ايضا حرية التجمع و تأسس الاحزاب و اختيار السلطة .[1]

- العقلانية: و دلك من حيث علاقة الافراد و الدول مبنية على اساس عقلاني اي قدرة الاطراف على ترتيب درجة افضلياتهم و اختيار احسن ما هو متاح و انهم بحوزتهم من القدرة ما يمكنهم من حل مشاكلهم من خلال التعاون الجماعي الدولي من اجل المصلحة المتبتدلة، والعمل على نشر السلام الديموقراطي العالمي بمساهمة الاطراف الفاعلة الاخرى غير الدول من المنظمات و المؤسسات الاقليمية و الدولية ادن فالتعاون الدولي هو اساس العقلانية للنظرية الليبيرالية في النظام الدولي.[2]
- الفردية: باعتبارها الافراد و الجماعات في المجتمع المدني الوطني و الدولي هم الفاعلين الاساسيين في سياسة الدولية و يجب على الدول ان تترك الفرد حرا ليقوم بتنمية مصالحه الشخصية و واجبها هو ان تحمي الفرد و مصالحه، حيث يقومل هوبرت سبنسر "ان الفرد ليس له سوى حق واحد و هو حق الحرية المتساوية مع كل فرد اخر ،و ليس للدولة سوى واجب واحد و هو حماية دلك الحق ضد العنف و الغش " [3]

ثالثا: تفسير النظرية الليبيرالية الاستراتيجية الامريكية

من خلال ما تم التطرق اليه انفا من مبادئ وأسس النظرية الليبيرالية ومن خلال تاكيدها المطلق على الفرد وحريته وعقلانية تقول اليبيرالية ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع الحفاظ على تفوقها دون ان نعمل على تعزيز الديموقراطية وحقوق الانسان و نشرها للعالم اجمع ففي اطار التهديدات الجديدة العالمية مثل الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل تفوق قدرة دولة واحدة مهما كانت عظمتها لدلك لا بد من التعاون الدولي اكثر و نبد الصراعات والحروب ويجب ان تعمل امريكا على توفير المزيد من الامن للمجتمعات الديموقراطية بالتعاون ايضا مع المنظمات الدولية والاقليمية[4]

---

[1]- طلال حامد الخليل،المرتكزات الفكرية الليبيرالية ،دفاتر السياسة و القانون ،العدد15،جوان 2016 ص159.

[2]- سمير جاسم رامي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ،ص5.

[3]- طلال حامد خليل، مرجع سابق ص159.

[4]- ليونيد سافين ،الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة ، جويلية 2016 www.kolhom.com

اذن التوجه الليبيرالي الداعي الى السلام العالمي ونبد الحرب ومزيد من التعاون والديموقراطية هو منتهى الاسس التي نراها كثيرا في الخطابات الامريكية.

للمسؤولين الامريكان و صناع القرار ويقول جورج بش الابن في خطابه بعد 11 سبتمبر "ان هده ليست معركة امريكا وحججها هو مهدد ليس فقط حرية امريكا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، اننا نطالب من كل الدول ان تنظم الينا سوف نطلب وسوف نحتاج الى مساعدة من قوات الشرطة، وانظمة الاستخبارات، و الانظمة المصرفية في كل انحاء العالم،ان العالم المتحضر ينظم الى جانب امريكا "[1].

من خلال ماتم سبق ذكره عرضنا لثلاث اطر نظرية مفسرة و هي الواقعية و البنائية والليبيرالية لكل نظرية على حد و مدى تفسيرها الفعلي الاستراتيجية الامريكية، و كما تناولنا من قبل ايضا ان الاستراتيجية الامريكية انها مرت بعدة تطورات و تغيرات نتيجة التأثيرات الخارجية هدا ظاهريا و شكليا و لكن جوهريا التوجه الامريكي بقي ثابتا حول مصلحة امريكا والبحث عن المزيد من التفوق العالمي والمزيد من التطور على جميع الاصعدة السياسية الاقتصادية والعسكرية و الثقافية الايديولوجيا ايضا نخلص الى ان كل نظرية من النظريات السابقة قد اعطت تفسيرا مختلفا للاستراتيجية الامريكية فبين تركيز الواقعية على القوة والمصالحة والبنائية على الهوية والثقافة والقيم وبين الليبيرالية حق التعاون والسلام والعقلانية، كل واحدة منهم قد لمست جانبا معينا في تفسير و تحليل الاستراتيجية الامريكية. فنستطيع القول ان اليبيرالية قد فسرت الخطابات الرسمية للقائمين على السياسة والاستراتيجية الامريكية والواقعية فسرت السلوك والنتيجة الواقعية بينما فسرت البنائية هوية السلوك وايديولوجيته و ثقافته.

[1]- زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الامريكية العالمية و استمرار الحرب ضد الارهاب، مركزالحضارة للدراسات السياسية .ص816

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناول الفصل الاول الإطار النظري ومفاهيمي للدراسة وبعد أن قسمناه إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في ماهية التدخل وبيان عناصره من معرفة مفهوم التدخل الدولي بصفة عامة وصوره واسايبه ومفهوم التدخل الدولي الإنساني بصفة خاصة أيضا الحديث عن شروط التدخل الدولي الإنساني ومدى مشروعيته بين الأراء الموافقة للتدخل الدولي الانساني وأدلتها في ذلك والمعارضة للتدخل الدولي الانساني وأيضا أدلتها في ذلك.

أما المحور الثاني فقد تطرق إلى حماية الأقليات كآلية من آليات التدخل الدولي الإنساني مقسما إلى نقاط من تعريف مفهوم الأقليات بصفة عامة والمفاهيم المتقاربة والمتشابهة لها وأيضا في إطار نظري إلى مراحل التدخل لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي في دراسة مقارنة لهذا التطور بين عصبة الأمم والأمم المتحدة والمواثيق والإعلانات الدولية.

أما المحور الثالث فتناول الحديث عن الإستراتيجية الأمريكية وطبعا بداية كان بالتطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية ماهية الإستراتيجية الأمريكية من خلال التعريف بالاستراتيجية الامريكية، ثم أهداف هذه الإستراتيجية على مستويات واصعدة مختلفة تراوحت بين المستوى السياسي الايديولوجي والامني والاقتصادي وكقسم اخير الاطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الامريكية واعتمادنا على النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية وكذلك النظرية البناءية وخلصنا إلى ما يلي:

* التدخل الدولي ما هو وسيلة التدخل وإنتهاك سيادة الدول.

* تختلف صور التدخل الدولي واساليبه ولكنه يعتبر خرقا المواثيق الدولية والقانون الدولي خاصة مبدا عدم التدخل واحترام استقلال الدول.

* نظريا التدخل الدولي الانساني جاء لحماية الاقليات ولكنه فعليا يخدم مصالح دول على حساب دول اخرى.

*بين مشروعية التدخل الدولي الانساني وعدمه تضيع حقوق اقليات على حساب اقليات اخرى.

* لحد اليوم لم يتم تحديد مصطلح دقيق للاقليات وعلى أي معيار نعتمد عليه لمعرفة ادا كانت هده الفئة اقلية ام لا.

* سياسة التدخل الدولي الانساني لحماية الاقليات سواء كانت تحت غطاء أممي او بدونه فهو اداء في القوى الكبرى في الساحة الدولية.

* التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بشكله العسكري هو إنتهاك للقوانين والمبادئ الدولية حتى وإن كان بقرار أممي أو إتخدته الدول الكبرى كعمل لها.

* حماية الاقليات من حيث الاستخدام هو قديم ولكن تاطيره بشكل قانوني دولي صريح جاء متاخرا.

* رغم وجود بعض القوانين الدولية لحماية الاقليات ولكنها لا تغطي كل الظاهرة و لاتحمي كل الاقليات فوجدنا ان استعمال القنوانين الدولية وتفسيرها تحسب لدول وفئات دولية معينة وتطبق عليها إيجابا دون أقليات اخرى اي ان قانون حماية الاقليات له غطاء سياسي ايديولوجي وربما حتى ديني اكثر من كونه قانوني فقهي.

* الإستراتيجية الأمريكية حتى وإن إختلف صناع القرار في شكل تنفيدها فهي على مدار ولادتها تقوم على المصلحة القومية والحفاظ على أمن وإستقرار الولايات المتحدة الأمريكية.

* تبقى الاستراتيجية الامريكية مبنية على الكونية والتفوق الامريكي في كل المجالات.

* تركز المدرسة الواقعية في تفسيرها للاستراتيجية الامريكية على المصلحة والقوة وهو مايغلب على طابع السياسة الخارجية الامريكية.

* واذا كان التصور الواقعي التصور الغالب على الاستراتيجية الامريكية الا ان هدا لاينفي وجود هوية وايديلوجية وثقافة سلوك العقلاني خاص بالسياسة الامريكية الخارجية وهدا ما يؤكده التوجه الليبرالي والتوجه البنائي في التفسير.

* إستراتجية الولايات المتحدة الامريكية هي نفسها على مر السنين تختلف فقط في الوسائل والأدوات التي تحقق بها أهدافها نفسها فهي إما تستعمل قوة ناعمة أو قوة صلبة.

الفصل الثاني:

مبررات التدخل في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

تمهيد:

في هذا الفصل الثاني من محاور الدراسة سنتطرق إلى سياسة التدخل في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 وسنقسمه إلى مبحثن وهما:

المبحث الأول: تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط

المطلب الأول : سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية قبل 11 سبتمبر

المطلب الثاني : سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الاول مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الثاني: المبررات الغير المعلنة في الإستراتيجية الأمريكية.

وذلك محاولة منا لفهم أكثر والتعمق في مراحل تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية وكذلك الأسباب أو المبررات المعلنة والمتمثلة في الدفاع عن حقوق الاقليات والحريات الانسانية وايضا نشر الديموقراطية والمكافحة الإرهاب والمبررات غير المعلنة في الإستراتيجية الأمريكية للتدخل في منطقة الشرق الاوسط والمتمثلة في ثروات المنطقة خاصة النفط والدفاع عن الحلفاء والاصدقاء الدائمين وأيضا التحكم في القوى السياسية في المنطقة.

المبحث الأول: تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط :

في إطار الحديث عن سياسة التدخل التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط وبما أن بحثنا هذا قد حددنا آنفا تاريخ 11 سبتمبر كمرجع تاريخي له فقد رأينا أنه وضمن دراسة مقارنة نتبع تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية سوف يزيد من عملية الفهم، وتسلسل الاحداث مما يعطينا صورة أوضح عن الاستراتيجية الأمريكية التي انتهجتها في منطقة الشرق الاوسط فقسمنا دراستنا هذه إلى مطلبين حسب التسلسل التالي:

المطلب الأول: سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية قبل 11 سبتمبر

أولا: الحرب الباردة

ثانيا: بعد الحرب الباردة (الأحادية القطبية)

المطلب الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر

الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي

أولا: الحروب الاستباقية

ثانيا: التدخل في العراق.

1-1-خلفية التدخل ووسائله.

1-2-مبررات التدخل.

1-3-أهداف التدخل.

الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.

أولا: التدخل في ليبيا.

1- خلفية التدخل

2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن

3-التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.

والبداية سوف تكون مع العنصر الأول وهو :

المطلب الاول: سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية قبل 11 سبتمبر

سوف نقسم دراستنا في هذا المطلب إلى قسمين رئيسيين سنتناول خلالهما كيف كانت سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية قبل 11 سبتمبر هل هي سياسة ثابتة غير متغيرة أم أنها مرت بمراحل وحقبات زمنية جعلتها سياسة متغيرة بتغير الأحداث الدولية والفواعل على الساحة الدولية والبداية مع :

الفرع الأول: سياسة التدخل أثناء الحرب الباردة:

أولا: من مرحلة العزلة إلى الحرب العالمية الأولى:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية رسم سياستها الخارجية على أساس العزلة وعدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم اشتراكها في المعاهدات والمخالفات الاجنبية حيث أعلن الرئيس مونرو مبدأ معروف بأن شؤون أمريكا تخص الأمريكيين دون غيرهم [1].

وقد وضع الرئيس جيمس مونرو في رسالة غلى الكونغرس الأمريكي في تاريخ 2 ديسمبر 1823 مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بمناسبة حماية المستعمرات الاسبانية السابقة في أمريكا اللاتينية من محاولات اسبانيا لاسترجاعها [2] بعد أن قامت ثورة في المستعمرات واعلان الأخيرة استقلالها عن اسبانيا، لكن اسبانيا لم تقبل ذلك وحاولت الاستعانة بدول اوروبا العظمى المكونة من التحالف المقدس لاسترداد مستعمراتها ويقوم تصريح مورنو على جملة من المبادئ التالية :

1- إن القارات الأمريكية قد وصلت إلى درجة من الحرية والاستقلال لا تجعل هناك محلا لأي احتلال أو استعمار لاقليم من أقاليمها من جانب احدى الدول الأوروبية .

2- إن كل محاولة من الدول الأوروبية لغرض نظمها السياسية على جزء من اجزاء القارة الأمريكية تعتبر خطرا على امن وسلامة الولايات المتحدة وإن الولايات المتحدة لا تسمح

---

(1)- فؤاد أحمد عبد المجيد ، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط ، بيروت ، الجامعة الأمريكية بيروت ، ص 65.

(2)- محمد نصر محمد ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الرياض ، مكتبة القانون الاقتصادي ، ط 2012 ، ص 445.

اطلاقا بحصول أي تدخل من الدول الاوروبية في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأمريكية.

3- إنه ليس للولايات المتحدة الامريكية أن تتدخل في الشؤون الخاصة بدول أوروبا ولا شأن لها بالحروب التي تقوم بين هذه الدول إنما ينفي هذا حقها في الدفاع عن نفسها إذا وقع اعتداء على حقوقها أو أصبحت مصالحها مهددة تهديدا جديا او وجهت إليها غهانة من احدى الدول الأوروبية [1]

ومبدأ مورنو "doctrime de morno" كان عبارة عن صورة واضحة لأي محاولة للتدخل من طرف الدول الأوروبية في أمريكا وقد اتبع هذا الأمر وصار على تنفيذه الرؤساء الامريكيون اللاحقون [2]

وقد سبق تصريح مورنو تصريح آخر من طرف الرئيس الأمريكي جورج واشنطن سنة 1796 في رسالة وداع تضمن من خلالها تأكيد من طرف الدولة الامريكية لشعوب قارة أمريكا على عدم التدخل في الشؤون الأوروبية. [3]

فمبدأ هونرو كان يعني الاحتفاظ بالحالة القائمة التي لا يمكن أن تعدل بالتوسع ثد وضع بعد ذلك مبدأ جواز الاحتفاظ بمستعمرات أوروبية في القارة الأمريكية وذلك في مؤتمر هافانا سنة 1849 وأيضا في مؤتمر آخر في سنة 1945 م وهو ما أدى بالفعل إلى اختفاء العديد من المستعمرات الأوروبية مثل المستعمرات الفرنسية القديمة فيما يسمى جيان والأنتيل gnyan et de antilles التي أصبحت فيما بعد أقاليم وراء البحار. [4]

وبعد أكثر من قرن من صدور تصريح مونرو ثم الاعتراف به رسميا والاعتما على شرعيته في وثيقة دولية عامة هي عصبة الأمم والذي نص في المادة 21 من ميثاقها على أن:

---

[1]- عبد الله محمود الطناوي، التدخل الانساني والمبادئ العامة للقانون الدولي ، 19 أبريل 2019 تاريخ التصفح 01 /2020/07 عن موقع المعهد المصري للدراسات www.eipss-eg.org

[2]- محمد نصر محمد ، مرجع سابق، ص 445.

[3]- عبد الله محمود الطناوي، مرجع نفسه .

[4]- محمد نصر محمد ، مرجع سابق، ص 445.

"الاتفاقات الدولية كمعاهدات التحكيم والقواعد الاقليمية كمبدأ موترو التي يكون الغرض منها المحافظة على السلم لا تعتبر متنافية مع أي نص من نصوص هذا العهد " [1]

وقد لقي تصريح مونرو وقت صدوره ترحيبا من دول أمريكا المختلفة فلقد كان عبارة عن عمل دفاعي ضد كل تدخل أجنبي في شؤون دول القارة الأمريكية وهذا ظاهريا فقط ، لأنها الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نفسها فيما بعد قيمة على شؤون دول أمريكا ليس في علاقاتها مع دول أوروبا فحسب وإنما أيضا في علاقاتها مع بعضها البعض مما أدى ببعض الفقهاء للقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت لنفها حق التدخل في شؤون دول أمريكا الأخرى بمقتضى مبدأ مونرو وهو ما عبرت عنه الأرجنتين صراحة في مؤتمر هافانا 1928م حيث طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن تدخلها في شؤون دول أمريكا وأن تحترم سيادتها واستقلالها [2]

ولا يعتبر تصريح مونرو في ذاته قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي فيما هو في وضعه الأصلي إلا في تطبيق مبدأ عدم التدخل الذي قال به فقهاء القارة الأوروبية من قبل وهو الأمر الذي جعل مبدأ مورنو أو ما يعرف أيضا بالنظرية الأمريكية في التدخل لا يرقى أي اعتراض دولي عليه لذلك أخذت الدول الأوروبية في شيئا عن التدخل في دول القارة الأمريكية .[3]

وظلت هذه السياسة من مبدأ عدم التدخل هي السياسة العامة لعشرات السنين حتى تولى الرئيس "ولسون" مقاليد الحكم قبل الحرب العالمية الأولى فانحرفت الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة التقليدية (سياسة العزلة) وبدأ في دخول حلبة ميدان السياسة الدولية بصورة خاصة بذلك بسبب اتساع تجارتها الخارجية ونمو اسطولها التجاري وبذلك دخلت الحرب العالمية الأولى ولكنها كانت دولة صديقة وليست دولة حليفة

[1]- عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق .

[2]- صادق أبو هيف، القانون الدولي العام ، مرجع سابق، ص168.

[3]- عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق .

وبعد انتهاء الحرب انغمست في الشؤون السياسية العالمية في مؤتمر السلام بباريس حيث عرض خلالها الرئيس ولسون سياستها المثالية المبنية على سياسة حكم الشعوب نفسها [1].

وبالرجوع للحرب العالمية الأولى اشتكت انجلترا وفرنسا للولايات المتحدة الأمريكية خروج كولومبيا والاكوتور على قواعد الحياد وذلك بالسماح لألمانيا بإقامة منشآت حربية في اقليمها فجاء رد الولايات المتحدة على هذه الشكوى بتصريحها بأنها لا تستطيع القيام بعمل بوليسي في أمريكا اللاتينية وأنها ترى مانعا من أن تقوم الدول الشاكية بانزال بعض قواتها على أرض الدولتين المشكو منها لاتلاف منشآت العدو ويشترط أن لا يؤدي هذا العمل الاحتلال الدائم أي أن أمريكا لا تمانع في التدخل الأوروبي مشروع في قارة أمريكا وأنها لا تمانع في التدخل مادام لا يؤدي إلى احتلال دائم. [2]

وبالتطبيق على الشرق الأوسط نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في طار علاقتها بالشرق الأوسط اتبعت حتى الحرب العالمية الأولى ما يعرف بمرحلة اللااستراتيجية والمقصود به هنا أن أمريكا لم يكن يعنيها من أمر الشرق الأوسط إلا أنها مهد المسيحية ، وكل ما اهتمت به في هذه الفترة انشاء المدارس التعليمية والتبشيرية وهو ما يظهر في تكليفها بعض المعلمين والمبشرين لتكريس بعض اوقاتهم بمهمة قناصل والمحلل السياسي للاستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة نجد أن أمريكا لم تحمل في ذهنها أي خطة استراتيجية ازاء المنطقة وذلك بسبب بعد المنطقة وعدم اهتمامها بالشؤون الدولية وأحداثها ككل. [3]

ومن ناحية التدخل الأمريكي عالميا نجد أمثلة على ذلك منها مساهمتها في انشاء جمهورية ليبرالية في افريقيا سنة 1848 واشتراكها في مؤتمر برلين سنة 1875 وفي مؤتمرات لاهاي سنة 1899 و 1907 وهو ما يطرح فكرة الابتعاد عن مبدأ مونرو وسياسة العزلة

---

[1]- أحمد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 66.

[2]- صادق أبو هيف ، مرجع سابق، ص 169.

[3]- فاضل زكي محمد ، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي، بغداد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1968 ، ص 19.

وبداية الاهتمام بالمسائل الدولية البعيدة كل البعد عن القارة الامريكية وسعيها للسيطرة على السياسة الدولية وذلك من خلال عرض وسائل الضغط الاقتصادي [1]

ومع الحرب العالمية الأولى كانت الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هي :" استراتيجية قلقة " لأن صور المنطقة لم تكن واضحة وبدأ الاهتمام بالمنطقة من خلال الرئيس ولسن" الذي اهتم بعودة السلام للمنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بل دعت إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير وهو ما أدى بقرارات الكونغرس نتيجة الضغط المطبق من اللوبي الصهيوني تزكية وعد بلفور وهو أول موقف يدل على اتباع امريكة استراتيجية جديدة نحو المنطقة رغم أنها استراتيجية مرتبكة [2]

ثانيا: مرحلة الحرب العالمية الثانية :

مع تولي الرئيس روزفلت مقاليد الحكم في أمريكا عمل على الاشتراك في السياسة الدولية حسب ما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فهجر بذلك سياسة العزلة وساعده في ذلك حادث "بيرل هاربور" مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب وعقد العديد من المحالفات والمعاهدات وقد بدلت الحرب العالمية الثانية من طابع الصراع في البحر المتوسط والشرق الأوسط تبديلا كبيرا فرفعت دول إلى مرتبة الدول العظمى مثل ألمانيا وايطاليا وأضعفت دول مثل فرنسا وأدخلت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط بدافع مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فتدخلت في شؤون منطقة تدخلا يتراوح بين مصالحها الحيوية وبين سياستها القديمة القائمة على حق الشعوب في تريير مصيرها .[3]

وإذا كانت أمريكا قد ساهمت في ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولية أهمها الدبلوماسية العلمية وحق تقرير المصير ضمن جاءت به مبادئ "ولسن 14" الذي أعلن عنها قبل الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1914 فإنها أيضا ساهمت في ظهور مفهوم جديد

---

[1]- صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص 169 – 170 .

[2]- فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص 20.

[3]- فؤاد أحمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 22.

خاص بالاقتصاد وهو حرية التجارة وانتهاج النهج الرأسمالي في سياستها الاقتصادية وبالتالي مكنها من تجنب الكثير من الأثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية. [1]

وهو ما برز في سياستها للتدخل في الشرق الأوسط واعتمادها على الجانب الاقتصادي فقد عملت أمريكا على الدخول للمنطقة من أجل مصالحها البترولية ومنافسة كل من فرنسا وبريطانيا على خيرات المنطقة والحصول على الامتيازات البترولية خدمة لمصالها الاقتصادية. [2]

لذلك ليس غريب أن نجد الولايات المتحدة الأمريكية تعمل وترسم سياستها الخارجية على فرض أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط ذو علاقة حيوية بمستقبل سلامتها والعمل إلى جانب فرنسا وبريطانيا على صنع الهدشيوعي والاستفادة من خيرات المنطقة وبالتالي منع روسيا السوفياتية من السيطرة على أي بقعة من بقاع الشرق الأوسط سواء ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [3] وهو ما تجلى ضمن استراتيجية مباشرة اتبعتها في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يظهر جليا ولكن مع حليفها الدائم وهو بريطانيا فلم تقبل الولايات المتحدة أن تكون مسؤولة عن المنطقة بمفردها بل أرادت أن يكون معها حليف خبير بشؤون المنطقة، وعليم بكل أسرارها فأثار الروح الانعزالية فيها وتخوفها من دخول المنطقة بمفردها دفعها لذلك وبقيت هذه السياسة المشوبة بالتردد إلى غاية سنة 1947 . [4]

ثالثا: مرحلة الحرب الباردة :

في هذه الفترة انفتحت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على العالم الخارجي وأصبحت لها مصالح في أغلب مناطق العالم كما برزت أهميتها بعد استعراض لقواها النووية في تفجير هيروشيما وناكازاكي [5] فقد رافق هذه المرحلة ظهور الاتحاد السوفياتي

---

[1]- السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، دراسة مقارنة عن موقع www.politics-dz.com 2019/08/11 تاريخ التصفح 2016/01/03

[2]- فاضل زكي محمد ، مرجع سابق، ص 21.

[3]- فؤاد أحمد عبد المجيد ، ص 67-68.

[4]- فاضل زكي محمد ، مرجع نفسه ، ص 21.

[5]- السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق.

كقوة عالمية منافسة للولايات المتحدة الامريكية وبالتالي تهديد الزعامة العالمية ولقد واجهت السياسة الأمريكية عدة عقبات في هذه المرحلة وهي :

1- افتقار الدبلوماسية الأمريكية للخبرة نتيجة لسياسة العزلة التي ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

2- الدولتان اللتان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وهما ألمانيا في أوروبا واليابان في اسيا .... كانتا مهزومتين وأرضهما محتلة بالجيوش الأمريكية .

3- حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية وهما فرنسا وانجلترا استغلتهما أمور المستعمرات التي كانت تجاهد في سبيل الاستقلال في آسيا وافريقيا .

4- كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حول الطبيعة الحقيقية للخطر الشيوعي[1] (السياسي، اقتصادي، ايديولوجي) وخلاف حول أفضل الطرق لمواجهة هذا الخطر وخاصة مع اتباع الاتحاد السوفياتي سياسة (التعايش السلمي) في فترة من فترات الحرب الباردة [2] ورغم هذه العقبات وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط .

وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها الجغرافية [3] فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة ومعها حلفاؤها في فترة الحرب الباردة تهدف إلى :

---

[1]- معنى الشيوعية : تعني باللغة الانجليزية COMMUNISM مشقة من الاثنية COMMUNIS , common , universal والمصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي والمجتمعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج تؤدي حسب منظريها لانهاء الطبقية الاجتماعية ، وفي العلوم السياسية والاجتماعية هي ايديولوجية اجتماعية اقتصادية سياسية وحركة هدفها تأسيس مجتمع شيوعي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج ، انظر الموقع الالكتروني ويكيبيديا www.arm.wikipidia.org

[2]- ايناس سعدي عبد الله : الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية ، بغداد اشور باينبال للنشر ، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 74.

[3]- أهمية الشرق الأوسط لولايات المتحدة : تتجلى في محاصرة ألقاها بايرود مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط أمام جمعية العلاقات الدولية في شيكاغو في 5 ديسمبر 1952 قال في أهمية المنطقة ما يلي : أوا : المركز الاستراتيجي لشرق الأوسط في النزاع القائم حاليا بين كتلتي الشرق والغرب وهذا عامل واضح ومفهوم لا يحتاج إلى شرح هذه البقعة التي تتوسط ثلاث قارات .. كما أن كل الخطوط الجوية الدولية الهامة التي تربط آسيا بأوروبا والولايات المتحدة تمر بالشرق الأوسط أما قناة السويس فشريان حيوي للنقل المائي العالمي ، ثانيا : اهتماما بالمنطقة راجع إلى أن ترتبطها بقوى 50% فوزيت العالم .... الموجودة في الكويت ، البحرين، العراق، ... ثالثا : عامل سكان الشرق الأوساط حيث يعيش أكثر من 100 مليون نسمة ، مصدر: فؤاد أحمد عبد المجيد مرجع سابق، ص 68-69.

1- تحطيم القوى القومية الموجودة في المنطقة والتي تمثل أكبر خطر يهدد مشروعاته (كنا سابقا وفي مرحلة من مراحل الدراسة ذكرنا مصطلح القومية وعلاقاته بالأقليات فدول الشرق الأوسط والتي تتبنى القومية سيزيد من تماسك أفراد شعبها ودولها وهو ما حدث في مرحلة من تاريخ القومية العربية والوحدة والتماسك لا يخدم المشاريع الغربية في المنطقة .

2- منح الاستقلال لدول المنطقة في اطار لا يتعارض مع مصالحها .

3- ادخال اسرائيل منذ عام 1948م عاملا أساسيا في توازن القوى داخل منطقة الشرق أوسط والعمل هو خلالها إما زيادة الخلافات العربية إذا اقتضت المصلحة أو التظاهر بالوحدة المهم أن لا يكون هناك استقرار في المنطقة. [1]

ولقد كان للضغط الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية كبيرا جدا في تلك الفترة وهو ما جعلها تتخطى حدود التصريحات وحدود لتصريحات وحدود العمل المشترك مع بريطانيا وأصبحت تتدخل مباشرة في الشؤون دول المنطقة خاصة فيما تعلق بالقضية الفلسطينية ومن ثم كانت الشيوعية جنبا إلى جنبا مع الصهيونية فقد نقلت أمريكا إلى مرحلة متقدمة من مراحل التحول الاستراتيجي في المنطقة وقد ظهر هذا التحول في استراتيجية مباشرة عسكرية مباشرة باعتبارها الشرق الأوسط منطقة فراغ تحتاج لقوة لتسد فراغها فيما يعرف باستراتيجية العصر الأمريكي وسياسة ملئ الفراغ [2] .

ومن أبرز استراتيجيات التدخل في منطقة الشرق الأوسط آنذاك مشروع ايزنهاور في يناير 1957[3] وخول مجلس الرئيس ايزنهاور الصلاحيات لارسال أي آية قوات إلى أي بلد في الشرق للتصدي لما سمي بالشيوعية العالمية أو الدولية ورصدت لذلك اعتمادات سنوية

---

[1]- انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط في موقع :www.mokabel.com تاريخ التصفح 2020/07/03

[2]- ايناس بن سعدي عبد الله ، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية بغداد أشور باينبال للنشر ، الطبعة الأولى 2015 ، ص 74.

[3]- مشروع ايزنهاور مبدأ جاء في 5 يناير 1957 وهو تفويض مخول باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في مساعدة أية دولة من دول منطقة الشرق الأوسط للدفاع على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي ضد العدوان الشيوعي المسلح، وهذا تفويض لن يمارس إلا عند رغبة الدولة المعتدى عليها ... إنني مقتنع بأن أفضل ضمان يمكن اتخاذه لتفادي حالة الطوارئ هذه ... اننا على استعداد لنتعاون تعاونا كاملا وحرا مع أصدقائنا في الشرق الأوسط بطريقة متوائمة مع أهداف الامم المتحدة ومبادئها ... داوين ايزنهاور نقلا عن www.mokatel.com

قدرت بمئات مليون دولار لتقديم المعونة الاقتصادية إلى حكومات الشرق الأوسط ، ولقد مثل مشروع ايزنهاور تدخلا مقنعا في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط ، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفض اقتراح مشروع سوفياتي عبارة عن اعلان مشترك ينص على عدم استخدام القوة في حل المشكلات الشرق الاوسط، في إطار مذكرة 19 أفريل 1957 وهو ما يؤكد الطبيعة التدخلية في السياسة الأمريكية ولقد نشأت في عدة حروب في المنطقة وذلك بسبب التدخل الأمريكي فيها ونذكر منها عدة حروب في منطقة وذلك بسبب التدخل الأمريكي فيها ونذكر منها :

1- الحرب سوريا واسرائيل بدعم امريكي 1957 وتقديم جيش خمسين ألف جندي أمريكي و 500 دبابة على الحدود السورية التركية . [1]

2- التدخل الامريكي في لبنان 1958 حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات من المارينز إلى شواطئ لبنان وانضم اليهم عشرات الالاف من رجال الجيش الأمريكي لدعم الرئيس اللبناني كميل شمعون وأكد بذلك لبنان دعمه للتدخل الامريكي والعمل سويا ضد السوفيات ، وسمح للسفن الأمريكية بالرسو في الميناء اللبناني وتقبل المساعدات الامريكية ووجود الاستخبارات الأمريكية على أرض لبنان [2] .

3- وهكذا نجد أن مبدأ ايزنهاور قد أعطى شرعية للتدخل الأمريكي في المنطقة حتى تقوم هذه الأخيرة بحماية مصالحها الاستراتيجية والعمل على زيادة نفوذها وضمان تفوقها على المعسكر الغربي من خلال عدة استراتيجيات منها سياسة الاحتواء ، الرد الشامل وحرب النجوم [3].

الفرع الثاني: سياسة التدخل بعد الحرب الباردة

بعد صراع دام سنين انتهت الحرب الباردة وانتهت معها صراع القطبين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، ولقد أسهمت انتهاء الحرب الباردة وما تبعه من متغيرات دولية

---

[1]-انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

[2]- مقال مترجم، جذلان الأمريكيين لحلفائهم : تجربة 1958 لبنان ، new republic عن موقع : www.daraj.com

[3]- السياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق.

واقليمية في انجاز معظم اهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط [1] ولعل أبرز ما يحسب الولايات المتحدة الامريكية أنها خرجت من هذه الحرب هي أكثر تفوق عسكري وسياسي وكما يسميها "أليكس كالينوكس" في كتابه "الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية" "بالقوة غير المسبوقة" فلقد أعطت ثورات اوروبا الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة المزيد من التفوق العسكري وكذلك أعطى للرأسمالية صنف لأكثر عددا من المناطق في العالم، ولقد قال بعض الماركسيين عقب نهاية الحرب الباردة وبداية قرن أمريكي جديد :" إن انتهاء الاستقرار المبني على ثنائية القطبية سوف يؤدي إلى مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية وبالتالي إلى مخاطر وعدم استقرار أكثر من مرحلة ما قبل 1989" [2]

ومن بين التدابير التي اخذت بعد الحرب الباردة لدى قادة العالم هو منع اندلاع حرب شاملة وذلك حفاظا على أولوية مصالح الامن القومي وهي الرفاهية والسلام بعد أن انتهت الحرب الباردة بدون حرب عالمية أخرى وذلك راجع لاستراتيجية الردع، وفعالية القوة المرعبة لأسلحة كلا الطرفين ورغم التعبير عن تدهور أمريكا اقتصاديا خلال سياسة الأمن القومي الأمريكي في عهد كلينتون وذلك بسبب صعود المنافسين من الصين واليابان وألمانيا وبالتالي الاهتمام بالاقتصاد أكثر إلا أن ذلك لم ينقص من المنافسة العسكرية العالمية والتهديد بها فقالت أولبراين :" أين ما نتجه فإن أحد يقاتل أو يهدد بالقتال أحد آخر [3].

وإذا كانت مبادئ الردع أو ما يعرف بالودع المستقر اثناء الحرب الباردة والتي تقوم على مبادئ أهمها :

1- المحافظة على وضع ردعي انتقامي موثق به ومماثل في الفعالية والحجم .

2- تجنب الأسلحة والعقائد والسعي لتحقيق الأمن عبر تحديد يتم التفاوض بشأنها .

---

[1]- نعني بالشرق الأوسط the middl est منطقة واسعة تتمتع بواصفاتها وتراكيبها التي تربط الشرق بالغرب وتؤلفها مجموعة من أقاليم متنوعة تقع جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم وتمتد فيها بحار عدة وتبعد المنطقة من أعلى مناطق العالم بثرواتها النفطية وهي تتوسط الشرقين الادنى والأقصى ، منقول عن : حرث قحطان عبد الله الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد 11 سبتمبر ، اكتوبر 2010، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 6، السنة 2 ، ص 309.

[2]- أليكس كالينيسوس ، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية ، مركز الدراسات الاشتراكية، ص 9 – 10.

[3]- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008 ، ص 3.

3- تحقيق الاعتماد النسبي على القوة النووية في الدفاع الأمريكي والسياسة الخارجية [1]

فإنه بعد الحرب الباردة حددت ادارة كلنتون الأولويات في الاستراتيجية الأمريكية في أيلول 1993 فيما يلي :

1- منع استخدام الأسلحة النووية والبايولوجية والكميائية ضد الولايات المتحدة وقواتها وحلفاؤها .

2- ايقاف او في الأقل ابطاء انتشار مثل هذه الأسلحة .

3- منع واحباط أي عدوان على الولايات المتحدة .

4- الاستعداد للقتال وربح معركتين اقليميتين كبيرتين في أن واحد مع احتمالية عالية للنجاح والعمل على تقليل الكوارث الأمريكية .

5- اعداد للقوات الأمريكية المشاركة بفاعلية في عمليات سلام متعددة للجنسيات وعمليات التدخل المنفرد والتي تتضمن حفظ السلام والمساعدة الانسانية ومحاربة المخدرات ومواجهة نشاطات الارهاب.

6- الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجية [2]

وفي إطار القوة العسكرية للولايات المتحدة مع انتعاش للاقتصادها العالمي في عقد التسعينات مقابل الاقتصاد الألماني، وأزمة الكساد في اليابان، قامت الولايات المتحدة الامريكية بحملة يحل نزاعات دولية اعتماد على قوتها العسكرية ومن بينها الحرب في صربيا 1995 وكذلك 1999 أو ما يعرف بحرب البلقان في اطار حلف الأطلنطي ولقد كانت حرب البلقان في 1999 مناسبة لترويج ايديولوجية التدخل الانساني وهوما عبر عنه "بلير" في قال "من حق المجتمع الدولي " يقصد امريكا وحلفاؤها الأوروبيين" في اختراق السيادة القومية وسن حرب لفرض العقوبات على دولة مارقة تنتهك حقوق الانسان [3]

والملاحظ بين دراسة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب الباردة وبعدها أن هذه الأخيرة حافظت على استراتيجية الردع بوصفة حجر الزاوية في الاستراتيجية

---

[1]- جيروم كاهان، الامن في العصر النووي ، ترجمة نافع أيوب ، دمشق مركز الدراسات العسكرية، 1982 ، ص 499.

[2]- سعد حقي توفيق ، مرجع سابق، ص 4.

[3]- اليكس كالينيكوس ، مرجع سابق، ص 13- 15.

الامريكية فالعدو قد تغير وأن تهديدات جديدة قديم تحديدها وأن تعريف الأمن القومي قد توسع فالاستراتيجيات الامريكية قد استمرت في مبدأ الأفضلية الأمريكية في الساحة الدولية وردع أي تهديد يعكر أمنها فقط غيرت من الدور الذي كانت تمارسه كشرطي العالم لوحدها إلى تقاسم الاعباء وحماية الأمن الدولي مع الآخرين باستعمال قوات حفظ السلام استعمالا فعالا [1] وهو تأكد في حرب البلقان ورغم غياب الغطاء الأممي والشرعية من مجلس الأمن في الحرب الأولى فقد جاءت أمريكا نفس النهج ضاربة بذلك عرض الحائط مجلس الأمن وقامت بقصف العراق 1991 بمساعدة بريطانيا والكويت وبررت "مادلين أو لبرايت" وزيرة الخارجية آنذاك قصف العراق بقولها: " إن كان يجب علينا استخدام القوة فذلك لأننا أمريكا إن قامتنا طويلة وبالتالي فإننا نرى المستقبل بشكل أفضل" وهو ما دفع "صامويل هانتنجنون" بالقول:

" في الوقت الذي تدني فيه الولايات المتحدة دائما دولا كثيرة باعتبارها دولا صارقة [2] فإن الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان هي القوة العظمى المارقة " [3]

ان استراتيجية أمريكا في التدخل في شؤون الدول الأخرى ترتكز على عدة وهي :

1- مساعدتها في الانتاج العالمي بمعدل 20-25 % وهو ما يؤكد تعاظم الدور الأمريكي عالميا .

2- عدم الانضباط في النظام الدولي يمثل تهديدا على الشعب الأمريكي ومطل ذلك الفوضى السائدة في الشرق الأوسط من شأنها تشجيع الارهابيين في أمريكا .

3- التأكيد من طرف مؤيدي سياسة التدخل الأمريكيين في شؤون الدول الأخرى على أهمية وسائل الاتصال الحديثة ويذكرون في ذلك احصاءات مهمة تتعلق بنمو حجم

---

[1]- سعد حقي توفيق ، مرجع سابق، ص 5.

[2]- أليكس كالينكوس، مرجع سابق، ص 16 -17 .

[3]- الدولة المارقة : أو الدولة الخارجة في القانون proguestobe وهو مصطلح يطلق من قبل بعض المنظرين الدوليين على الدول الذين يعتبرونها تهديدا السلام العالمي مثل أن تكون محكومة من قبل حكومات متسلطة أو استبدادية وتفرض قيود على حقوق الانسان وتدعم الارهاب وتسعى لنشر أسلحة الدمار الشامل منقول عن : ويكيبيديا ، دولة مارقة www.ar.wikipedia.org

الاستثمار الأجنبي في الولايات المحددة فمعناه ثقة المستثمر الأجنبي في قوة الاقتصاد الامريكي .

4- إذا لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عسكري في أي أزمة دولية فذلك سيحفز قوى عظمى أخرى للتدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى وملأ الفراغ .

5- إن سياسة عدم التدخل ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي وتحويله إلى عالم مسلح وهذا ما سيؤثر على المصالح الامريكية .

6- حاجة العالم الماسة إلى زعامة ورسم الولايات المتحدة الأمريكية ملامح السياسة الداخلية والخارجية لعديد من دول العالم من خلال صندوق النقد الدولي والعديد من المنظمات الأخرى ، مثل استعمال الأمم المتحدة للتأثير على الأنظمة غير الصديقة مثل:" ليبيا، العراق، ايران، أيضا برامج المساعدات الانسانية للتأثير على الشعوب [1] ومن أهم مظاهر التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط ما سمي بحرب الخليج الثانية 1991 والتحالف الدولي لضرب العراق، ولقد فتحت هذه الأحداث الطريق اما رسم خارطة سياسية واقتصادية جديدة لشرق الأوسط وإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد [2] وذلك بابقاء اسرائيل دولة قوية في المنطقة لو تحقيق ذلك بذلك أهداف الاستراتيجية الامريكية .

بعدما تم تدمير قوة العراق ومن خلال أيضا قاعدة التسويات بين العرب والاسرائيل على ضوء ما جاء به مؤتمر مدريد 1991 والذي تم بعده اتباع منهجية خطيرة من طرف الإدارة الامريكية بهدف إضعاف قوة العرب السياسية والاقتصادية والثقافية وقدرتهم الدفاعية ، كما سعت الولايات المتحدة إلى تفكيك بعض الدول العربية وبعض الأقاليم نزولا عند رغبة السلام الاسرائيلي وأيضا وضع سياسات خاصة لبعض الدول كسياسة

---

[1]- أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة أنور محمد ابراهيم وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، طبعة 2003 ، ص 254 – 256.

[2]- مفهوم الشرق الأوسط الجديد : يعني أن قوة ما اقليمية أو عالمية تعيد تشكيل المنطقة بما يتوافق مع مصالحها وطموحاتها التي تتوافق بالضرورة مع مصالح الدول والشعوب المنطقة وأول من استعمل هذا المصطلح من طرف شمعون بيريز رئيس اسرائيل ورئيس وزارتها سابقا في كتابة الشرق الاوسط الجديد" وورد أيضا في قاموس وزارة الخارجية الأمريكية عبارة الشرق الأوسط الجديد ، منقول من موقع : عمر مقدادي، مشروع الشرق الأوسط الجديد ، 2012/09/12 http://fadje.com

الاحتواء المزدوج باتجاه العراق وايران حيث كان وجود العسكري المباشر في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية ماهو إلا تطبيق لمبدأ النظام الدولي الجديد [1].

وبالرجوع إلى ثقل منطقة الشرق الأوسط في السياسة العالمية من حيث جغرافيتها السياسية "جيوبوليتيتها" وأنها تحتوي على أكبر مصدر اقتصادي حيوي في العالم وأيضا اعتبارها بوتقة ملائمة لنزاع عنيف في عصر السلاح النووي [2].

نجد أن الولايات المتحدة الامريكية اتبعت استراتيجية الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ارتكزت على ما يلي :

1- ردع أي اعتداء أو عدوان خارجي يمس بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها مثل ما عبر عنه بالمغامرة الايرانية في الإقليم وأيضا احتواء العراق وايران عن طريق كما قلنا سابقا سياسة الاحتواء المزدوج.
2- مع ظهور قوى اقليمية جديدة قادرة على تهديد المصالح الأمريكية .
3- وضع تراتيب أمنية جديدة لأمن المنطقة والاحتفاظ بالتواجد العسكري المستمر والدائم بالاستناد على الحلفاء المحليين كإسرائيل وتركيا، تمهيدا لخلق تحالف امني اقتصادي – عسكري في الشرق الأوسط تقوده الولايات المتحدة [3] منع ما يعرف بالاسلاميين او الاسلام الراديكالي للوصول إلى الحكم في كل من ايران، العراق، ليبيا، السودان، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا، فلسطين، وحتى تركيا، حيث يقول "ج . مورافتيستيك" إذا استطاع الاسلام الراديكالي أن يصل للحكم في تلك البلدان فإن العالم تنتظره هزات عنيفة لا يمكن تخيلها"
4- وذلك بتسخير كل الامكانيات لما فيها العسكرية حيث في قرار الخاص بحجم الانفاق العسكري في مارس 1993 تقرر أن الانفاق قدره 1.3 تريليون دولار في خلال فترة 1994 – 1998 (بمتوسط 260 مليار دولار سنويا) وهذا يعني الانفاق على جيش قوامه مليون

---

[1]- حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق، ص 310.

[2]- ريتشارد بارنت وآخرون، إعداد ليلى بارودي ومروان بحيري : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص 100- 101.

[3]- جارب قحطان عبد الله، مرجع سابق، ص 310- 311.

ونصف نظامي ومليون احتياطي ويملك 19 فرقة برية و13 حاملة الطائرات و 346 سفينة عسكرية و 20 سرباجويا و 184 قاذفة و 35000 رأس نووية [1] وكل هذه النفقات العسكرية من أجل التدخل في الشرق الأوسط وغيرها من دول العالم .

5- السعي لتغيير الخطاب السياسي باتجاه الديموقراطية وحقوق الانسان ونبذ كل أشكال الفردية والارهاب والتعسف والظلم وإقامة علاقة صداقة مع اسرائيل [2]

والملاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وخاصة في مسألة التدخل أنه لم يكن هنا تغيير كبير فيها سوى في تفعيل استخدام القوة المباشرة العسكرية قضى وجود عسكري في حرب لبنان 1958 والتدخل بالمساعدات في حرب سوريا واسرائيل إلى التدخل العسكري المباشر في حرب الخليج الثنائية للعراق 1991 فاستراتيجية الردع هي نفسها فقط اختلف الوسائل لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية بعد 11 سبتمبر

بعد أن رأينا في المطلب الاول في دراستنا لسياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية قبل 11 سبتمبر والتي مرت بعدة مراحل من الحرب العالمية الاولى إلى العالمية الثانية مرورا بمرحلتي ما قبل الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة سنتطرق في هذا المطلب لسياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر في اطار دراسة مقارنة لطبيعة التدخلات التي كانت في المرحلة الأولى والثانية هو قبل الادارة الأمريكية وكيف عكست ورمت هذه التدخلات بظلالها على المشهد في الشرق الأوسط وقسمنا هذا المطلب إلى قسمين نعتقد أنهما رئيسيين وهما سياسة التدخل الامريكي داخل اطار امني وسياسة التدخل الأمريكي خارج الاطار الأمني متخدين من تاريخ 11 من سبتمبر [3] كمرجع زمني للدراسة والبداية مع:

---

[1]- أناتولي اوتكيني، مرجع سابق، ص 261-263.

[2]- حارث قحطان عبد الله ، مرجع نفسه، ص 311.

[3]- تاريخ 11 سبتمبر 2001 : حدثت فيه ما يعرف بهجمات 11 سبتمبر 2001 وتعرف بالانجليزية اختصارا باسم 9/11 وهي مجموعة من الهجمات الارهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في سوم الثلثاء الموافق 11 سبتمبر 2001 وجرت بواسطة أربع طائرات نقل مدني تجاري ، تقودها أربع فرق تابعة لتنظيم القاعدة وجهت لتصطدم بأهداف محددة وقد نجحت ثلاث طائرات منها بينما سقطت الرابعة بعد أن استطاه ركاب الطائرة السيطرة عليها من الخاطفين لتغيير اتجاهها، ما ادى إلى سقوطها وانفجارها في نطاق أرضي ولاية

الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي

أولا: الحروب الاستباقية

جاءت مجتمعات 11 من سبتمبر 2001 لتخلفا تاريخا ليس عاديا في تاريخ العالم وليس تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فقط، ولقد تخطت تداعياته حدود الحدث والرد على القائمين بها، اذ كشفت تصريحات وخطب الرئيس جورج وكربوش وأركان ادارته منذ الساعات الأولى التي تلت الحدث المأساوي الاتجاهات الجديدة للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول التفوق الأمريكي ووجوب الحفاظ عليها وأيضا استعمال واستخدام هذا التفوق لمنع ظهور أية قوة منافسة على المستوى الدولي وأيضا الاقرار بضرورة القضاء على الاستبداد والأداة المحدة في رأي الادارة الأمريكية لتحقيق ذلك في الضربة الوقائية[1]

وقد أحدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحولا جذريا في السياسة الأمريكية الخارجية وشكل شعار الحرب على الارهاب الاطار الشامل للسياسة الامريكية وعلاقاتها الخارجية الدولية بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط [2].

وعبر بوش منذ وصوله للسلطة عن الادارة الجديدة لن تكون أقل نزوعا عن سابقتها واعتبر أن الولايات المتحدة مضطرة على حد وصفه لكونها " القوة العظمى الوحيدة " الباقية الى الاطلاع بدور قيادي في مواجهة كل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين مشيرا بوضوح إلى امكانية استخدام الادارة الجديدة القوة العسكرية، عند الضرورة وهي ما يؤكد تقرير المراجعة الرباعية لسنة 2001 الخاصة بالدفاع حيث أكد وزير الدفاع مستفيدا قائلا "أن الولايات المتحدة الأمريكية ذات مسؤوليات والتزامات تفضي العالم" ومنه وعلى اساس هذا الدور فلابد للقوات الأمريكية أن تكون مهيأة للتعامل مع

بنسيلفانيا وكان الهدف هو مركز التجارة العالمي وبنتاغون وخلف وراءه 2996 وفيات و 600 اصابة وكان عدد المشاركين من تنظيم القاعدة هو 19 فرد منقول عن ويكيبيديا هجمات 11 سبتمبر www.ar.m.wikipidia.org

[1]- يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي ، مرجع سابق، ص 225.

[2]- حاتم أو زيادة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، لندن، أي كتب ، الطبعة الثانية فبراير، 2019 ، ص 59.

احتمالات أوسع جغرافيا ووظيفيا في كل أنحاء العالم [1] ولقد عبر في سياق هجمات 11 سبتمبر العالم السياسي الامريكي كالمزجو نسون" عبر عنها بأنها ماهي إلا عبارة عن انفجار عكسي راجع لسياسات المستفزة التي كانت تمارسها قوة الولايات المتحدة الامبريالية خاصة في الشرق الاوسط ومن جهة اخرى فإن هجمات نيويورك وواشنطن [2] قد أعطت ادارة بوش الابن المزيد من الصلاحيات وفرصة اوسع من ممارسة استراتيجية امريكية جديدة تقوم على الاحادية رغم أنه في 12 سبتمبر 2001 استحضر مجلس الشمال الاطلنطي لأول مرة في تاريخه المادة الخامسة من اتفاقية انشاء حلف الناتو 1949 وأعلن أن الهجوم على الولايات المتحدة الامريكية هو هجوم على كل دول اعضاء الحلف [3] .

هو الدعم الذي عبر عنه "رامسفيك" صارخة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بان الولايات المتحدة الامريكية بعد هاته الهجمات الأخيرة بحاجة لكل الاصدقاء والحلفاء للتعامل والعمل على رد الصراع وعدم الاستقرار العالمي وهزيمة كل محاولات الخصم وذلك وبالاعتماد على القوة والاجبار ودحر الهجمات به واستخدام القوة العسكرية من اجل مكافحة الارهاب وهو ما دعمه أيضا استطلاعات للرأي تبشير على التأييد لاستخدام القوة العسكرية [4] .

إذن ما يلاحظ انه هناك تغيير للتهديدات التي واجهت الولايات المتحدة الامريكية قبل 11 سبتمبر وخلال الحرب الباردة وبعد 11 سبتمبر فالاولى كانت التهديدات عبارة عن الاتحاد السوفياتي والمد الشيوعي حيث كان هو العدو الرئيسي لكن بعد الاحداث أصبح الارهاب هو عدوها الرئيسي كما أنه هناك تغير في طبيعة استخدام الأدوات العسكرية لتنفيذ عقيدتها الدفاعية الجديدة فعلى الرغم من أنها استخدمت الاداة العسكرية في

---

[1]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 5-6.

[2]- معنى كلمة امبريالية : في السياسة نقصد بها استعمار او احتلال او نزعة تسلطية من بعض الدول للاستحواذ على بعض الاقاليم المستقلة أو شبه مستقلة بالسيطرة الاقتصادية والسياسية والامبريالية الاقتصادية معناها هيمنتة احدى الدول على أخرى بفضل تميزها الاقتصادي والمالي والامبريالية عامة هي سياسة تهدف إلى بناء وحماية امبراطورية تتكون من عدة دول وشعوب وتنتشر عبر رقعة جغرافية واسعة وتحكمها دولة مهيمنة والامبريالية نقيض مبدأ تقرير المصير وهي علاقة معقدة بين دولة كبرى ودولة صغرى على أساس اقتصادي سياسي وحتى عسكري أي علاقة بين دولة قوية ودول ضعيفة، منقول عن www.almaany.com موقع المعاني .

[3]- اليكس كاليمنيكوس، مرجع سابق، ص 17 – 18.

[4]- سعد حقي توفيق ، مرجع سابق، ص 6 – 7.

حالات التدخل الانساني كما رأينا سابقا حرب لبنان 1958 مثلا ، فلقد كان هناك اختلاف في حجم القوة المستخدمة في حالات التدخل الانساني بعد هجمات 11 سبتمبر ، وأيضا طبيعة شن الحرب فلقد كانت الأولى لأهداف انسانية من اجل الغير ولكن في الحالة الثانية تدخل انساني من أجل الدفاع عن النفس وحماية الولايات المتحدة الامريكية من الدول الصارقة والهجمات الارهابية باعتمادها على الحروب الاستباقية [1] هاته الأخيرة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الرد والحماية لأمنها واستقرارها بعد هجمات 11 سبتمبر [2] وإذا كانت استراتيجية الامن القومي التي حددها كلينتون عام 1999 تقوم على :

1- تعزيز أمن امريكا .

2- تقوية الرفاهية الاقتصادية .

3- تطوير الديموقراطية وحقوق الانسان في الخارج .

فإن استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس جورج ديبليوبوش والتي قدمها في 2002 في كلية ويست بويست العسكرية تقوم على :

1- حماية السلام ومحاربة الارهابيين والطغاة .

2- الحفاظ على السلام عن طريق بناء علاقة جيدة بين القوى الكبرى .

3- توسيع السلام عن طريق تشجيع مجتمعات حرة ومفتوحة في كل قارة .

فالملاحظ بين الخطين تركيز بوش على التعاون الدولي بين القوى الكبرى وتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة عكس كلينتون وأيضا نجد أن الاستراتيجية القديمة القائمة على الاحتواء والردع لا يمكنها أن تعمل ضد هذه التهديدات فلقد ساوى بوش الابن بين الارهابيين والطغاة ، والطغاة لابد من اتباع سياسة أخرى وبديلة ويقول بوش :" لا نستطيع

---

[1]- الحروب الاستباقية ، مفهوم سياسي يطابق عسكريا عبر الحرب العدوانية اما الضربة الاستباقية فهي مفهوم عسكري تقني تقوم به مجموعة عسكرية في الميدان عندما تشعر بأن هناك نوايا عند التطرق الآخر للهجوم عليها والحرب الاستباقية تقوم على أساس تقدير الدولة ما على أن الدولة الاخرى تنوي مهاجمتها فتقوم هي بالهجوم الاول واستخدامها ادارة بوش للتعبير عن الحرب الدفاعية وفق مبدأ الدفاع المشروع عن النفس وهي تغطية واضحة للحروب العدوانية التي تستخدم ذرائع غير موضوعية وغير مبرهن عليها إلا بالنوايا منقول عن : غالية صرماياتي ، معنى الحرب الاستباقية ، 4 يونيو 2019 عكس الاتجاه نيوز www.aksalltgah.com

[2]- محمود محمد علي ، التدخل الامريكي في الخليج ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، دار الوفاء ، 2018 ، ص 2 – 3.

أن نسمح لأعدائنا بالبدء بالضربة" [1] في اثارة منه إلى الحروب الاستباقية والتي تقوم على عدة مرتكزات أهمها :

1- شق هجمات على الأعداء المحتملين قبل وصولهم إلى الأراضي الأمريكية .

2- إتاحة استخدام عدد أكبر من الأسلحة المتطورة للكشف عن حدود فاعليتها في المواجهة العسكرية .

3- القيام بضربات مباغتة دون الانتظار الى التأكد من مدى خطورة الطرف المقصود معتمد على تقارير الاستخبارات في هذا الشأن أي أن مجرد الشك في تصرف من طرف دولي كفيل بشن هجمات عسكرية ضده .

4- تدمير القوات العسكرية للطرف المستهدف تدميرا كاملا دون وجود مقاومة مسلحة .

أي ان الولايات المتحدة الامريكية هي من تحدد وسائل العقاب وبمجرد الشك في سلوك طرف يهدد الأمن والسلم الدوليين حسب ما تراه هي فإنها وبالاعتماد على قوتها العسكرية، ستجعل من الحروب الاستباقية الخيار الاستراتيجي لحماية أمنها القومي [2] وترى امريكا وضمن سياسة الحروب الاستباقية أنه من الخطر امتلاك الارهابيين لأسلحة الدمار الشامل [3] فإذا كانت أسلحة الدمار الشامل في الحرب الباردة تعد الملاذ الأخير فإنه اليوم يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل كخيار وبالنسبة للدول المارقة هي تعتبر وسيلة للاذلال والعدوان العسكري على الجيران وهو ما يؤكد النظرية الأمريكية القائمة على استراتيجية الردع ضد أي تهديدات تمس المصالح الأمريكية وحلفاؤها وأصدقائها وتحت أي ظرف فالردع ليس فقط مواجهة الخصم في ميدان المعركة وإنما لمنع الخصوم المحتملين من

---

[1]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 7-8.

[2]- محمود محمد علي، مرجع سابق، ص 3.

[3]- أسلحة الدمار الشامل : weapons of mass destruction wmd يقصد بها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية تهتك غدرة على ابادة ابادة كل ماهو حي وهناك اختلاف حول متى تم الاستعمال لاول مرة لهذه الكلمة في 1937 حين وقع القصف الجوي لمدينة كل ينكله guermic باسبانيا أو 1945 والقنبلتين الذريتين في هيروشيما وناكازاكي باليابان التي أدت إلى مقتل 66000 من المدينتين وعدد الضحايا 140.000 على خلفية الاشاعات الناتجة عن استخدام القنبلة النووية على يد الطائرات الأمريكية وهذه الأسلحة ليس لها سلاح مضاد يمنع تأثيرها منقول : الموسوعة السياسية نسؤين المهيري political – encyclo pedia.org

السعي لتحقيق الحشد العسكري بأمل معادلة قوة الولايات المتحدة أو تجاوزها لذلك لابد من تنفيذ الضربة الاستباقية ضد الارهابيين [1].

ولقد وجدت الادارة الامريكية نفسها بين عدة وصفات استراتيجية إن صح التعبير يقدمها محللون ومثقفون في الساحة الأمريكية وتتراوح هذه الاقتراحات بين التيار الواقعي المنادي بتوخي ضبط النفس والدخول في شراكات وتحقيق التوازن على المستوى الخارجي وبين الليبيراليون الذين يدعون الى احتلال ما يسمونه "السلام الديموقراطي" ويوافقه في ذلك التيار البنائي الداعي إلى تعزيز حقوق الانسان وترسيخ مفهوم وحدة الغرب [2] ووفقا لبعض الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين دائما فإن احتمال وقوع هجوم ارهابي واسع النطاق تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل ما يزال قويا ولقد رأى "جراهام أليسون" مدير مركز بيلتر belterفي جامعة هارفرد انه :" الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات إن هي واصلت فعل ما تفعله اليوم فإن احتمال توجيه اعتداء ارهابي نووي لامريكا بات حدوثه أكثر ترويجا من عدمه خلال العقد المقبل وهو ما أكدته هيئة منع انتشار الاسلحة الدمار الشامل والارهاب على احتمالية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم ارهابي بأسلحة بيولوجية [3].

إذن ما يلاحظ من كل ما سبق أن أحداث 11 ديسمبر قد خلفت تحولات كبيرة على الساحة الدولية ككل وعلى الاستراتيجية الامريكية الجديدة من خلال الحروب الاستباقية وسياسة الردع بالاعتماد على القوة العسكرية لكل تهديد او خطر يمكن أن يمس مصلحة الولايات المتحدة الامريكية وأمنها واستقرارها وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط والتدخلات التي حدثت في المنطقة نجد ان المنطقة عرفت تغيرات جذرية في خارطة القوى السياسية وحتى خارطة بعض الدول نتيجة تبعات أحداث 11 من ديسمبر وما خلفته من تحولات على مستوى الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة فلقد أكد "بريجسنكي" في سياق سابق أن

---

[1]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 16-17.

[2]- جرايمي هيرد ، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون مايثورودس، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 117.

[3]- جوستاف لندستروم جرايمي هيرد، القوى العظمى الاستقرار الاستراتيجي ، مرجع نفسه، ص 84.

الرئيس بوش قد قرر استبعاد سياسة الردع التقليدي باعتبار أن لا صلة لها بمخاطر الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل بل قرر نقل المعركة إلى أرض العدو وعرقلة مخططاته ومواجهة أسوء الأخطار قبل بروزها فنجد أن هذا التوجه الجديد للتدخل الاستباقي لم يحدد المعايير التي سوف تستخدم في تعريف الارهاب كما أنه لم يوضح ماي الظروف التي تعتبر فيها انتشار الأسلحة سرا حتى تتمكن الولايات المتحدة بالقيام بالعمل العسكري الوقائي ضد العدو المحتمل والذي يهدد النظام الدولي العام وبالتالي استبدال مفهوم الدمار المتبادل المحقق MADI إلى مفهوم الدمار الاحادي المحقق SAD [1]

إن التدخل الاستباقي الذي حملت راتبه للولايات المتحدة الأمريكية قد خلف وراءه عدة تدخلات خارج الإطار الأممي في مناطق مختلفة من العالم باعتماد القوة العسكرية الأمريكية وأيضا بالاعتماد على الدول الصديقة والخليفة ومن بيهم هذه الدول التي تم التدخل العسكري فيها بدون الرجوع إلى مظلة الأممية هي العراق.

ثانيا: الحرب على العراق

1- خلفية التدخل ووسائله

في إطار حربه على الارهاب واتخاذ قرار التدخل العسكري في العراق قال الرئيس الأمريكي بوش: «إن هدفنا الأساسي هو صنع الأنظمة التي تساعد الارهاب في تهديد الولايات المتحدة او أصدقاءها أو حلفاءها بأسلحة الدمار الشامل» وحدد في ذلك ايران، العراق، وكوريا الشمالية فيما عرف بمحور الشر [2] ثم وسع بعد ذلك جون بولتون نائب وزير الدولة الشبكة واصفا ليبيا وسوريا وكوبا بأنهم دول داعمة للارهاب تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو لديها القدرة على امتلاكها [3] ففي 9 أفريل 2003 سقطت بغداد على أيدي الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومساندة من المعارضة العراقية ولاشعب العراقي

---

[1]- سعد حقق توفيق، مرجع سابق، ص 19.

[2]- محور الشر: هو مصطلح ردده الرئيس الأمريكي بوش في خطاب له في 29 يناير 2002 عبر فيه عن حكومات كل من ايران كوريا الشمالية العراق في حرب على الارهاب من محور الشر AXIS OF EVIL إلى "ما وراء محور الشر" BEYOND THE AXIS OF EVIL كل من ليبيا وسوريا وكوباثم في يناير 2005 اشارت كوندوليزا رايس إلى عبارة ركائز الاستبداد AUTPOSTS OF TYRANNY وهي كوبا روسيا البيضاء زيمبابوي ميانمار، منقول من ويكيبيديا WWW.OR.WIKIPIDIA.ORG

[3]- اليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 20.

وتتشكل قوات التحالف من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية، أستراليا، بولندا بدعم عسكري من المؤتمر الوطني العراقي الحزب الديموقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني حيث استعمل في هذا التدخل العسكري ما يقارب 466.985 فرد من الولايات المتحدة 45.000 من بريطانيا استراليا بـ 2000 فر بولندا 194 من القوات الخاصة وقدرت الخسائر حسب الجنرال تومي فرانكس بـ 30.000 من الضحايا العسكريين منهم 214 قتيل و 606 مصاب امريكي ويعرف عذا التدخل أيضا بالغزو أو معركة الحواسم أو حرب الخليج الثالثة وبدأت عملية التدخل في 20 مارس 2003. [1]

فلقد وقع التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 لاسقاط نظام صدام حسين وكان اكبر وجود عسكري أمريكي في العراق عام 2007 عندما بلغت الأعداد 170 ألف عنصر وفي 2008 وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن والسلطات العراقية اتفاقية أمنية تحدد الوضع القانوني القوات الأمريكية جورج بوش الابن والسلطات العراقية اتفاقية امنية تحدد الوضع القانوني للقوات الامريكية في العراق وهو ما يتيح ابقاء الوجود العسكري الامريكي في العراق إلى 2011 فكان الانسحاب الأمريكي من العراق الأول لأنه وبعد توسيع تنظيم داعش لأعماله وسيطرته على مناطق واسعة من العراق تم تقديم طلب رسمي إلى الولايات المتحدة في 2014 بعد سيطرة التنظيم على الموصل لتقديم الدعم وهو ما كان بجودة 275 عسكريا إلى العراق، بالاضافة إلى الضربات الجوية المنتظمة الداعمة للقوات العراقية وفي 2017 بلغ حجم القوات الامريكية خمسة آلاف أمريكي لمكافحة تنظيم داعش بالاضافة إلى وجود حوالي من 12 إلى 14 قاعدة عسكرية امريكية في العراق. [2]

وما يلاحظ على الغزو أيضا الخرق الاستثنائي لقواعد واتفاقيات الحرب والعلاقات الدولية التي طبقت عبر قرون حيث وفي محاولة لاغتيال لصدام حسين بدأ الاجتياح من الجو كما بدأت الغارات الجوية على الأهداف المدنية منذ أول يوم، حوصرت البصرة من قبل القوات البريطانية ونسفت فيها مصادر الكهرباء والمياه وعطلت عن العمل وفي مدن

---

[1]- الغزو الأمريكي للعراق، المعرفة WWW.M.MAREFA.ORG

[2]- الوجود العسكري الأمريكي في العراق، حقائق وأرقام 6 يناير 2020 موقع الحرة WWW.ALHURRA.COM

اخرى مثل القرات الحلة الناصرية قتل مئات المدنيين جراء الغارات الجوية والقنابل والصواريخ [1] ولقد استعملت في هذه الحرب تقنيات متطورة وأنواع متعددة جوت وبرا وبحرا منها صواريخ كروز والذي يفجر قذيفة وزنها ألف رطل عندما يصل إلى الهدف وكذلك القنابل العنقودية وهي عبوة معدة بحيث تنقت إلى حوالي 300 شظية بعد الانفجار ، وكذلك قذائف الأبخرة الخارقة والتي تعمل على إثر انفجار الوقود المتبخر في الهواء، صاروخ توماهوك جو أرض على مدى 1000 ميل القنبلة GBU PENETRATOR صاروخ AGM 142 المصمم ضد انظمة الدفاع التي تستعمل الرادار، قنبلة MK02-B وزنها 2000 باوند جوا ذخيرة هجوم مباشرة JDAM وأيضا صاروخ جو ارض من نوع هيلفاير وبالاضافة إلى القوات البحرية وحاملات الطائرات وسفن الانزال البرمائية وطرادات الصواريخ الموجهة وأيضا المستشفى العائم والتي تحوي 12 صالة عمليات لعلاج 1000 اصابة في نفس الوقت وكذا الغواصات والطوافات والطائرات الهجومية بدون طيار وطائرات الانذار المبكر والتحكم [2] وغيرها من الاجهزة والمعدات الجد متطورة والتي استعملت في هذا التدخل وبسبب هذه الأسلحة اضافة إلى اليورانيوم غير المخصب قتل المدنيون في كل مكان وحتى المساجد اقتحموها ولقد جردوا المتحف الوطني كليا من الكنوز والآثار التي تعود إلى ثمانية آلاف سنة من تاريخ بلاد النهرين من السومريون والأكاديون والبابليون والبارثيون واليونان والعرب والمسلمين وفيه آثار تقدر بـ 3360 سنة قبل المسيح عبارة عن قيتارة ذهبية سومرية وتمثال بعمر 2250 سنة قبل المسيح فنهبت الحضارة باسم نشر الحضارة ، فلقد خربوا المتحف وكسروا العديد من القطع التاريخية النادرة [3] .

ولقد صرح بعدد القتلى المدنيين في 2008 من قبل المسؤولين العراقيين بأنه وصل 70749 في الحد الأدنى وحسب المركز الدولي لطوارئ والنكبات واللاجئين فإن مئة ألف عراقي ماتوا أكثر مما كان متوقعا لو لم يحصل الغزو والتدخل [4].

---

[1]- جيريمي سولت، ترجمة نبيل صبحي الطويل، تفيتت الشرق الأوسط ، دمشق، دار النفائس، الطبعة الأولى 2011 ، ص 235.

[2]- يونس عودة، ملف الحرب على العراق، العدد 214 نيسان، 2003 عن موقع WWW.LEBARMY.GOV.L.B

[3]- جيريمي سولت ، مرجع سابق، ص 415-416 .

[4]- جيريمي سولت، مرجع نفسه، ص 421.

2- **مبررات التدخل:**

إن التدخل العسكري في العراق جاء عدة مبررات قدمتها دول التحالف أولها حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وعلاقة نظام صدام حسين بالتنظيم الارهابي القاعدة رغم أنه لم تقدم دليل واحد يثبت حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل ولا علاقة العراق بالتنظيم الارهابي ويعد هذا التدخل العسكري انتهاكا لحقوق الانسان وحق الشعب العراق لتقرير مصيره [1] ولقد جاء هذا التدخل ضمن "حق الدفاع المشروع" والذي يحق من خلاله للادارة الأمريكية توصيف المصالح الأمريكية دون اعتبار لغيرها، والعمل على مسؤولياتها سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها [2] ان التدخل في العراق ثم بدون اللجوء الى تفويض من مجلس الامن والذي اصدر القرار رقم 1441 والذي دعا فيه الى عودة لجان التفتيش عن الاسلحة في العراق و في حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فانها ستعمل عواقب خطيرة و لم يذكر استعمال القوة في القرار 1441 و تم التصويت عليه بالاجماع.

وهو ما استعملته الولايات المتحدة الامريكية لتشريع حربها على العراق و قد صرح كوفي عنان بعد سقوط بغداد ان الغزو كان منافيا لدستور الامم المتحدة حيث البند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية ينص :لا يحق لدولة عضو في الامم المتحدة من تهديد او استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لاغراض غير اعراض الدفاع عن النفس [3] و هو ما يؤكد النظرية الامريكية في احروب الاستباقية وضرب العدو المحتمل لتهديده في عقر داره قبل ان يقوم هو بالهجوم.

وتشير الدلائل والحقائق بأن خطط غزو العراق سبقت سنوات الإخلال العراق في 2003/04/09 فلقد كانت على رأس أجندة المحافظين الجدد حتى قبل وصولهم إلى السلطة

---

[1]- موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003 ، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، السنة السابقة 2015 ، ص 260.

[2]- يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 227.

[3] مجلس الامن القرار رقم 1441تاريخ 8 نوفمبر 2002 www .diplomatie.gouver.fr

وعلى رأس بوش الابن ، حيث نشر بعض من موقعي مشروع القرن الأمريكي الجديد [1] رسالة مفتوحة للرئيس السابق بيل كلينتون طلبوا فيها منه شن حملة عسكرية على العراق وغزوه بطريقة أحادية من غير المرور بمجلس الأمن وتقول رسالته :" إن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تبقى مشلولة ومظلة بسبب هذا التشدد على أخذ الاجماع من مجلس الأمن لخطوة كهذه" [2] ومذهب بوش القائم على "الثأر الوقائي" كما يصفه أحد مسؤولي الادارة الامريكية يظهر واضحا في خطة الامن القومي "في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي فإننا لن نتردد في التحرك وحدنا لو لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس والقيام بهجمات وقائية " والعراق هو اول اختبار لهذا المذهب [3] ورغم ما ادعته الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها العسكري في العراق على اساس نظرية التفويض الضمني فإن ما يمكننا القول بشأن هذا التدخل إنما هو عبارة عن عدو إن أكثر منه تدخل بالرجوع لقرار الجمعية العامة رقم 3314 في عام 1974 المتعلق بالعدوان حيث عرفت المادة 1 العدوان بأنه :" استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة اخرى أو سلامتها الاقليمية او استقلالها السياسي " [4]

3- أهداف التدخل:

في 20 أذار / مارس 2003 شنّ الرئيس الأمريكي تدخلا مسلحا في العراق وبعد انتصار قواته بعد 26 يوم من الهجوم واعتقال الرئيس صدام حسين فإنّ الحرب الأهلية بين السنّة والشيعة هي أكثر ما يميّز المشهد العراقي[5]، ولقد كانت هناك اهداف ودوافع عديدة للتدخل الأمريكي في العراق ومن بين أهم هذه الأهداف هو إعداد خاطرة جديدة مثالية

---

[1]-مشروع القرن الأمريكي :PNAC يركز هذا المشروع على التطبيق الكامل والحرفي لمخطط النموذج الاستراتيجي القائم على هيكلة النظام الدولي المعاصر على أساس اعتبارات نظام القطبية الأحادية UNI PALAR SYSTEM حيث طرح المشروع في عهد كلينتون بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية كآلية للهيمنة والسيطرة الأمريكية وأعاد الرئيس بوش طرحه من جديد خلال عهدته ولكن بالاعتماد على الوسيلة العسكرية والحربية للتفوق الامريكي نقلا عن موقع الجمل ماهو مخطط مشروع القرن الأمريكي الجديد ، قسم الدراسات والترجمة WWW.ALJAMEL.COM

[2]-يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 235- 236.

[3]- أليكس كالينيوكوس، مرجع سابق، ص 21-22.

[4]- موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003 ، مرجع نفسه، ص 260.

[5] www.enseignants.lumni.fr/fiche-media-intrevention-en-irak.html

الشرق الأوسط تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيفها من كل الكارهين لها ومن ثم تقوم باعادة تشكيلها ورسمها من جديد بالكيفية التي تخدم مصالحها هي حيث يقول " رامسفليد" في اجتماع له مع هيئة أركان الحرب المشتركة وهو وزير الدفاع الأمريكي سابقا يقول " إن نظرة على الخريطة تؤكد ان الولايات المتحدة من كل ناحية من العراق فهي تملك قواعد على تواصل دائرة كاملة تبدأ من الخليج إلى باكستان إلى افغانستان إلى اوزبكستان إلى قيرغيرستان إلى تركيا إلى مصر إلى اسرائيل الأردن وإلى السعودية .

وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود في مياه الخليج والبحر الأبيض والأحمر، معنى ذلك ان العراق بالضبط نقطة في مركز دائرة واسعة [1].

وهو بين الأهداف كذلك والتي سعت إليها إدارة بوش في حربها على العراق والتدخل العسكري فيه وهو السعي لإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير [2] من أجل حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والذي يستلزم السيطرة على المنطقة برمتها من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية المرجوة من ذلك [3] أيضا يهدف التدخل إلى تصفياة ما بقي من مواقع المقاومة أي ايران وسوريا دون الحاجة لاستعمال السلاح لأن وجود القوات الأمريكية في العراق يعني حصار ايران من ناحيتين الناحية افغانستان المحتلة فعلا من قبل القوات الأمريكية وحلفاءها وناحية العراق، وفي مقال لجريدة "ليفيقارو LEFIGARO" الفرنسة المشهورة كتب مقال عن المفارقات الخمس للتدخل الأمريكي في العراق حيث أكد المقال انّ اهم مفارقة لهذا التدخل هي حصار ووضع قوة ردع في مواجهة الإدعاءات الإيرانية النووية العسكرية بقيادة رئيسها الإسلامي بحكم الجوار الجغرافي

---

[1]- يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 237- 238.

[2]- مشروع الشرق أوسط الكبير، ظهر هذا المفهوم عام 1995 الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الامريكية حيث خصص فصل منفرد للشرق الاوسط الكبير والذي يمتد من المغرب إلى الحدود الصينية ليشمل المغرب العربي وآسيا الغربية وآسيا الوسطى الاسلامية وجنوب آسيا ، بما في ذلك تركيا ايران باكستان افغانستان ثم أعاد طرحه جورج البوش الابن في اطار ما عرف مبادرة الشرق الاوسط الكبير منقول عن ميثاق مناحي دشر، مشروع الشرق الاوسط الكبير مجلة أهل البيت ، العدد 19 . WWW.ALU.EDU.IQ/RESERCH

[3]- رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية، عمان، الاردن، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2013 ، ص 9 – 10.

الإيراني العراقي[1]، كما أن سوريا في وضع أصعب لأنها بعد الاحتلال العراق ستصبح مفتوحة من الشرق على القوات الأمريكية وأيضا بمناطق الأكراد شمال العراق اضافة إلى القوات الأمريكية معهم إلى جانب اسرائيل من الجنوب والنظام الأردني غير الصديق لدمشق بالاضافة إلى لبنان التي لا يرضيها تحكم سوريا في القرار اللبناني[2] كذلك احتلال العراق يعني السيطرة شبه المطلقة على كامل غرب آسيا والشرق الأوسط وخزانات النفط باحتياط قدر ثلثي من الاحتياط العالمي وكذلك التحكم بالمستقبل الصناعي لأوروبا والعالم لما تحتويه من مواد خام كبيرة وتفكيك الاتحاد الأوروبي [3]

من خلال ما تقدم حول التدخل العسكري الأمريكي في العراق كنموذج من نماذج سياسة التدخل الامريكية خارج الاطار الامي حيث يعد هذا التدخل سابقة في تاريخ العلاقات الدولية من خلال ما تبين أيضا من استراتيجية الحرب ووسائل هذه الحرب واحصائياتها والأسلحة المستخدمة وكذلك أهداف التدخل العسكري يتضح لنا أن التدخل العسكري الأمريكي في العراق جاء نتيجة حتميتين رئيسيتين وهما :

- حتمية القوة والنفوذ الأمريكي العالمي على جميع الأصعدة العسكرية ، السياسية الاقتصادية وسياسة الحروب الاستباقية المعلنة ضد الارهاب .
- حتمية أهمية العراق وموقعها الجيوسياسي المهم في منطقة الشرق الأوسط فهي كانت خيار لتطبيق سياسات أمريكية مختلفة وتحقيق أهداف ومصالح مرجوة .
- إن قواعد وأدوار المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي قد برهنت أنها غير ملائمة للوضع الراهن المؤكد للهيمنة الأمريكية فبعد احتلال العراق أصدر مجلس الأمن القرار 1483 يعترف فيه باحتلال العراق ويضفي الشرعية عليه دون اعتراض من الجانب الفرنسي والألماني والروسي واللذين اعترضوا الحرب [4]

---

[1] Www.lefigaro.fr/debats/2006/04/12/lescinq-paradoses-de-l'interventionaméricaineenIrak

[2]- يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 238.

[3]- يوسف محمد صادق، مرجع نفسه، ص 240.

[4]- يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 242- 243.

ولقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التدخل عدة خروقات في المواثيق الدولية والأعراف وحتى بعد التدخل مارست انتهاكات لحقوق الانسان والحريات الفردية نذكر منها حادثة سجن أ غريب حيث أن ما حدث يعد غريبا عن كل المواثيق والمعاهدات الضامنة لحقوق الانسان وتتقاطع مع الشعارات التي رفعتها قبل الخرب من بناء دولة النموذج الديموقراطي في الشرق الأوسط مكفولة فيها الحريات وحقوق الانسان وفيها احترام الحرايات العامة والرأي العام وشفافية العمل الديموقراطي .[1]

إذن سياسة التدخل الأمريكي خارج الاطار الأممي وفي مثال ذلك التدخل الأمريكي في العراق 2003 جاء نتيجة لما حدث من تغيرات، وتحولات على مستوى للفكر الاستراتيجي الأمريكي وتعاظم قوة الاولايات المتحدة الأمريكية وتحكمها في القرارات الدولية على الساحة العالمية وتوجهات حسب مصالحها الحيوية وأهدافها الاستراتيجية وحتى الغطاء الأممي لم تعد تكترث له أمام رغباتها التوسعية وسياساتها التدخلية الدولية، التي تصب وفق التصور الأمريكي الأمبريالي العابث بكل ما لا يخدم مصلحتها ومفهومها للأمن القومي الأمريكي .

الفرع الثاني: سياسة التدخل الامريكي داخل الإطار الأممي

في هذا الفرع سنحاول أخذ بمثال تدخل أمريكي في إطار أممي التدخل في ليبيا وذلك لأنه تمّ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وبإيعاز قرارات مجلس الأمن الدولي.

أولا: التدخل في ليبيا

1- خلفية التدخل في ليبيا

مع نهاية الحرب الباردة والخروج منها بدون خاسر ، اتاحت هذه النهاية فرصة العمل على مفهوم الأمن الجماعي [2] بقيادة الأمم المتحدة ففي عام 1990 أذن مجلس الأمن

---

[1]- مثنى مشعان خاف المزروعي، الانسحاب من العراق في الاستراتيجية الأمريكية ، مجلة العرب والمستقبل، العدد 11 ، السنة الثالثة نيسان، 2005 ، ص 231.

[2]- مفهوم الأمن الجماعي : هو عبارة عن نظام تحكمه قواعد انضباطية عالية بين مجموعة من الدول تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال ردع مختلف التهديدات التي تصف هذه الدول ولقد طرحه رسميا الرئيس الأمريكي "وودرولسن" WOODER WILSON في مؤتمر هرساي 1919 بعد رفض الكونغرس الأمريكي مقترحاتهم ولقد تم تجسيدها تطبيبا ضمن عصبة الأمم LEAGE NATIO NS لارساء اليلم والأمن الدوليين كما تم تبنيه في المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة UNO واثر تفكك الاتحاد السوفياتي رسميا في مؤتمر مالطا 1989 اتسع الاطار المؤسساتي والتنفيذي للامن الجماعي من خلال التنسيق مع حلف الناتو والمنظمات الاقليمية ويعرف ما كماهون MCAMAHON الامن الجماعي فيقول :" محاولة جماعة دولية التحالف مع بعضها البعض للحفاظ على السلم على غرار ما

باستعمال القوة ضد العراق لتحرير الكويت فيما عرف بحرب الخليج الثانية كما وسع مجلس الأمن تفسير التهديدات التي تواجه سلم وأمن الدوليين فقام بإذان التدخل لأغراض انسانية في الصومال كما ساعدت الأمم المتحدة على انهاء عدة حروب طويلة الأمد في أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي [1] ومن التحولات أيضا التي اعقبت مرحلة الحرب الباردة الاهتمام الكبير بحقوق الاقليات وحقوق الانسان ما خلف زيادة كبيرة في المنظمات التي تدافع عن حقوق الانسان وتهتم بأوضاعهم كما أن الولايات المتحدة جعلت من مسألة حقوق الانسان شرطا أساسيا لتحسين علاقتها مع بعض الدول مما دعى منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر 18 يناير 2002 بعنوان "الحقوق في خطر" حيث دعت كل الحكومات وبالاخص الولايات المتحدة والدول الاوروبية إلى الحجام عن أي خطوات تكون المبالغ فيها بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من الاعلان في الحرب على الارهاب الذي قد يؤدي إلى انتهاك الحريات الأساسية وتفويض المعارضة الشرعية [2] ورغم هذا التنامي لدور الأمم المتحدة والمنظمات العالمية العاملة على الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة إلى أن هذا في المقابل قابله تعاظم الدول العظمى الأعضاء في هذه المنظمات وتزايد المبالاة هذه الدول فقد سعت إلى تحقيق مصالحها الذاتية تحت شعارات انسانية كبيرة فازداد العنف وازداد كذلك اللجوء لمجلس الامن تارة من طرف الدول العظمى والخروج عن إطار مجلس الأمن تارة اخرى للتدخل عسكريا لحماية المدنيين أو وقف انتهاكات حقوق الانسان في دولة ما. [3]

ومن بين التدخلات العسكرية بتخويل الأمم المتحدة نجد التدخل العسكري في ليبيا 2001 وبالرجوع لتاريخ هذا التدخل نجد أن ليبيا ومنذ ثمانينات القرن الماضي، كانت

حاولنا عمله من حلف الشمال الاطلسي " منقول عن جارش عادل الامن الجماعي في الواقع الدولي المركز الديموغرافي العربي 16 اكتوبر 2016 WWW.DEMOCRATIC.DE

[1]- سلامة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الانساني ومسؤوليته الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية ، العدد الأول ، المجلد السادس، أفريل 2015 ، ص 86.

[2]- مجدر الواعر، أوضاع الأقليات والجاليات الاسلامية في العالم، المنصورة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 482.

[3]- سلامة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 86.

منبوذة من الميدان الدولي بسبب مشاركة الحكومة الليبية في الأعمال الارهابية بما يعرف بقضية لوكربي.[1]

مما دعى المجتمع الدولي من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من فرض عقوبات على ليبيا وبعد تسليم المتهمان الرئيسيان بالقضية وهما عبد الباسط علي ومحمد المقراني بايجاز من بريطانيا ورئيس وزرائها توني بلير ثم في عام 1999 رفع العقوبات عن ليبيا ن طرف الأمم المتحدة و 2003 رفعت الأخيرة أي هيئة الأمم المتحدة العقوبات نهائيا عن ليبيا لمكافأة الحكومة الليبية على تعاونها في قضية لوكري ولتعاونها مع أمريكا في حربها على الارهاب بعد 11 ديسمبر وفي عام 2006 رفعت ليبيا من القائمة الأمريكية للدول المارقة [2] وفي عام 2009 قام الرئيس الليبي معمر القدافي بخطاب طويل له في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمهاجمة نظام الأمم المتحدة والغرب ولدورهم في حرب العراق وفلسطين، ورغم هذا الاحراج إلا أن الدول الغربية أبقت على الزعيم معمر القدافي وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والمالية الحيوية في المنطقة .[3]

وفي أوائل عام 2011 وسط موجة من الإحتجاجات الشعبية في جميع أنحاء الشرق الاوسط وشمال إفريقيا أدت المظاهرات السلمية إلى إنتقال سريع للسلطة ضد الأنظمة الراسخة في مصر وتونس ولكن في ليبيا أدت الانتفاضة ضد حكم معمر القذافي إلى حرب أهلية وتدخل عسكري دولي[4] نتيجة احتجاجات في منطقة البنغازي التي تحولت سريعا من مظاهرات إلى نزاع مسلح في بنغازي وممراته وجبال نفوسه عندما هاجمت قوات القذافي المتظاهرين بوحشية بالغة وكانت دلالة على قيام الثورة الليبية التي قامت بسبب الأوضاع الحاملة في ليبيا والتي يعاني سكانها من أوضاع اجتماعية مزرية مثل انتشار نسبة البطالة

---

[1]- قضية لوكربي: هو حادث تفجير طائرة أمريكية باسكتلندا في 1988 حيث تحطمت الطائرة بعد اقلاعها بـ 35 دقيقة وقتل في حادثتها 270 شخص أغلبهم أمريكيون وقد اتهمت أمريكا وبريطانيا ليبيا أيام القدافي بتدبيرها ولقد كانت الطائرة متجهة من مطار هيترو بالعاصمة البريطانية لندن إلى مطار كيندي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد سقطت على بلدة لوكربي الواقعة في مدينة د مغرير وغالوالي الاسكتلندية غربي انجلترا ولقد كانت الطائرة من نوع "بانام 103" وهو ما أصبح يعرف مستقبلا في اشارة للحادثة بالقول "بانام 103" أو "لوكربي" ... منقول : عن الجزيرة قضية لوكرني 2015/11/18 www.eljazera.com

[2]- فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أفريل 2016 ، ص 283 – 284.

[3]- فواز جرجس، مرجع نفسه، ص 284.

[4] www.britannica.com/libya-revolt-of2001february17revolution,firstlibyancivilwar.

التي وصلت إلى 30% في غالبية المجتمع ضعف وسط الدخل الفردي الذي لا يزيد عن 14 ألف دولار بينما متوسط الدخل الفردي في قطر يصل إلى 73 ألف دولار باعتبار الدولتين نقطتين فوارق بين البنى التحتية في ليبيا رغم عوائدها الهائلة للنفط وانتشار الفساد برتبة 146 عالميا من بين 178 دولة من مدركات الفساد لعام 2010 وهو مؤشر خطير على الفساد المالي [1].

وبعد اسبوع من قيام ثورة 18 فبراير2011 في ليبيا و ما خلفته من مشاحنات كبيرة بين النظام والمدنيين والتعامل التعسفي ضدهم، قامت فرنسا ومن خلال الرئيس "ساركوزي" بالمطالبة بتنحي القذافي وشجب العنف المتكرر ضد المتظاهرين كما طالبت بتحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

وفي 21 فبراير 2011 انضمت ايطاليا الى الثنائي الفرنسي والبريطاني للمطالبة بتنحي القذافي من السلطة[2] وترجع الشرارة الاولى للثورة في ليبيا عندما قامت بعض الاسر بمظاهرة احتجاجية طالبت فيها بإطلاق سراح احد المحامين الممثلين لها في مطالبهم المتعلقة بمجزرة ابو سليم[3] التي وقعت عام 1996 م في ليبيا [4].

2- التدخل لدولي في ليبيا على ضوء قرار مجلس الامن:

لقد اثار التدخل الدولي في ليبيا جدلا واسعا بين مؤيد و معارض في مداولات مجلس الامن الدولي حول الوضع في ليبيا ,ففي 25 فيفري 2011 عقد مجلس الامن الدولي جلسة حول الازمة الليبية و بعد محاولات صدر القرار رقم 1970 لسنة 2011 بإجماع الاعضاء مستندا على الفصل السابع من الميثاق والمادة رقم 41 التي تخول المجلس اتخاذ ما يلزم من تدابير في سبيل تنفيذ القرار ادان الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تشن في الجماهيرية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى الى مرتبة جرائم ضد الانسانية ,كما عبر

---

[1]- سلامة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 81.

[2]فواز جرجس، مرجع سابق ص 284

[3]مجزرة ابو سليم، وقعت في سجن ابو سليم يعتقد انها عملية قتل جماعية وقعت في 29 جوان 1996.و اعتبرت كأكبر انتهاك ارتكبه نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا حيث راح ضحيتها 1269 معتقل معظمهم من سجناء الراي .و تعد احدى ابرز القضايا التي الهبت مشاعر الليبيين و قيامهم بثورة 2011 .منقول عن ويكيبيديا www.01.m.wekipedia.org

[4]ملائمة طارق الشعلان، مرجع سابق ص 81

عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين امطروا من العنف الحاصل لهم في الجماهيرية و ايضا قلقة من سلامة الرعايا الاجانب و حقوقهم في الجماهيرية الليبية.[1]

و لقد جاء القرار 1970 ايضا انه على جميع الدول الاعضاء القيام بما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع انواع الاسلحة و ما يتصل بها من اعتدة الى ليبيا, كما قام بمنع افراد من السفر ما يقارب .16 شخصية ليبية بما فيها الرئيس الليبي معمر القذافي ,محمد ابو منيار المتهم بقمع التظاهرات و انتهاك حقوق الانسان و مجموعة من ابناءه و شخصيات اخرى في الحكم ,كما قام بتجميد ارصدتهم المالية والمتعلقة بستة من افراد القذافي (القذافي و ابناؤه)و ايضا احالة الوضع في ليبيا الى المحكمة الجنائية الدولية و انشاء لجنة جديدة للجزاءات[2].

ثم عاد مجلس الامن في 17 مارس 2011 ليصدر قرارا جديدا تحت رقم 1973 والذي عبر عن قلقه مرة اخرى من اوضاع اللاجئين والعمال الاجانب واستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة.كما يشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين بما فيها الهجمات الجوية و البحرية والمشاركين فيها .كما اعتبر القرار ان الحالة الليبية مازالت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين[3]، كما دعى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحت القرار رقم 1973 الحكومات الوطنية التي تعمل بمفردها أو من خلال المنظمات الإقليمية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا في غضون 48 ساعة وهته القوات هي القوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وكندا وآخرون[4]، وبموجب الفصل السابق من ميثاق الامم المتحدة والذي يتعلق بالأعمال التي تهدد السلم والاخلال به و وقوع العدوان [5]، فإن مجلس الأمن يطالب بـ :

[1] مجلس الامن القرار 1970 لسنة 2011 تاريخ 26 فبراير 2011 .www

[2] مجلس الامن القرار 1970 لسنة 2011 مرجع سابق .

[3] مجلس الامن القرار 1973 في 17 مارس 2011 انظر www.diplomatie.org.f1

[4] www.link.springer.comthesecuritycouncilonlibyalegitinationordissimulation

[5] الفصل السابع الامم المتحدة united nations www.un.org

1- بالإرساء الفوري لاطلاق النار والانهاء التام للعنف وجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة في حقهم

2- يطالب السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي للاجئين

3- ضرورة حماية المدنيين والمناطق الاهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات وقد اوكلت المهمة للدول الاعضاء في الامم المتحدة

4- حظر الطيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوب للجماهيرية العربية الليبية الا الرحلات التي غرضها الوحيد انساني مثل ايصال المساعدات كالامدادات الطبية والاغذية والعاملين في المجال الانساني .

5- اتخاذ حظر الاسلحة وضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الاسلحة .

6 - تجميد الاصول لشخصيات جديدة .

7- انشاء فريق خبراء لفترة اولية مدتها سنة من اجل جمع و بحث المعلومات حول الشان الليبي .[1]

و بعد مؤتمر باريس حول الوضع في ليبيا بتاريخ 19 مارس 2011 البداية الفعلية للتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1973 لسنة 2011 ,حيث اعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (nicolas sarkozy)بداية تنفيذ الحظر الجوي.[2]

3- التدخل في ليبيا و اثره على السيادة opération adgssey dom

وانطلت عملية فجر الاوديسا[3] بقيادة عسكرية امريكية اولا ,تضم تحالفا من فرنسا والمملكة المتحدو وايطاليا و كندا، وقد تسبب التدخل في حدوث توترات بين ايطاليا و فرنسا

[1] مجلس الامن القرار 1973 لسنة 2011، مرجع سابق.

[2] احمد الرزوق الرشيد و عبد الكريم ادبيش، اشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح و المواقف الدولية مجلة مدارات سياسية العود الثالث ديسمبر 2017,ص 86.

[3] فجر الاوديسا: في الوقت الذي اشتدت فيه الهجمات العسكرية الغربية على ليبيا دارت معركة اخرى لا تقل ضراوة حول التسميات التي اطلقت على هذه العمليات و دلالاتها فبينما سمي القذافي الهجمات ب "الحروب الصليبية الجديدة" في محاولة استمالة الراي العربي و الاسلامي .اطلقت فرنسا اسم"لارمتان"و هي كلمة تعني الريح الجافة و التي تهب على افريقيا بشكل خاص و اطلقت عليها بريطانيا اسم"ايلامي" بينما القوات الكندية اسم "العملية المتحركة"و حظي الاسم الامريكي للهجمات "فجر الاوديس" بالقسط الاكبر من الترويج

وذلك بسبب استياء ايطاليا من التدخل في فرنسا في بلد تعده ايطاليا ذا اهمية خاصة لها و طلبت ان تكون الحملة من خلال شبكة الناتو (منظمة معاهدة شمال الاطلسي و هو ما تم فعلا بعد اسبوع من بداية عملية فجر الاوديسا " ليعيد تسميتها "عملية الحماية المتحدة".

كان تدخل الناتو في ما كان قد تطور الى حرب اهلية و رغم ان التسويغ المعلن للتدخل كان لحماية المدنيين الا ان الحكومات الغربية الرئيسية الداعمة لحلف الناتو لم تخف حقيقة ان هدفها كان بتغيير النظام [1] فبدا التدخل بضربات جوية استهدفت وحدات من القوات المسلحة المتمركز في بنغازي ولقد شاركت في العمليات اضافة الى دول حلف الناتو كل من الامارات العربية و قطر و الكويت والاردن و تركيا والدنمارك والنرويج فكان التدخل العسكري الدولي فعالا جدا مما جعل من 23 اكتوبر 2011 موعدا لنهاية النظام السابق ويشير في هذا الشأن شارلز مور charles moore في صحيفة التلغراف telegraph انه هناك ثلاث شروط موضوعية ساهمت في انجاح التدخل الدولي في ليبيا ويتمثل في:

1) الشرعية و التفويض الذي منحهما مجلس الامن ضمن قرار دولي .
2) شرعية و دعم المنظمات الاقليمية خاصة جامعة الدول العربية .
3) الدعم من طرف الانتفاضة الليبية مع ضعف القوات المسلحة الليبية.[2].

وعلى الرغم من ان القرار رقم 1973 لم يأذن بدعم حركة الثوار غير ان دعم وتسليح الثوار قد تم ليغير مسار الصراع لصالح الثوار كذلك امتد نطاق تطبيق القرار 1973 (2010)من انشاء منطقة حظر الطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين الى تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي الجوية لمنعها من التحليق فوق الاجواء الليبية و اعاقة حركتها .

وقد راى ثلثي اعضاء مجلس الامن بان مجموعة من التدابير السلمية غير كافية غير انه تم الرد عليهم بمن طرف بعض الدول الاعضاء بان التدابير السلمية لم تعط ما يكفي

الاعلامي الاسم الاسطوري اوديسا التي تنسب الى هوميروس وهي ملحمة شعرية مكملة للاليادة بعتقد بانها كتبت مع نهاية القرن الثامن قبل الميلاد و تحكي ملحمة الاوديسا عودة احد ابطال حصان طروادة .

[1] فوار جرجس، مرجع سابق، ص 285.

[2] احمد الرزوق الرشيد و عبد الكريم ادبش، مرجع سابق، ص 86.

من الوقت لتحقيق النتائج غير انه وبدل توزيع المساعدات الانسانية على المدنيين دون تمييز من الدعم الانساني سبقت المصلحة الذاتية على المصلحة الانسانية [1]

ولم تكتف الدول الغربية بتسليح المعارضة و الثوار و دعمهم بل قامت بالاعتراف بهم فكانت فرنسا اول من اعترف بالمجلس الانتقالي الوطني للحكومة الليبية الشرعية في 15 مارس 2011 و تبعتها قطر في ذلك نتيجة لمصالحها الاقتصادية وجيو استراتيجية في المنطقة [2] وهذا الدعم خلفه انتشار واسع للاسلحة في ليبيا بدون ضوابط وهو ما دعى مجلس الامن بالاجماع في 12 مارس 2012 اصدار القرار 2040لسنة 2012 والقاضي بتمديد ولاية بعثة الامم المتحدة في ليبيا عاما وتعزيز سيادة القانون ورصدد حقوق الانسان و انتهاكها و التصدي لانتشار غير المشروع للاسلحة والمعدات ذات صلة من جميع الانواع وضرورة اجراء انتخابات موثوق بها من اجل التحول السلمي في ليبيا كما يدعو الى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان ومنعهم من الافلات من العقاب. [3]

والرجوع لأرض المعركة فقد تم استهداف و ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الامداد الرئيسية لقوات القذافي ولقد استخدم طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات الامريكية و الفرنسية المتمركزة في البحر المتوسط ,و كذلك القواعد الايطالية اذ بدات مقاتلات فرنسية من نوع "رفال و مراج "في فرض السيطرة على ليبيا و بنغازي, ووجهت ضربات على رتل من الاليات العسكرية الليبية كما ان السفن الحربية والغواصات الامريكية والبريطانية اطلعت ما يزيد عن 110صاروخ من طراز "تماهوك"استهدفت اهداف عسكرية اغلبيتها القواعد الجوية و الدفاعات الجوية. ولقد

[1] سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 93-94.

[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص 286.

[3] مجلس الامن ,القرار 2040 في 12 مارس 2012 WWW.diplomatie.gouv.f1

خلفت الغارات الجوية على قوات ما لا يقل عن 15 دبابة و20عربة مدرعة، واثر ذلك اعلنت الولايات المتحدة الامريكية وخلفاؤها بنجاح ايقاف الهجوم على بنغازي [1]

وحول نقطة تسليح الثوار اكد حلف الاطلسي على ضرورة التقيد بالقرار الامي وهو عبارة عن عمليات جوية دون غزو بري و قال الامين العام للناتو "فوغ رامسوس"موضحا معارضته لهذه الفكرة فقال "ان الحلف يتدخل لحماية الشعب الليبي و ليس لتسليح الشعب" هذا يعني ان الناتو لا يريد الخوض في تجربة جديدة مثل سابقتها افغانستان وحرب العصابات والشوارع وهو ما شكل عملية مراقبة الاسلحة وجمعها واسترجاعها بعد الصراع من معضلات التدخل العسكري في ليبيا و عدم تسليح الثوار هو ضد الرغبة الفرنسية كما راينا سابقا.[2]

ورغم عملية وقف اطلاق النار التي اعلنها القذافي و فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة والنظام الا ان وقف اطلاق النار لم يدم طويلا وبعدها تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في 24مارس 2011 ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها بالاشتراك مع 12 دولة وهي بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، ايطاليا، الاردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الامارات، بريطانيا، والولايات المتحدة، حيث نفذت طائرات الحلف مجموعة(17939)طلعة جوية مسلحة في ليبيا في 31مارس 2011و 31 اكتوبر 2011 تم في (17314)طلعة منها استخدام طائرات ثابتة الجناح و(375)باستخدام هيلكوبتر و(250) باستخدام مركبات جوية غير ماهولة او طائرات بدون طيار[3] وكانت الضربات الجوية من نوعين مخطط لها مسبقا.

حملة الناتو الجويةفي ليبيا الاولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها دخائر موجهة بدقة .كما استخدم الحلف (7642)سلاح جو ارض موجهة بدقة (3644) موجهة بالليزر و

[1] زردومي علاء الدين التدخل الاجنبيو دوره في اسقاط نظام القذافي مذكرة ماجستير .كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة خيضر 2013ص137-138

[2] رابحي، مرجع سابق، ص309.

[3] زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 138-139.

(2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية و(1150)سلاح اطلاق مباشر موجهة بدقة مثل صواريخ "هيلفاير"و اربعة اسلحة متنوعة.

واعلن الحاف عن اطلاق قرابة (470)قذيفة من قبل سلاح البحرية و ساهمت هذه الهجمات في تدعيم المعارضة ومقتل القذافي في 20|10|2010 واعلان تحرير ليبيا 27|10|2010 من طرف المجلس الانتقالي[1].

وبسبب هذا التدخل تحولت المسالة الليبية الى ازمة سياسية ادت الى طول الفترة الانتقالية,و تعثر الدستور و تفكك سلطات الدولة، على الرغم من وقف العمليات العسكرية في 27اكتوبر2010 و بدا العملية السياسية الا ان الوضع مازال في حالة الحرب و تطور الى حرب اهلية لم تنته بعد في وجود غياب تام لمؤسسات الدولة وهو ما زاد من تدخل بعثة الامم المتحدة في الشؤون الداخلية خصوصا ما يتعلق بادارة الحوار وهو ما جعل البغض يقول ان التدخل الدولي تحول من تدخل عسكري الى تدخل سياسي او تدخل سلمي[2] ومن تبعات التدخل العسكري في ليبيا ايضا و اثره على سيادتها تفكك الجيش و الاجهزة الامنية فبعد الحرب دخلت البلاد في مرحلة انتقالية اصبح فيها العزل و الاقصاد و التخويف بالولاء للنظام السابق مصير اغلب افراد الجيش والشرطة والاجهزة الامنية من الضباط الى غاية الجنود وضباط الصف مما اتاح المجال لظهور ميليشيات وتشكيلات مسلحة خارج الاطار الرسمي للمؤسسة العسكرية تدعمها اطراف محلية و دولية بهدف عرقلة عملية التنقل الديموقراطي في البلاد و يتراوح عدد المنضوين الى هذه الميليشيات 350 الف عدد اكبر من افراد الشرطة قبل الثورة الليبية مما ادى الى ظهور ميليشيات مسلحة سواء اسلامية متطرفة او ميليشيات قبلية جهوية و ايضا من تداعيات التدخل الفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية وتصاعد الارهاب [3]في ليبيا وهو ما اقلق دول الجوار حيث عبرت عن قلقها من الوضع في ليبيا و وجود المنظمات الشيعية و الكيانات

[1] رابحي لخضر ، مرجع سابق، ص 310-311.

[2] خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا ,الانتقال من التماسك الى التنافس منتدى السياسة العربية جانفي 2020ص 2.

[3] احمد الزروق الرشيد عبد الكريم ادبيش، مرجع سابق، ص 99-102.

المرتبطة بتنظيم القاعدة [1] الانقسام داخل ليبيا من اجل الموارد الطبيعية للبلد خاصة النفط ونتيجة لانعدام سلطة الدولة اعلنت برقة في 7|3|2012التي يوجد بها النفط الليبي نفسها دولة مستقلة ولم تم الاعلان بمبادرة من الاقليم نفسه وهو ما يهدد الوحدة الليبية و يؤدي الى انقسامها وتدخل.

وتدخل تجزئة وتقسيم ليبيا في خطط واشنطن إذ لم تستطع السيطرة على دولة موحدة، من اجل السيطرة على النفط الليبي إذ أن أكثر من 47مليار برميل احتياطي يشكل أهم مصدر في إفريقيا ولقد أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية قوات خاصة ومتعاقدين لحراسة منصات النفط الكبرى ,كما دخلت شركات النفط إلى ليبيا بموجب اتفاقات رسمية أو سرية من خلال الفساد المنتشر .وحصلت على عقود تمنحها فوائد أكثر من العقود السابقة وخذا كله راجع للغياب التام لمؤسسات الدولة الحديثة وعدم الانسجام العميق للسياسات الاقتصادية ما أدى إلى تهالك البني التحتية وتردي الخدمات الاجتماعية وندرة فرص المبادرة الفردية وغياب الضوابط القانونية[2] من خلال ما تقدم من خلال التدخل العسكري في ليبيا نجد أن التدخل العسكري جاء باسم الإنسانية وحماية المدنيين وبقرار من مجلس الأمن ودعم الأطراف الدولية ولكنه في المقابل اسقط نظام سياسي بطريقة غير سياسية بل عسكرية وقام بالتدخل في شؤون داخلية للدولة وحق تقرير الشعب مصيره وكذلك الانتقال السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي وهو نفس ما حدث في العراق بإسقاط النظام السياسي لصدام حسين بطريقة عسكرية ,أيضا التدخل جاء ليقضي على حالة الفوضى ويمنح المواطنين حقوقهم وكرامتهم ولكنه بالمقابل خلق فوضى اكبر من التي كانت وترك بلدا بلا مؤسسات سياسية ولا دستورية ولا تطبيق للقوانين وسلطته بل العكس اوجد جوا من الصراعات تقوده ميليشيات وعصابات وأيضا مجلس انتقالي يحكم لفترة فقط الحروب التي لا تنتهي وحرب العصابات وظاهرة التسلح جاء التدخل ليحدث الاستقرار مع إقليم برقة في ليبيا وإقليم كردستان العراق .أيضا من أهداف التدخل انه

[1] خيري عمر، مرجع سابق، ص13-14.

[2] سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 73-74.

يمنع إرهاب السلطة وتجريد المواطنين من حقوقهم خاصة في الرأي والتعبير وحقوقهم الأساسية ولكنه بالمقابل خلق إرهابا اشد خطورة امتدت تداعياته لكل دول الجوار والمنطقة ككل وخلق حالة لا استقرار والخوف في كل من ليبيا والعراق إذن ما قوله في هذا العنصر نستطيع قوله في هذا العنصر إن التدخل العسكري في الدول سواء أكان بقرار أممي مثل ليبيا أو بدون قرار أممي مثل العراق فان نتائجه السلبية وخيمة ليس فقط على البلد المتدخل فيه وإنما في كل المنطقة مما ينشا ظاهرة الانقسامات والحروب ولا عدالة ومزيد من الطائفية والمذهبية .

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرط الاوسط:

على مر الازمنة والعصور احتلت منطقة الشرق الاوسط أهمية بالغة في اجندة الدول الكبرى و كانت دائما على قائمة اولوياتها الاستراتيجية، نظرا لما تزخر به المنطقة من مميزات سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى الاقتصادي من حيث الموارد والطاقات أو حتى على المستوى الحضاري والثقافي، فكانت محط تنافس وصراع دولي دائم، وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 اعلنت الادارة الامريكية عن نهج جديد في سياستها الدولية و هو نهج قديم جديد ان صح التعبير و لكن بعد الاحداث الاخيرة زاد الحديث عنه بكثرة من قبل المسؤولين الامريكان نظرا للفاجعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية، والتي هزت كيان و عرش الامني الداخلي الامريكي المطلق واطلقت صفارات الإنذار المدوية في كل ارجاء المعمورة وليس امريكا وحسب ،وفي نفس السياق صرح البيت الابيض عن جملة من الاسباب التي حسبه توجه وتحتم على الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الشرق الاوسط بصفتها الحامي والقائد الاول للعالم ومن بين هده الاسباب و المبررات المعلنة في الاستراتيجية الامريكية.

وما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث هو مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية وغير المعلنة في منطقة الشرق الأوسط وباتخاذ تاريخ 11 سبتمبر مرجعا لهته الدراسة، والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية

في هذا العنصر سنتناول ثلاثة مبررات معلنة في الاستراتيجية المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية والتي كانت سببا في تدخلها في منطقة الشرق الأوسط وهته المبررات هي:

- حقوق الأقليات وحقوق الانسان.
- نشر الديموقراطية.
- مكافحة الارهاب.

والبداية ستكون مع:

الشكل رقم 1- خريطة الشرق الاوسط

المصدر: أنظر الموقع : https://ayyamsyria.net/archives/205234

الفرع الأول: حماية الاقليات وحقوق الانسان:

من اهم المبادئ المعلنة من طرف الولايات المتحدة الامريكية التي اعتبرته تدخلا انسانيا ضروريا بل وواجبا و يبدو جليا اهتمام امريكا بحقوق الانسان حتى قبل 11 سبتمبر من خلال الدستور الامريكي والذي يعد من اقدم الدساتير في العالم 17 سبتمبر 1787 و قبله كانت هناك وثيقة اعلان الاستقلال 1776 والتي ركزت على الحرية باعتبارها في مصاف الحقوق الانسانية.[1]

و حقوق الانسان بيان قانوني بما يحتاج اليه البشر ليحيوا حياة انسانية كريمة . وهي في مجملها بيان شمولي جامع .

فحقوق الانسان كافة منها المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية مسلم بانها مجموعة عالمية مترابطة في الحقوق وغير قابلة للتجزئة وهو ما ورد اصلا في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948و بما يضمن تمتع كل الاشخاص بجميع الحقوق ة الحريات و بالعدالة الاجتماعية.

[1]- قيدوم حكيم ،السياسة الامريكية اتجاه قضايا حقوق الانسان بعد 11 سبتمبر 2001 ،مذكرة ماجستير 2004 ص 13 .

غير ان ما تقدم من تقارير منظمات حقوق الانسان عن الوضع البائس والمخيف جراء القصف الامريكي _البريطاني للعراق هو صورة حية وشهادة واقعية كيف تعاملات الاحتلال الامريكي مع حقوق الانسان والاقليات خاصة في العراق رغم وجود قرار امي 1483 الصادر في 2003 والذي بموجبه يتعين وجوب ان تكون حماية حقوق الانسان لجميع العراقيين من الاغراض الرئيسية لعملية اعمار وأنه يتعين على دولتا الاحتلال ان يحميا حقوق الانسان في العراق ،رغم ان الادارة الامريكية دائما تحاول اعطاء صورة لنا بان احترام والالتزام بها الاحترام لحقوق الانسان يشكل جانبا مركزيا في السياسة الخارجية الامريكية وهذا ما تمليه القيم التي نشات عليها امريكا و ينبع من مصالحها الاستراتيجية الثابتة و يتمثل دلك بإنشاء الادارة الامريكية عام 1981 مكتب لحقوق الانسان والشؤون الانسانية بوزارة الخارجية الامريكية [1] اينما يعد دعم الاقليات الدينية والعرقية في منطقة الشرق الاوسط سواء بتونس او مصر، ليبيا، اليمن سوريا، لبنان او فلسطين وفي كثير من الاحيان على حساب الاغلبية من اهم المعالم الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية اثناء ادارة بوش الابن، وقد قامت الادارة الامريكية في هدا الاطار الداعم للأقليات الى تحجيم دور و نفود مراكز القوة العربية التقليدية و بخاصة (مصر العراق السعودية) والعمل الا تمتد دائرة نفودها خارج اطار دولهم سواء سياسيا او عسكريا او حتى اقتصاديا واعطت هدا الدور للدول الصغيرة مثل قطر الامارات العربية المتحدة او الى دول اقليمية مثل تركيا واستعملت ايضا الجوار والتقارب والانفتاح مع من تسميهم الاسلاميين المعتدلين لتهيمن على كل شرائح و تيارات المجتمع في منطقة الشرق الاوسط [2] ما يلاحظ بان الولايات المتحدة الامريكية باتخاذها سبب حماية الاقليات وحقوق الانسان للتدخل في الشرق الاوسط قد زاد المنطقة تدهورا اكبر و عقدة فبعد ان كانت منطقة الشرق الاوسط تعاني من مشكلة فشل الانظمة بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت المشكلة الحروب الاهلية والصراعات وما ترتب عليها

[1]- احمد الفكاك البدراني، تحولات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ما بعد 2001 ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 3، العدد 5 ، 2016، ص23.

[2]- سليم عبد الله مطر ،السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط(...)2017،ص93.

من مشكلة اللاجئين وتأثيرها على دول الجوار مما زاد من ظاهرة الارهاب و ظهور المقاتلين المسلحين واثارة الفوضى والمشاكل و ظهور ايضا .

وظهور ايضا الافكار التي تنادي بالتشدد والانفصال والثورة والانفصال باقليم مستقلة عن الدولة الام وهو ما زاد من عدم الاستقرار و الصراع الداخلي واحنمال نشوب حروب اهلية و من امثلة ذلك ابعاد التدخل العسكري السعودي في اليمن.

او العمليات العسكرية الايرانية والروسية في العراق وسوريا. [1]

ونجد ان الادارة الامريكية ركزت على معالجة اعراض الحروب الاهلية فحسب و ليس احتواء انتشارها عن طريق مهاجمة داعش او استقبال بعض اللاجئين و العمل على منع وقوع هجمات ارهابية في امريكا .وانتشار الحرب الاهلية في سوريا، ساهم في دفع العراق الى حرب اهلية جديدة وفرار اللاجئين من الحرب الاهلية العراقية والسورية انتج حربا اهلية بدرجة اقل في تركيا وهو تهديد يمتد الى الاردن ولبنان، وامتداد الحرب الاهلية في ليبيا ادى الى زعزعة استقرار مصر ومالي وتونس وانشات ايضا حروبا بالوكالة في ايران التي تدافع على الاقليات الشيعية في المنطقة وبين دول الخليج بسبب الحروب العراقية واليمنية والسورية[2] .

ولقد أكد الرئيس الامريكي السابق "بيل كلينتون" عن احدى تصريحاته بان: «الديموقراطيات تقوم بحملة أفضل في حماية الاقليات العرقية والدينية وغيرها. والانتخابات يمكن ان تساعد في حسم الحروب الاهلية المؤدية الى تجزئة الامم" في اشارة منه الى ان الدول الديموقراطية والولايات المتحدة الامريكية تستطيع ان تقوم بمهمة حماية الاقليات العرقية والدينية أفضل من غيرها من الدول ذات التوجه غير الديموقراطي. غير ان مؤتمر فيينا لحقوق الانسان صرح بان الولايات المتحدة الامريكية تعد منتهك فظيع لحقوق الانسان باحتلالها للعراق و أفغانستان و جاء في بيانها: «ان اي احتلال خارجي يمثل

[1]- كينيث بولاك ، قاتل او ارحل الخيارات الامريكية في الشرق الاوسط ، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات ، فبراير 2016 ، ص6.

[2]- مرجع سابق، ص8.

انتهاكا لحقوق الانسان "فنجد هنا مفارقة كبيرة من تدعي الديموقراطية و تدعو الدول الى التحول للنظم الديموقراطية لا تحترم حقوق الانسان و لا الراي العام و لا تلتزم به [1].

اذن حماية الاقليات وحقوق الانسان سبب لزيادة المصالح الحيوية لأمريكا فادا تعرضت مصالحها للتهديد والخطر تتحول الى منتهك لحقوق الانسان والداعم لمزيد من مشاكل الاقليات وتتجها في نشوء الحروب الأهلية .

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية التنوع الكبير من الاقليات الدينية في الشرق الاوسط التي تعاني بعضها من الاضطهاد. فسعت بدلك الى استغلال هده الاقليات للتدخل في شؤون المنطقة وتفتيت دولها واستثمارها لزعزعة استقرار المنطقة و من بين اهم من نادوا الى استغلال الاقليات الدينية في المنطقة عن طريق تفتيتها للسيطرة على تلك الدول زبغينو بريجنسكي .

فيقول انه لا توجد حاجة لاستخدام القوة العسكرية وانما يمكن دعم كل الاقليات الدينية والمذاهب والطوائف داخل المنطقة مثل انتاج الولايات المتحدة الامريكية لحركة طالبان في الحرب الباردة. فهو يرى بان تقسيم الدول الى دويلات على اساس الدين او العرق سيجعلها ضعيفة فلا بد من تكوين اتحاد كونفدرالي مع انضمام اسرائيل له الامر الدي سهل تفوق الهيمنة الامريكية الدائمة في المنطقة [2] ضمن اطار ما يصطلح عليه بالشرق الاوسط الكبير فتفتيت الشرق الاوسط يسهل عليها عملية التحكم فيه اكثر.

[1]- احمد فكاك البدراني، مرجع سابق، ص25.

[2]- احمد سليم عبد الله، دور السياسة الامريكية في التحولات الديموقراطية في المنطقة العربية (2001-2013) مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ، كلية الأداب و العلوم، جامعة الشرق الاوسط 2014، ص81.

الشكل رقم 2-الشرق الاوسط الكبير حسب المخطط الامريكي

المصدر: أنظر الموقع http://shof.co.il/?mod=articles&ID=14438

ونجد من امثلة هدا التقسيم ما يحدث في العراق و الدي ادى الى ظهور منظمات للمجتمع الدولي المدني ذات طابع عرقي قومي مثل: التيار القومي العربي، القوى القومية الكردية ،التيار الديموقراطي، (اليساري و الليبيرالي) .و كلها تهدف الى السيطرة على الحكم او انشاء دولة عراقية حسب قوميتها هي الدينية و العرقية .[1]

بالإضافة الى بريجنسي يوجد برنارد لويس والذي تعد افكاره استكمال لاستراتيجيات نظرية (قوس الازمات لبريجنسي) و تقوم على استغلال الاقليات الدينية والقومية والمذهبية في منطقة قوس الازمات والتي تمتد من جنوب الاتحاد السوفياتي سابقا الى شبه الجزيرة العربية و حتى الشمال الافريقي مرورا بإيران و تركيا و العراق وهذه الاقليات هي(اقباط مصر الطوائف الدينية في السودان، الاكراد و الدروز والبلوش و الموارنة و الأذرين والعلويين في سوريا) وغيرها من الاقليات بالإضافة الى استغلال مسالة الحدود لإعطاء الحق للأقليات العرقية والاثنية و الدينية في انشاء دول خاصة بهم مع استعمال ورقة الكره بين الاقليات في الدولة .

[1]- لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي للعراق و انهيار الدولة العراقية ، الجمعية الثقافية العراقية في مالهو ،منشورات تهوز،ط1 2007 ص6

في الدولة الواحدة والتشجيع على عصيان قوانين الحكومة والتمرد على نظامها لتفتيت الدولة، لذلك يمكن للولايات المتحدة الامريكية للوقوف مع هذه الاقليات وحمايتها لاستغلالها في تحقيق اهدافها [1].

اذن من خلال ما تقدم في اطار حماية الاقليات وحقوق الانسان كمبرر للتدخل الامريكي في منطقة الشرق الاوسط يتضح لنا ان امريكا تستعمل المبدأ بازدواجية فبينما تدعو لحماية حقوق الانسان تقوم هي باختراق حقوق الانسان خاصة في حربها ضد افغانستان والعراق و بينما تقول انها تحمي الاقليات من حقوق الانسان وحصول هذه الاقليات على حقوقها تقوم باستعمالها واستغلالها كورقة لعدم استقرار المنطقة وبالتالي المزيد من الحروب الاهلية والصراعات واللاجئين وحركات التمرد فتتدخل هي لغرض السيطرة والهيمنة وبالتالي تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية لتحقيق اهدافها السياسية و الاقتصادية و غيرها في المنطقة.

الفرع الثاني: نشر الديموقراطية:

الديموقراطية: هي حكم الاكثرية لكن النوع الشائع منها هي الديموقراطية الليبيرالية بحيث توفر حماية حقوق الاقليات و الافراد عن طريق تثبيت قوانين بهذا الخصوص بالدستور .

وتقوم على عدة مبادئ هي حكم الاكثرية ،الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيدية والقاضئية، التمثيل والانتخاب، وجود معارضة حقيقية، سيادة القانون، اللامركزية في القرار، مبدا تداول السلطات سلميا [2] وتقوم الولايات المتحدة الامريكية على استراتيجية السلام الديموقراطي انطلاقا من نظرية السلام الديموقراطي و القائلة بان الدول الديموقراطية لا تتقاتل فيما بينها بسبب صعوبة قرار الحرب و بسبب الوعي الذي تخلفه الديموقراطية في انظمتها وكذلك الثقة و الاحترام المتبادل الذي تخلفه الديموقراطية في انظمتها وكذلك الثقة و الاحترام المتبادل بين الدول الديموقراطية و حلها للخلافات

[1]- احمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 83-84.

[2]- ويكيبيديا ، ديموقراطية www.wileipedia.org

بطريقة سلمية هذا فيما بينما تؤمن بانه خارج منطقة الديموقراطية العلاقة صراعية و هذا ما اكده الخبيران الامريكيان في مجال التعاون الدولي (لورن كارتر) و(كينيث ولاك) حيث اكدا ان فكرة السلام الديموقراطي لا تزال حية في العقل الامريكي السياسي و العملي و في دراستها "اتجاهات جديدة لتطوير الديموقراطية "اكدا ايضا ان تعزيز الديموقراطيات هو افضل حل لجلب السلام عبر الحدود[1].

و يعد التدخل من اجل نشر الديموقراطية من البدع المستحدثة في السياسة الدولية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وقد رفضته محكمة العدل الدولية جملة و تفصيلا في حكمها الشهير عام 1986م بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية بقولها (.....لا يوجد اي قاعدة قانونية في القانون الدولي تمنح دولة ما حقا او رخصة للتدخل العسكري المسلح ضد دولة اخرى تحت ذريعة انها تنتهج نظاما سياسيا او ايديولوجيا معا و رغم هذا التحذير من محكمة العدل الدولية وفصلها في الامر الا ان ادارة بوش الابن عهدت على تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط وتحديدا في افغانستان والعراق بحجة اسقاط نظام طالبان وصدام حسين على التوالي وانهما انظمة استبدادية ديكتاتورية يجب اسقاطها و تحويل النظام الى نظام ديموقراطي ،و ايضا دعمها لقوات سوريا الديموقراطية، ومحاولة منها الى انتاج سياسة او استراتيجية ديموقراطية "الانظمة الحاكمة المنطقة [2] وفي تقرير صادر عن "خدمة ابحاث الكونغرس هي هيئة ابحاث غير حزبية تابعة للكونغرس الامريكي نشر عن حقيقة الالتزام الامريكي بنشر الديموقراطية في العالم العربي ككل ويربطها بصعود الحركات الاسلامية واستفادتها سياسيا من التحولات الديموقراطية ،حيث يقول التقريران علاقة امريكا بالإسلاميين في الشرق الاوسط قامت عام 1979م على اساس معارضة صعودهم .لما يترتب عن ذلك من تحد لمصالح امريكا و على راسها حماية اسرائيل والنفط والتعاون العسكري مع دول المنطقة .و بعد 11 سبتمبر 2001 اكدت الولايات المتحدة الامريكية من خلال رئيسها جورج

---

[1]- نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية ، مؤسسة وعي للدراسات و الابحاث ، قطر الدوحة، ط2016، ص 177-178.

[2]- عامر خليل ، استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط مرصد الشرق الاوسط و شمال افريقيا الاعلامي2018/10/30 www.mena-monitor.org

بوش ان "فيلم شرق اوسط ديموقراطي سيكون اقل هشاشة امام قوى التطرف "و بهذا اصبح نشر الديموقراطية في العالم العربي احد ركائز الحرب على الارهاب، اذا راى بوش ان نشر الديموقراطية واشراك الشعوب المسلمة العربية بما في ذلك قوى المعارضة في الحياة السياسية سيؤدي الى نبذ الى نبذ الجماعات العنيفة و الراديكالية و سيزيد قوة المعارضة واقعيا [1]

ويقول كارل جيرشمان –عضو الهياة الاستشارية الامريكية لنشر الديموقراطية –بان المجتمعات محكومة من قبل كتلتين رئيسيتين:

الاولى: تتمثل التي تحمل طابع الديكتاتورية القمعية، و تحاول قمع اي معارضة قد تهدد استقرارها او تحجم نفوذها، والكتلة الثانية الجماعات الاسلامية التي تحاول من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة الترويج لا فكارها و اطروحاتها .فالحكومة تقوم باجراءات وممارسات و قوانين خوفا من صعود الاسلاميين و الجماعات الاسلامية ترى مساحة التعبير عن رايها في ظل هذه الانظمة ضيقة .فتلجا للمسجد في ظل غياب ديموقراطية تعبر عن رايها و افكارها [2] .

و يقول تقرير حدمة ابحاث الكونغرس ان ادارة بوش قطعت على نفسها التزاما بتغيير الوضع القائم في الشرق الاوسط التزاما بتغيير الوضع القائم في الشرق الاوسط وسعت لتطبيق هذا الالتزام من خلال عدة اساليب :

- اعطاء قضية الاصلاح العربي مزيدا من الموارد و الأهمية .
- الديبلوماسية الثنائية ومطالبة المسؤولين العرب بالإصلاح.
- التصريحات الرسمية المطالبة بالديموقراطية العربية كخطاب "كوندوليزا رايس" بالجامعة الامريكية بالقاهرة يوليو ،تموز 2005 .

اطلاق عدة برامج و مبادرات امريكية ودولية لدعم برامج نشر الديموقراطية في العالم العربي مثل مبادرة الشراكة الشرق اوسطية التي تدعم من خلالها الخارجية الامريكية

---

[1]- علاء بيومي، سياسة امريكا لنشر الديموقراطية .....معضلة الاسلاميين www.aljazeera.net

[2]- قصي احمد حسني حامد ، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث تحول ديموقراطي في فلسطين ، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نابلس ، فلسطين 2008 ، ص 80 .

بعض منظمات المجتمع المدني العربية ،و مبادرة الشرق الاوسط و شمال افريقيا التابعة لمجموعة دول الثماني و سعيهم لدعم الليبيرالية السياسية و الاقتصادية في الشرق الاوسط.

وجاءت الحرب على العراق لتؤكد الالتزام الامريكي بنشر الديموقراطية في العالم العربي [1]

و في دراسة اصدرها معهد "كارينجي للسلام" و هو من اهم مراكز الفكر الامريكي اجراها "جراهام فوللر " حول "مستقبل الاسلاميين الديموقراطية في الشرق الاوسط يقول: ان التجربة الديموقراطية في الدول العربية لا يمكن بوصفها بالديموقراطية ما عدا لبنان وهو يعني كلمة ديموقراطية القدرة على تغيير السلطة اي الرئيس من خلال انتخابات نزيهة ،و يضيف انه هناك علامات مشجعة تاتي من اليمن والبحرين و الاردن والكويت والمملكة العربية السعودية وعدم وصول دول الشرق الاوسط الى ديموقراطية هو راجع الى النظر في الحركات الاسلامية التي لا تجد مجال للتعبير عن اتجاهاتها ،لذلك جاء تقرير التنمية البشرية في العالم العربي و الذي صدر عام 2002 والذي اعتمدت الولايات المتحدة عليه لتدعيم حجتها لإصلاح الشرق الاوسط حاجة المجتمعات العربية لإصلاح انظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والى ارساء الحريات السياسية والثقافية و الاقتصادية واعطاء دور اكبر للفئات المهمشة في المجتمع مثل الحركات الاسلامية من المشاركة في الحياة السياسية و ضمان حرية الراي و التعبير فيها [2] .

لكن استمرار ضغط الولايات المتحدة الامريكية لدول الشرق الاوسط على نشر الديموقراطية قد يدعم فعلا صعود الجماعات الاسلامية سياسيا والتي تتبع في مواقفها المعارضة على السياسات الأمريكية، كما صعودها سيؤثر سلبا على علاقة امريكا بالنظم العربية وبالتالي تعاونها على الحرب على الارهاب. وهنا ظهر جدل حول ما إذا كانت

[1]- علاء بيومي ، مرجع سابق.

[2]- قصي احمد حسن حامد، مرجع سابق ، ص81.

"المخرجات السياسية لأي عملية "اصلاح سياسي حقيقي "بالشرق الأوسط ستكون لصالح امريكا وهو ما دفع لظهور ثلاث مواقف رئيسية:

موقف يدعو الى الشك في الاسلاميين "كل الاسلاميين اصوليين معادون للديموقراطية والغرب بطبيعتهم" و بالتالي يجب التعامل مع حركات المجتمع المدني العلمانيين.

يدعو للعمل مع الجماعات السياسية غير العنيفة.

يدعو الى التعامل الانتقائي مع الجماعات الاسلامية غير العنيفة. [1]

من خلال ما تقدم نلاحظ ان سعي الولايات المتحدة الامريكية لنشر الديموقراطية في الشرق الاوسط جاء لهدف دحر الانظمة الديكتاتورية و فتح مساحة اكبر للديموقراطية و لكن في المقابل تطبيقه قد يصعد حركات اسلامية متطرفة للحكم مما يخلق ديكتاتورية اخرى اكثر عداء لأمريكا و مهما كان الهدف حسب الادارة الامريكية نبيل الا انه لا يخول لها التدخل العسكري المسلح مثل ما فعلت في افغانستان و العراق فكيف تدعو لتقبل الراي الاخر و السلمية وفي المقابل تقوم بالعنف لغرض ما تراه هي صحيحا فبرأي الباحثين فان عراق صدام الديكتاتوري افضل بكثير حالا من عراق بعد الحرب الغزو الامريكي.

الفرع الثالث: مكافحة الارهاب

رغم وجود عدم اتفاق من الباحثين و الاداريين في حقل العلاقات الاولية لمصطلح الارهاب و ذلك بحسب توجهاتهم السياسية و الايديولوجية الا انه هناك محاولات لتقريب مفهوم الارهاب و منها العالم thorntonتورنتو يقول "الارهاب هو استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التاثير في السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية ينتج عنها استخدام التهديد والعنف و عرفه احمد التل :ان الارهاب بمحتواه المادي و المعنوي هو وجود فعل منظم من افعال التهديد و العنف التي تسبب فزعا او رعبا من خلال عمليات الاغتيال او حجز الرهائن او اختطاف الطائرات او التفجيرات او الخطف وغيرها من الممارسات التي تولد الفزع او العنف. [2]

---

[1]- علاء بيومي ، مرجع سابق.

[2]- رشا عدنان محمد ، دور الارهاب في اعادة صياغة العلاقات الاوروبية قسم العلوم السياسية، جامعة موتة ، مذكرة ماجستير ، الاردن 2007 ، ص20.

و يعرفه عبد الوهاب الكيالي عن الموسوعة السياسية بانه "استخدام العنف غير القانوني او التهديد به باشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب بهدف تحقيق اغراض سياسية " وكذلك رجاء في كتاب المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية بان "الارهاب هو استخدام العنف او التهديد باستخدام العنف لتحقيق اهداف يمكن التعرف اليها .

كما عرفته لجنة الارهاب الدولي التابعة للامم المتحدة بانه عملا من اعمال العنف الخطيرة يصدر عن فرد او جماعة بقصد تهديد مجموعة من الاشخاص او التسبب في اصابتهم او موتهم سواء كان يعمل بمفرده او الاشتراك مع افراد اخرين ويوجه ضد الاشخاص او منظمات او مواقع حكومية او ضد افراد الجمهور العام دون تمييز او بين مواطني الدول المختلفة. [1]

اما في الفقه القانوني العربي فلقد جاء تعريف الارهاب مرتكزا على الاستعمال غير المشروع للقوة، وعرف الفقهاء الارهاب بانه كل اعتداء على الارواح والاموال والممتلكات العامة او الخاصة بالمخالفات لاحكام القانون الدولي العام وأضاف بأن الارهاب اصطلاحا هو كل عمل منظم للعنف لتحقيق هدف سياسي غير مشروع مثل حوادث الاعتداء الفردية او الجماعية التي يقوم بها افراد او مؤسسات بممارستها على المواطنين الامنيين وخلق جو منعدم الامن مثل خطف الرهائن وممثلين الديبلوماسيين ووضع المتفجرات في اماكن المدنيين او في وسائل النقل العامة او التحريب وتغيير مسار الطائرة بالقوة.[2]

من كل هذه التعاريف نستنتج ان الارهاب باشكاله المختلفة وميادين تطبيقه المتعددة يشترك في نقطة العنف و احداث الالم سواء نفسي او جسدي اما بالرجوع لنظرة الولايات المتحدة للارهاب فنرى انها و قبل 11 سبتمبر و مع مجيء بوش الابن للحكم كانت تعتبر الارهاب هي الدول التي تعارضها مثل العراق، ايران، كوريا و ذلك منذ 1981بقيادة الكسندر هيج وزير الخارجية انذاك كما انها كانت تنظر للارهاب بانه ليس مصدر تهديد لها

[1]-عفاف محمد ، اسماعيل المليجي ، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الارهاب، دراسة حالة داعش في عهد أوباما المركز الديموقراطي العربي www.politics-dz.com

[2]- رشا عدنان محمد مرجع سابق ص22.

لذلك طبقت استراتيجية الردع ة الاحتواء والتصرف بشكل فردي دون الاستعانة بالحلفاء والاصدقاء لكن احداث 11 سبتمبر غير السياسية الخارجية الامريكية وغير استراتيجيتها للتعامل مع الدول، فقد عمل تيار المحافظين الجدد تحت امراة و الابن على استغلال الاحداث لبسط الهيمنة الامريكية في العالم و اعادة صياغة نظام جديد عالمي وفق مبادئ واسس جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الامريكية ومنها شنها حرب على الارهاب في اطار حروب استباقية في اي مكان من العالم يهدد امنها و استقرارها واعتمدت على استراتيجية الامن لبقومي الامريكي، و الانتقال من سياسة الردع و الاحتواء الى الحرب الوقائية [1] و في حطاب له قال بوش الابن بعد احداث 11 سبتمبر " اليوم تجد جميع القوى العظمى في العالم اننا نقف في نفس الخط، توحدنا الاخطار المشتركة للعنف الارهابي والفوضى الارهابية، سوف نبن الولايات المتحدة الامريكية على هذه المصالح المشتركة لتعزيز الامن العالمي. كما توحدنا ايضا وبشكل متزايد القيم المشتركة تجري في روسيا عملية تحول واعدة تهدف للوصول الى مستقبل ديموقراطي ة لتصبح شريكة في الحرب على الارهاب ويكتشف الزعماء الصينيون ان الحرب الاقتصادية هي المصدر الوحيد للثروة القومية " و ترى الولايات المتحدة الامريكية أن الاخطار المتمثلة في الاعمال الارهابية تعمل على توحيد الدول العظمى و ان محاربة الارهاب تبني المصالح المشتركة لتعزيز الامن العالمي[2] .

قبل 11 سبتمبر كما قلنا سابقا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نفسها في إدارة إستراتجيتها لكن بعد 11 سبتمبر أصبحت تعمل في حربها علي الإرهاب مع التحالفات الدولية والتي تعطيها مزيد من المشروعية و الدعم، رغم أنها تتخلي كليا علي التفرد في العمليات الدولية، وحاولت دائما إقناع العالم بأن آليات التفرد قد تساهم في تحقيق المصلحة الجماعية أو الخير العالمي فسعي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا الى تغيير أنظمة الحكم في الدول المارقة يحقق المصلحة الحيوية والعاجلة للجماعات الدولية.

---

[1]- عفاف محمد المليحي ، مرجع سابق.

[2]- زينب عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص817 .

مثل حربها على العراق وأفغانستان ضد الحكم الدكتاتورية من أجل مكافحة الإرهاب سوف يخلق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل.

أما فيما يخص التحالفات فجاء في الخطاب الأمريكي حول دور الناتو الجديد ما يلي: أن المهمة الجديدة للناتو ستبح مكافحة الإرهاب الدولي، والتصدي للمخاطر الدولية، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل.

وهنا إشارة للحرب علي العراق بحجة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، وفي إطار مكافحتها للإرهاب دائما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية كل وسائلها المتاحة وجعلته هدفا استراتيجيا لسياستها فعملت على الضغوطات الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية والتهديدات لأنها اعتبرت من يعارض سياستها فهو عدو لها وللعالم وحليف للإرهاب، فعملت على حشد دولي كبير من حلفاؤها وأعدائها السابقين من اجل ضمان مواجهة العدو الجديد إلا وهو الإرهاب، وبالفعل قامت بتحديد أسماء الدول والمنظمات الإرهابية والمتعاونة مع الإرهاب واستعانت بقرارات صادرة من المنظمة الأممية خاصة قراري 1373/1368 التدخل في أفغانستان تحت مبرر الدفاع الشرعي ثم العراق واستعملت في دلك التدخل العسكري المباشر مستعينة بقوتها العسكرية

وهذه الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تشن حربا على العراق واتهامها بالدولة الإرهابية نجد مايلي:

- صلة العراق بتنظيم القاعدة المتمركز في العراق.
- أن العراق يدرب الإطارات الإرهابية في أرضه.
- حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل وامتلاكه البرنامج والمعدات وآلات إنتاج وتطوير.
- وخلال عام 2002 أطلق بوش تسمية محور الشر على كل من كوريا الشمالية ايران والعراق وقد صاحبه موافقة الكونغرس والأمم المتحدة على استعمال القوة ضد العراق وقد.

جاء غزو العراق 2003 رغم معارضة كل من فرنسا ألمانيا وروسيا وعدم العثور على اسلحة الدمار الشامل ،و ما ترتب عن هذا الغزو من تعذيبات في السجون و اختراقا لحقوق الانسان مثل فضيحة سجن ابو غريب 2004 و تصاعد وتيرة الحرب او العنف في العراق و ايضا في فلسطين من سقوط العشرات الالاف من القتلى و حالة الاغتصاب و التشرد و التدهور الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي صاحب هذا الغزو الامريكي – البريطاني في العراق [1]

و في اطار حربها على الارهاب اعدت ادارة الرئيس جورج بوش الابن استراتيجية الامن القومي و التي تم تعميمها في شهر ايلول 2002 و قبل التطرق لاهم ما جاء فيها نحاول معرفة ما نقصد بالامن القومي : وهو ضمان بقاء الدولة و امنها و استقلالها و قد كان مرتكزا على الامن العسكري و مواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية و التدخل السياسي من بقية الفواعل ،ليطال الامن ضمان جميع المصالح الشرعية للدولة اينما كانت وبكل انواعها، وكذا حماية قيم الدولة و نمط معيشتها، ولتحقيق هذا الهدف تتم تعبئة كل الوسائل الاقتصادية و العسكرية و الديبلوماسية و الثقافية القيمية اي ان هذا المفهوم توسع ليشمل ابعادا جديدة كالبعد الاقتصادي، المجتمعي البيئي و الثقافي وحسب الجيش الامريكي فانه يعرف الامن القومي كما جاء في كتاب "الجغرافيا الحلم العربي –جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا "فان يقول ان الامن القومي هو :مصطلح يشمل الدفاع الوطني ،و العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ،و بشكل خاص مواجهة اي تهديد داخلي او خارجي للوطن ظاهرا مان او باطنا. [2]

أهم ما جاء في الاستراتيجية الامريكية للأمن القومي 2002 :

1/ كشعور مشترك و دفاعا عن النفس ستتصرف الولايات المتحدة الامريكية ضد هذه التهديدات الظاهرة قبل ان يكتمل تكوينها .

---

[1]- نور الدين حشود، الاستيراجية الامنية الامريكية بعد الحرب الباردة ،دفاتر السياسة و القانون العدد التاسع ، جوان 2013، ص392.

[2]- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية و السياسية و الاقتصادية، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية ، ص184.

2/ ان الولايات المتحدة تسيطر على مكامن التأثير في العالم محاطة بالايمان بالمبادئ الحرية و قيمة المجتمع الحر.

3/ ان موقع الولايات المتحدة الامريكية في هذا المكان يجعل بامكان ان تسخر قواها من اجل ترقية موضوع الموازنة في القوى المطعم بالحرية .

4/ ان الولايات المتحدة الامريكية تقاتل حربا ضروسا ضد الاهاب عبر العالم باسره فالعدو ليس نظاما سياسيا واحدا و محددا او شخصا بعينه او دينا او ايديولوجية معينة، و الصراع و الحرب ضد الارهاب هو صراع مختلف عن اي صراع خضناه تاريخيا

5/ اولوياتنا هو تمزيق و تحطيم المنظمات الارهابية التي هي في امتاع متعددة من العالم و مهاجمة قادتها و قياداتها، و السيطرة على اتصالها، و اساليب الدعم المادية و المالي لها "

6/ التركيز المباشر سيكون على المنظمات الدولية او اية دولة تدعم الارهاب وتموله او الدول التي تستعمل اسلحة الدمار الشامل او تعقد النية لذلك

" ان الدفاع عن الولايات المتحدة والسعب الامريكي و عن مصالحنا في الداخل او الخارج تتحقق من خلال التعرف على الخطر وتحطيمه قبل ان يصل حدودنا

7/ ان مصدر قوتنا يأتي مما نستطيع ان نفعل بهذه القدرة وهي النقطة التي يبدا عندها امننا القومي[1]

والملاحظ ان استراتيجية الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط واتخاذها لذريعة لمكافحة الارهاب كسب للتدخل قد بقي ثابتا في الادارة الامريكية رغم تغير الرؤساء و طريقة العمل بذلك فمن جورج بوش الذي اعلن الحرب على الارهاب في اطار حروب استباقية جاءت ادارة اوباما لتعلق في نفس الوقت مواصلتها في محاربة الارهاب خاصة في منطقة الشرق الاوسط اعلن في 2014/2/11 عن اهداف استراتيجية حيث قال :"هدفنا واضح :سنضعف تنظيم الدولة الاسلامية سندمره في نهاية المطاف واضاف "سنواصل الاعتماد على قدرتنا في مجال مكافحة الارهاب و العمل مع شركائنا ،سنضاعف جهودنا لقطع

[1]- مؤيد حمزة عباس ، الاستراتيجية الامريكية في منظمة الشرق الاوسط بعد 11 ايلول 2001 جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية 2012 ص12.

مصادر التمويل للدولة الاسلامية" ة تحسين استخباراتنا و تعزيز دفاعاتنا ،و التصدي لعقيدتها المشوهة ،و ضبط تدفق المقاتلين الاجانب الى الشرق الاوسط، و منه خلال اسبوعين سأتراس اجتماعا لمجلس الامن لتعبئة المجتمع الدولي لدعم هذا الجهد. [1]

كل هذا ضمن اطار استراتيجية الدولة التقدمية مع الحفاظ على الحروب الاستباقية.

وربط مكافحة الارهاب بالدولة الاسلامية كتنظيم او الاسلام السياسي سبقه اعلان خطاب 2002 الامن القومي اي انه ليس وليد اعلان استراتيجية 2014 رغم ان الادارة الامريكية تنفي ان تكون حربها ضد المسلمين فباعتقادها هي معرفة افكار و ليست معركة ديانات حيث يقول: " يواجهنا الارهابيون الدوليون باستغلال الدين الاسلام العظيم لخدمة رؤيتهم السياسية العنيفة [2] وفي اطار حربها على الارهاب يواجه الاستراتيجيون الامريكان عدة مشاكل على المستوى الاقليمي الشرق الاوسطي و هي :

1- **مع ايران:** فوجود القوى السياسية الشيعية المسلحة في لبنان و العراق سوريا يعيق العمل الامريكي و تحالفها في المنطقة و رغم محاولة عزله ايران الدولي و فرض عقوبات عليها بسبب الملف الايراني لانه لم عملها الايديولوجي و المتمثل في بناء دولة شيعية اقليميا و دعمها للجماعات والاقليات الشيعية مثل الحوثيين في اليمن و هو ما خلق صراع بين اليمن و السعودية و حلفائها

2- **مع سوريا:** زيادة العمل الارهابي بين سوريا و العراق جعله ذا طبيعة اقليمية و دولية، مما دفع النظام السوري للعمل على توجيه الراي العام الدولي يركز على محاربة الدولة الاسلامية و غض النظر عن تغيير النظام السوري "دمقرطته" و يحاول جعل التحالف مع ايران و مع حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن قضية تحالف لمحاربة الارهاب

3- **مع تركيا:** هناك اختلاف بين تركيا و الولايات المتحدة الامريكية حول المسالة السورية بسبب دعم الاخيرة للنظام السوري ايضا دعم بعض الجماعات الانفصالية بالأسلحة ليس من امريكا فحسب مثل القوات البشمركية في كردستان ،في العراق ،و دعم

---

[1]- رعد قاسم صالح ،الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب عام 2014 الاهداف و المحددات و الادوار ،مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية ،العدد3،2017 ص468.

[2]- مؤيد حمزة ، مرجع سابق، ص16.

الميليشيات المسلحة في الكردية في سوريا فبين كرد جنوب العراق و شمال سوريا سيؤدي الوضع الى زيادة نفوذهم و مطالبهم مما يؤثر على الكرد في تركيا و مطالبتهم بالانفصال ،مما ادى بتركيا الى دعم المعارضة السورية و بناء معسكرات تدريب لها "عناصر الجيش السوري الحر" ضد نظام الاسد و ايضا التخوف من الشيعية في ايران و بسط نفوذها على المناطق الحيوية اضافة الى الاردن ووجودها ضمن منطقة ارهابية و مشكلة اللاجئين ايضا مصر تعرضها لهجومات من طرف الدولة الاسلامية دفعها لتشكيل تحالفات عسكرية ضدها فهي حليف دائم لامريكا لكنها على خلافات مع تركيا و قطر بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية و ايضا شرعية نظامها السياسي ،ايضا مشكلة ايران و الامارات حول الجزر الثلاث [1] .

4- دون أن ننسى انتشار تنظيم داعش وسيطرته على المنطقة وخلق مزيدا من الفوضى و لا استقرار

الشكل رقم 3 توزيع تنظيم داعش في منطقة الشرق الاوسط

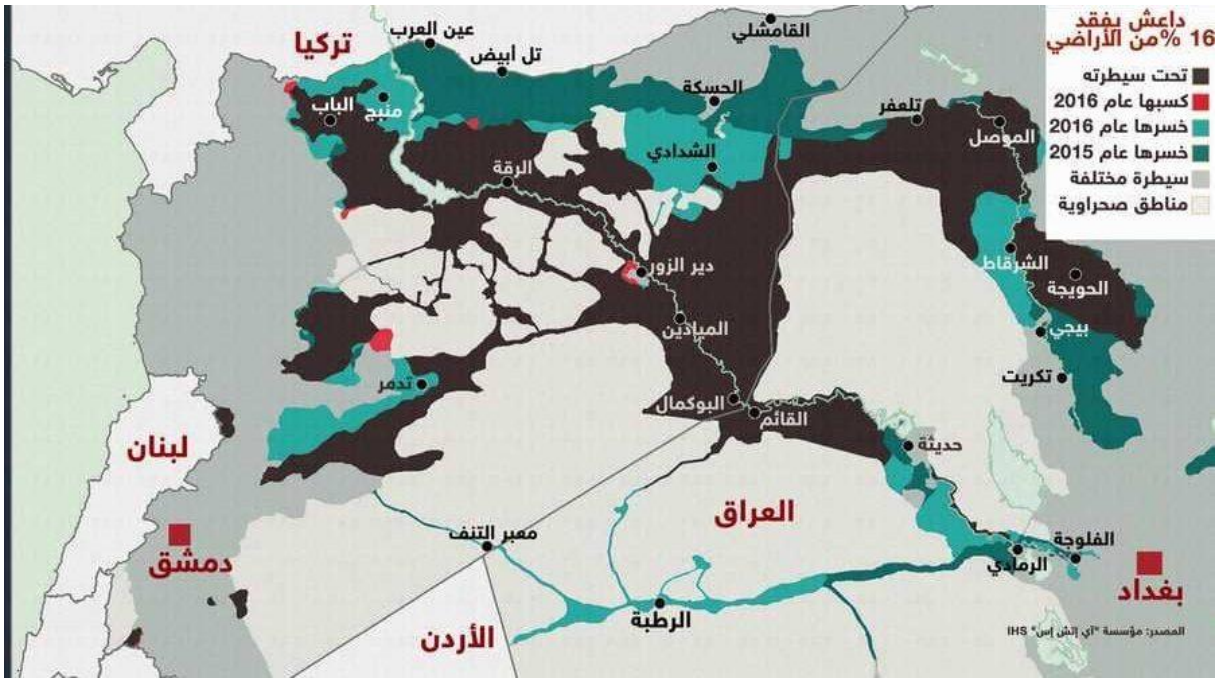

المصدر: أنظر الموقع https://www.politics-dz.com-

[1]- رعد قاسم صالح، مرجع سابق، ص479-480.

اذن بين اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية لذريعة الحرب على الارهاب وبين ما تحتويه منطقة الشرق الاوسط من مميزات تجد انه بدل من ان تحارب الارهاب و تقرر السلام و الامن الدوليين فقد خلقت ارهابا جديدا في المنطقة بين دعمها لأنظمة معينة رغم التأكيد على امتلاكها السلاح الكيميائي مثل سوريا، ودعمها للنظام في مصر النظام العسكري على حساب النظام الشرعي واتخاذها الوسيلة العسكرية لتغيير انظمة معينة مثل افغانستان و العراق و ليبيا بحجة واهية مثل امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثاني : المبررات الغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الامريكية بعد 11 سبتمبر:

في هذا المطلب سوف نتكلم عن المبررات غير المعلنة من طرف الادارة الامريكية و التي استعملتها كوسيلة للتدخل في منطقة الشرق الاوسط بعد الاحداث الاخيرة من 11 سبتمبر 2001 و هذه المبررات او الاسباب تتمثل في ثلاث فروع و هي:

الفرع الأول: النفط

الفرع الثاني: حماية امن اسرائيل

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية

و بالبداية ستكون مع العنصر الأول و هو :

الفرع الاول :النفط

يعد النفط او يعرف بالذهب الاسود او الزيت الخام و هو مادة سائلة لزجة ذات كثافة تتراوح درجات لونها ما بين الاسود المائل للاخضرار و تعتبرها مادة قابة للاشتعال يتم استخلاصه من الطبقات العليا من القشرة الارضية و هو خليط من الهيدروكربونات المعقدة و الالكانات الكيميائية و اظهرت الاحصاءات العالمية بان النفط من اهم مصادر الطاقة الاولية و اثمنها و تعد الولايات المتحدة الامريكية الاولى عالميا من حيث الاستهلاك بمعدل ثمانين مليون برميل بشكل يومي و يمتاز بسهولة النقل والتخزين ورفع مستوى الاقتصاد العالمي.[1]

[1]- ايمان الحياري ،تقرير عن النفط ، جانفي 2016 www.mawdo3.com

ويعد المبحث عن مصادر الطاقة العامل المحرك في توجه الادارة الامريكية و من اهمها النفط ففي هذا السياق قال سبنسر ابراهام Abrahamوزير الطاقة لجنة العلاقات الخارجية لا لكونغرس في جوان 2002 انه صار من الضروري على الولايات المتحدة من ان توسع مصادرها من الطاقة و ان تنوع انماطها و تحمل الولايات 53 /من احتياجاتها من المصادر الخارجية و يتوقع ان ترتفع الى 62 % عام 2020 .[1]

ويحتل الشرق الاوسط مكانة مرموقة في اسواق الطاقة من الغاز الطبيعي و النفط و غيرها من مصادر الطاقة و تبلغ حصة المنطقة حوالي 69/ من اجمالي 1050 بليون برميل من احتياطاتت النفط وحوالي 50/ من الصادرات .ومن اجل زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط في بلدان شرق الاوسط اقامة دول المنطقة سواء منفردة او بالتعاون مع شركات نفط عالمية باقامة معامل تكرير خاصة بها عام 2001 بمعدل 10/ من الطاقة العالمية الكلية التي تبلغ 82 مليون برميل يوميا وحوالي 30/من مجموع المبادرات العالمية من المنتوجات المكررة [2] ويقول زيجينو بريجيسكي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية و مستشار الامن القومي في عهد كارتر ان من ضمن المصالح الحيوية القومية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط وامن الطاقة باعتباره يحتوي على اكثر 50/ من احتياطات البترول والغاز في العالم، ومن المؤكد ان الغرب سيزداد اعتماده على مصادر الطاقة في الشرق الاوسط، وتأمين الطاقة مصلحة حيوية مثل ضمان ان تضل مصادر البترول و الغاز في متناول اليد بحرية بغير قيود على توريدها او تذبذب بها في الاسعار و بالتالي ضمان تدفق البترول يعد من المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة. [3]

---

[1]- بهولي لبنى، النزاعات الاجتماعية المتاصلة في افريقيا –جنوب الصحراء ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم الاسلامية ، 2018 ص232.

[2]- برايت اوكوغو ، الشرق الاوسط و شمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة ،صندوق النقد الدولي 2003، ص 12،11.

[3]- خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ،كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة الخرطوم مذكرة ماجستير، ص71.

الشكل رقم 4 النفط في الشرق الاوسط

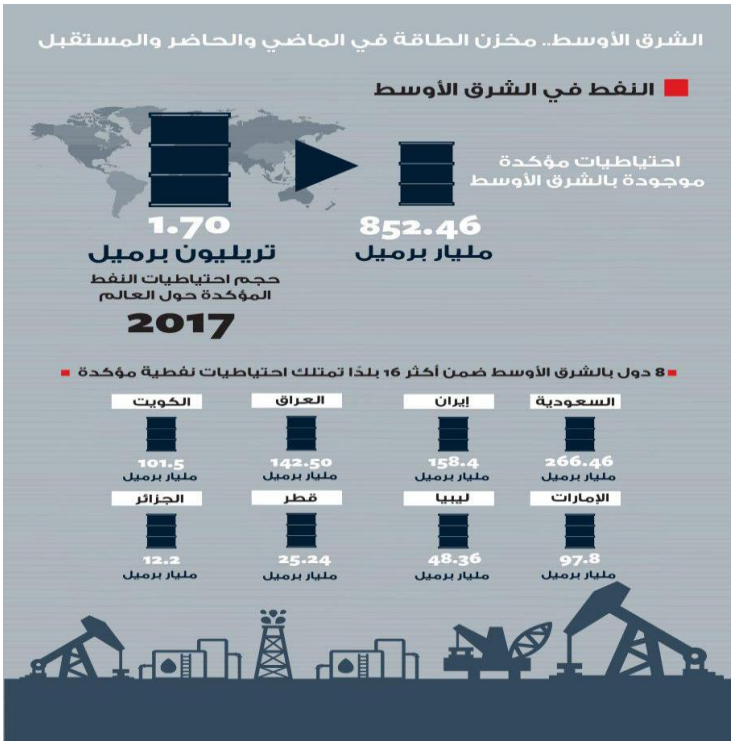

المصدر:أنظر الموقع https://www.sasapost.com/the-middle-east-controls-the-worlds-energy/

ويعد النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو سلعة سياسية بالدرجة الأولى قبل أن يكون سلعة إقتصادية، وتهتم أمريكا بالمنطقة من الناحية السياسية بسبب ما تحويه من إحتياطي النفط والذي يبلغ ثلثي الإحتياطي العالمي وإحتياط العراق وحدة من النفط يؤهله لأن يحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الإحتياط العالمي، وهي المرتبة التي تحتلها المملكة العربية السعودية بإحتياطي خام 272 مليار برميل وتحتل الكويت 89 مليار برميل والإمارات العربية حوالي 36 مليار برميل بينما الولايات المتحدة تملك فقط 22 مليار برميل، مع العجز عن إيجاد مصادر للطاقة أخرى بديلة للنفط من حيث الكلفة والسهولة في الإنتقال [1] .

[1]- حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كلية الآداب جامعة طرابلس محاضرات، ص 7.

الشكل رقم 5 الغاز في الشرق الاوسط

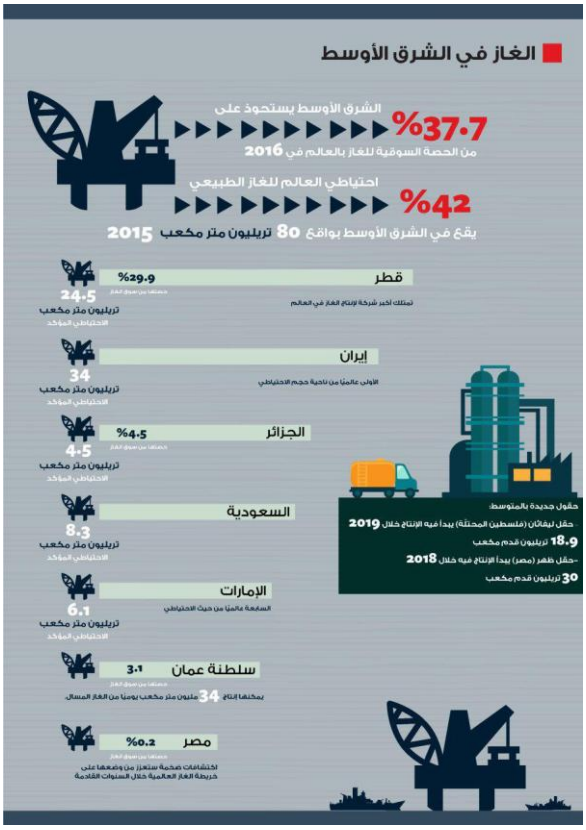

المصدر: أنظر الموقع http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=43629

وهذا ما يفسر إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرط الأوسط فأصغر دولة فيها تمتلك إحتياطي خام أكبر من الولايات المتحدة ونظرا لمكانة العراق النفطية سواء من الإنتاج أو الإحتياط سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على آبار النفط العراقي يقودها إلى السيطرة في نفط المنطقة ككل والتحكم في موازين القوى الإقتصادية، مما يجعلها تهيمن على لأسواق البترول العالمية إنتاجا وتسويقا وتسعيرا وتوزيعا، في هذا الصدد صرّح مستشار الرئيس بوش للشؤون الإقتصادية "لورانس ليندساي" قبل الحرب على العراق قائلا: " إن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشنّ هجوم عسكري

واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الإقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في ظل نجاح الحرب"[1] .

وفي تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية حددت قائمة بأهم الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط وفيها:

1- ضمان تدفق النفط للشرق الأوسط بأسعار معقولة إلى السوق العالمية.

2- حماية أرواح وممتلكات المواطنين الأمركيين في المنطقة.

3- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.

4- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية [2] .

وذلك ما يبنه الشكل التالي:

الشكل رقم 6 نسبة توزيع احتياطات النفط في العالم

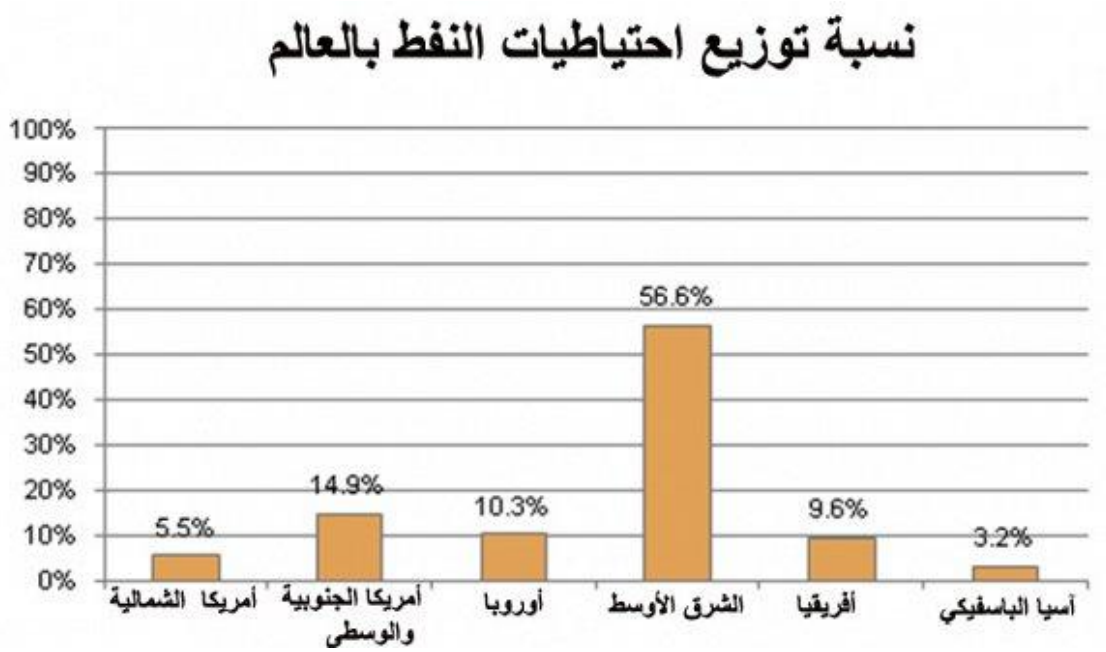

المصدر: أنظر الموقع http://www.alriyadh.com/780665

وليس الحرب على العراق هي فقط المثال الحي على أن الحرب كان بسبب أبار النفط ونجد أيضا الهجمات الأمريكية على ليبيا والنزاع في السودان هي أيضا دول نفطية بإمتياز

---

[1]- مثامر إسماعيل ، شاهر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 الهيئة العامة الثورية للكتاب قضايا أمة، ص 223.

[2]- حسين سالم مرجين، مرجع سابق ، ص 16.

وسعت الإدارة الأمريكية إما للغترتن الحربية عليها أو خلق نزاع وتقسيم البلاد مثل ما حدث في السودان والولايات المتحدة من أجل سيطرتها على المنطقة نفطيا تطبق نوعين من الإستراتيجية أولها خلق النزاع والحروب لتفتيت البلد والسيطرة على المراكز الإقتصادية الحيوية مثل النفط والثانية محاولة السيطرة على النزاعات والمراعات في المنطقة والعمل على عدم تأثر مصالحها الحيوية مثل ضمان إستمرار تدفق النفط لأن النزاعات ستؤدي إلى تعطيل حرية الملاحة في الممرات الحيوية التي تنقل النفط لذلك تسعى إلى تطبيق مبادئ السلام وفضّ النزاعات عن طريق التسويات السلمية [1] .

فالولايات المتحدة بدأت بالسعي لخلق بؤر مناسبة للصراعات الإقليمية ومن تم التدخل في إدارتها حتى تصل إلى غرض الحلول المناسبة لها يخدم مصالحها بالإضافة إلى فرض أساليب جديدة ترشح منطق القوة في العلاقات الدولية فمثلا في المجال الإقتصادي تعمل على نشر مفهومها للحرية الإقتصادية، والعمل على إلغاء الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق المالية والمديونية عبر صندوق النقد الدول حتى تتحكم في سياسات العامة للدول ومنح القروض المشروطة سياسيا والتدخل في عالم الإتصالات وثقافات الشعوب وترويج قواعد السلوك والثقافات والقيم الأمريكية للتأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم للذهاب لتبني التوجه الأمريكي العالمي [2] في تقرير قدمه أنتوني زيني قائد المنطقة العسكرية الأمريكية في تقرير مقدم إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ قال: "إن على رأس المصالح الأمريكية" في المنطقة تحقيق السلام الإقليمي، وضمان الوصول الأمني لمصادر الطاقة في منطقة الخليج"، فهي تعمل عللا فض النزاعات ليس من أجل تأمين السلام والأمن الدولي ولكن لتضمن بقاء مصالحها ومصالح حلفاؤها الرئيسي في المنطقة [3] .

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن النفط يعدّ عاملا رئيسيا بل ومحوريا لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأنه كان السبب الرئيسي غير المعلن

---

[1]- خديجة محمد صالح، مرجع سابق ، ص 71.

[2]- سعد شاكر شلبي ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2013 ، ص 229.

[3]- خديجة محمد ، صالح مرجع سابق ، ص 71-72.

لجملة التدخلات والتي خلقت حروب ونزاعات في المنطقة لا تنتهي، وذلك لما يمثله النفط من مفتاح إستراتيجي لكل إقتصاد.

الفرع الثاني: حماية أمن إسرائيل:

تعد إسرائيل الحليف الدائم والقوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتعرف أيضا باللوبي الصهيوني أو اليهودي ومعنى اللوبي أنها جماعة ضغط ومن التي تعتبر من أركان الشورية والديمقراطية مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديموقراطية ويقع بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وهو يلعب دور الوسيط بين الشعب من جهة وبين الحكومة والبرلمان [1] ويعدّ ضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة، نظرا لموقعها الجغرافي من جهة والذي يجعلها قاعدة إنطلاق مثالية للقيام بأي عملية في أي مستوى وإتجاه كما يمكن الوصول إليها عن طريق البحر عبر البحر الأبيض المتوسط.

ومثال على ذلك مشاركة إسرائيل في حرب الخليج بعمليات عسكرية، أيضا العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تدعمت أكثر في عهد كلينتون ولم تتأثر العلاقة بينها مع إنتهاء الحرب الباردة مما يؤكد أن هذه العلاقة ليست مبنية على إعتبارات إستراتيجية عسكرية فقط بل هي تمتد لتكون علاقة قيم مشتركة وثقافة وهو ما عززته جماعات الضغط اليهودية في أمريكا ونفودها الكبير وإمتلاكه للقوة المالية حيث تقوم بتعزيز هذا الترابط الأمريكي إسرائيلي عبر وسائل الإعلام الأمريكية وأيضا الضغط على الإدارات الأمريكية من أجل حماية أمن إسرائيل ومصطلحها في المنطقة وتأكيد التقارب بكل أنواعه لدرجة أنه أحيانا يصبح يعبر عن هوية واحدة وإيديولوجية موحدة، وذلك قبل نشأتها السياسية حتى 1948 [2] وهذا الدعم اللا مشروط قد أثر على الصراع العربي الإسرائيلي والتوجه العام له خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث قامت الإدارة الأمريكية بضم فصائل فلسطينية تحررية إلى قائمة المنظمات الإرهابية وإستعمال حق الإعتراض والتهديد داخل مجلس الأمن لمنع إرسال

---

[1]- إيناس شيباني ، السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الأب والإبن ، مذكرة ماجستير كلية الحقوق جامعة باتنة 2010 ، ص 111.

[2]- نافد أبو حسنة السمات ، الجيو إستراتيجية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط 2017/06/18.

قوات لحماية الفلسطنيين وتشكيل لجنة تقصي الحقائق في جرائم الإحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأيضا توقيع بوش الإبن لقرار مجلس الكونغرس القاضي بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ليصبح قانون ساري المفعول [1] وأيضا تقديم الدعم المادي والعسكري لإسرائيل والإلتزام الأمريكي حيال هذا الأمر هو إلتزام جدي للغاية كما أن التنفيذ العالمي معلن فالمساعدات العسكرية التي تتلقاها إسرائيل من أمريكا ضخمة للغاية وكذلك إقتصاديا وهناك من ذهب إلى القول إن الإقتصاد الإسرائيلي إقتصاد متعيشا على الولايات المتحدة الأمريكية، وحماية إسرائيل ليس من جهة فلسطين فحسب بل من كل دولة تعلن عداءها لها، أو يقاوم عدوانها وقد حدد "مالكوم كير" جملة مبادئ تشكل الثقافة السياسية الأمريكية تجاه إسرائيل وهي:

- إسرائيل ليست هدفا لتعهد أمريكي فقط بل هي مصدر قوة ونفع لأمريكا في المجالات العسكرية والسياسية والخلقية.
- إن موضوع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب أن يوضع جانبا عند صوغ تسوية للمشكلة العربية الإسرائلية.
- إن الموضوع الرئيسي متعلق برفض العرب لوجود إسرائيل وذلك راجع إلى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب.
- الحل ليس أمرا أساسيا [2].

وقد عرض بوش رؤيته للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أنه من الصعب العيش بسلام جنبا بجنب بوجود الإرهابيين في إشارة منه إلى جماعات المقاومة المسلحة الفلسطينية حيث قال: "هذا هو ما يجب أن تهدف إليه كل سياسة تبدأ هذه السياسة بإدراك أنه من المستحيل تحقيق تلك الرؤية إذا سمح للإرهابيين بحرية التصرف الكاملة، وينسف العملية برمتها" كما كان هناك توافق إسرائيلي أمريكي من

[1]- زينب عبد العظيم ، مرجع سابق، ص 818.

[2]- اللوبي ما هو وأين وكيف يؤثر www.siironline.org

ضرورة التخلص من الرئيس ياسر عرفات حيث أضاف بوش قائلا: «هناك خطورة هامة إلى أقصى درجة بإتجاه تحقيق رؤية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب وتتمثل في أن يعمل معنا المجتمع الدولي ومن ضمنه العالم العربي لتطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية شفافة تحترم حكم القانون ويكون لها دستور يسمح بتقاسم السلطة، كما تملك مؤسسات دائمة، إن هذا أكثر أهمية من فرد بذاته [1] .

إذن ما يلاحظ أن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى لمصلحة أمريكية منسجمة تماما مع المصلحة اليهودية لذلك نرى هذا التطابق بين البلدين وهذا طبعا راجع كما قلنا للسيطرة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية فهو أحد أهم أجنحة إتخاذ القرار، وصاحب قوة طاغية في الإستراتيجية الأمريكية وفي كل أنحاء العالم ليس القضية الفلسطينية فحسب فهو ومنذ 1887 وهو التاريخ الذي تشكلت فيه أول جماعة ضغط يهودية التي حملت إسم "البعثة العبرية" بزعامة " وليم بلاكستون" وهي متحكمة في زمام السياسة الأمريكية، فنجد أيضا اللجنة اليهودية الأمريكية 1905 في نيويورك والتي من أهدافها حماية وإقرار الحماية لليهود في فلسطين والذي جاء بعده وعد بلفور 1917 من بريطانيا، فهذا النفود اليهودي في أمريكا راجع بسبب الثراء الفاحش لهم فهم أكثر الأقليات ثراءا في العالم ويقوم بدور كبير في السياسة الأمريكية خاصة الخفي منها مثل حكم الحملات الإنتخابية بنسبة 60% من تكاليفها، وكذلك سيطرتهم على وسائل الإعلام الأمريكية وبالتالي توجيه الرأي العام مثل شبكات MBC.CBN.ABC مملوكة ويديرها يهود وجريدة "النيورك تايمز" الشهيرة وأيضا "الواشنطن بوست" "وول ستريت جورنال" كلها تدار وتمتلك من طرف اليهود، دون أن ننسى قوتهم العلمية والثقافية فمعظم الكتب والكتابات من طرفهم ضف إلى ذلك قوتهم الإنتخابية حيث يشاركون بنسبة 90% مقابل 50% من عامة الأمريكان كما أنهم يمتلكون القدرة على التنظيم وتكوين مجموعات الضغط والمجتمع المدني داخل أمريكا.

[1]- حسين سالم مرجين ، مرجع سابق، ص 17-18

كل هذه المقومات جعلت من اللوبي الصهيوني قوة عظمى توجه سياسة أمريكا لصالحها وفي المقابل حماية أمن إسرائيل وضمان هذا الأمن عقيدة في السياسة الأمريكية وتقوم الولايات بموجبه على كل مالها من قوة عسكرية وإقتصادية وحتى أنها توظف مكانها في مجلس الأمم والمنظمات العالمية الأخرى الإقليمية منها والدولية لتمرير القرارات الدولية والإقليمية لخدمة أمن إسرائيل وإستقرارها فتنتسب ما تصف بالهجومات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيل على حد تعبيرها بصواريخ عادية وتضعه ضمن خانة الإرهاب وتصنع قرارات أممية لأستنكار الصواريخ المتطورة الإسرائيلية على العزل الفلسطنيين المحاصرين.

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوى السياسية:

تعمل الولايات المتحدة ضمن أهدافها غير المعلنة للتدخل في الشرق الأوسط وضمن أولوياتها السياسية والإقتصادية والعسكرية على التحكم في خارطة القوى السياسية في المنطقة وتعتمد في ذلك على:

1- **حماية الحلفاء في المنطقة**: منهم الحليف المصري، والتركي، وأيضا مع الحليف الخليجي فرأينا كيف دعمت أمريكا النظام السعودي خاصة في حربها ضد اليمن فأمريكا هي الممول الأول للسعودية من حيث الأسلحة رغم وجود دعوات أمريكية الآن بوقف هذا الدعم، وأيضا تساعد أمريكا السعودية بتقديم مستشارين عسكريين يساعدون القوات السعودية في حربهم ضد جماعات الحوثي، وتزود الطائرات السعودية بالوقود في المهام القتالية من طرف الطائرات الأمريكية [1] ورغم كل الأدلة الدولية والمقدمة من اللجان المحققة ومن طرف الدولة التركية في مسألة مقتل الكاتب والصحفي السعودي جمال خاجقشي ونحو إدانة دولية قامت أمريكا بمنع التصويت الأممي لإدانة الملك بن سلمان طبعا فهو حليف يحكم وإستراتيجي لها مثلها مثل الإمارات فهم يقودون أموال [2] طائلة سنويا بحجة الإستثمارات في أمريكا لكنها ثمن حماية الولايات المتحدة لهم وإبقاء على مصالحهم الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1]- شاهر إسماعيل، مرجع سابق ، ص 59-62.

[2]- رائد صالحة ، سيناتور أمريكي يطالب بوقف مبيعات الأسلحة السعودية أكتوبر 2018.

2- **منع صعود قوى إقليمية ودولية**: من ضمن أساسيات التحكم الأمريكي في المنطقة هو منعها لصعود قوى إقليمية ودولية بالتعاون مع حلفاءها[1] الإستراتجيين مثل الخطر الإيراني والدولة العراقية، فالتطور الذي تعرفه إيران خاصة من خلال برنامجها النووي المتطور الذي لطالما شكل مسألة خلاف أمريكي إيراني في المنطقة وأيضا بسبب الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر الحيوية الثلاث ضف إلى ذلك الخوف الخليجي الحليف لأمريكا من خطر المد الشيوعي الإيراني في المنطقة مثل سوريا والعراق واليمن وأيضا الخوف من تغلل هذه الجماعات إلى دول الخليج ومن القوى الدولية التي تعمل أمريكا على منعها من التواجد في المنطقة الغريمة روسيا والقوة الصاعدة الصين فالتواجد الروسي في المنطقة وبالتحديد من خلال دعمه للقوات السورية وتزويدهم بالسلاح يقلق كثيرا الإدارة الأمريكية أيضا مسألة إعمار العراق وسوريا وأكيد حصة روسيا والصين من هذا الأمر سيخلق تنافس دولي على الأمر سواء الدول الأوروبية أو أمريكا والتي تبحث عن المصادر الحيوية والطاقة ومصادر الثروات في الشرق الأوسط لتتحكم فيها.

[1]- إدارة ترامب ردا على تصويت الشيوخ ضد السعودية 14/12/2018

خلاصة الفصل الثاني :

بعد الحديث عن مبررات التدخل في الشرق الأوسط والذي تم التطرق فيه إلى شقين وهما: المبررات المعلنة للتدخل في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والذي تطرق إلى 3 أسباب معلنة وهي حماية الأقليات وحقوق الإنسان ونشر الديموقراطية ومكافحة الإرهاب ثم المطلب الثاني والذي يضم الأسباب غير المعلنة للتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها النفط في المنطقة وحماية الإسرائيل وأيضا التحكم في خارطة القوى السياسية على الصعيد الشرق أوسطي من دعم الحلفاء والتهدي ومواجهة المنافسين لها خلصنا في إطار دراستنا ومن خلال هذا المبحث إلى:

- الأهمية جد بالغة لمنطقة الشرق أوسط لما تحتويه من ثروات.
- أحداث 11 سبتمبر كانت منعرج خطير على المنطقة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة.
- الأسباب المعلنة من طرف الإدارة الأمريكية للتدخل أسباب واهية فإذا قلنا حماية الأقليات وحقوق الإنسان فإنها الأولى من خرقت هذه الحقوق أولا بالتدخل وثانيا بخلق مزيد من الحروب وإثارة النزاعات الإثنية وإذا قلنا نشر الديموقراطية فكيف تتغنى بها وتقوم بعمل غير ديموقراطي وتحتل العراق وأفغانستان وتغير أنظمة سياسية وإقتصادية بطرق غير ديموقراطية أما إذا أخذنا بحجة الحرب على الإرهاب فلقد إعتمدت سياسة المكيالين فتغزو العراق رغم عدم إمتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتمنع ذلك عن سوريا وأدلة إستعمالها للسلاح الكيميائي مثبتة وتتجنبه مع إيران والتي تعلن للعلن عن برنامجها النووي وتطويره وأيضا محاربتها للجماعات المتطرفة أو الإرهابية يخدم مصلحتها لأنها هي من أوجدت حركة طالبان فلما إنتهت المصلحة حاربتها كما أنها تصف منظمات المقاومة الفلسطينية بالإرهابية في حين الهجمات الإسرائلية في باحدث التكنولوجيات تعتبرها دفاعا عن النفس.

لنخلص في النهاية أن الأسباب الحقيقية للتدخل هي المتعلقة بمصادر النفط والطاقة والمتوفرة بشكل رهيب في المنطقة وحاجتها الماسة للطاقة التي تؤثر على إقتصادها بالدرجة

الأولى أيضا حماية أمن إسرائيل والمحافظة عليه ضمن أولوياتها نظرا للهيمنة الكبيرة من طرف اللوبي الصهيوني في السياسة العامة والخارجية لأمريكا دون أن ننسى أنه ولتحقق لأمريكا قوتها وتضمن سيطرتها على العام ومزيد من القوة فلا بد أن تبقى متيقضة وحريصة لما يحدث في المنطقة مما دفعنا لتشكيل تحالفات إقليمية تخدم أهدافها الإستراتيجية وأيضا كان لابد عليها وهو ما تقوم به لحد الساعة من العمل على منع صعود قوى إقليمية تنافسها على الموارد هناك أو قوى دولية تتقاسم معها خيرات وثورات المنطقة إن أسباب التدخل يمكن نقول أنها:

- حماية المصالح الأمريكية وضمان الهيمنة الدولية.
- حماية الأمن القومي الأمريكي.
- حماية والسيطرة على مصادر الثروة الدائمة في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

حماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر 2001

تمهيد:

سيعرض لنا هذا الفصل حماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر لالقاء نظرة في هذه الاقليات المتواجدة في المنطقة و طبيعة توزيعها ومطالبها وأهدافها والوسائل المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك كيفية تعامل الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط مع الأقليات هل هي علاقة الصراع والتعاون كذلك سنحاول في هذل الفصل تبيان تأثير الأقليات على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال مستويين وهما المستوى الاقليمي والمستوى الدولي، ثم نأتي إلى آخر مبحث والذي يعدّ لبّ دراستنا هذه حيث يتطرق لمسألة التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف لنعرف إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية فعلا تدخلت في الماضي وتتدخل في الحاضر من أجل فعلا حماية الأقليات وضمان حقوقها الأساسية أم أنّها وظفت فقط مسألة حماية الأقليات من أجل أن تتدخل في منطقة الشرق الأوسط، هل هي تتدخل من أجل الحماية أم أنّها تحمي تحمي من أجل التدخل وذلك من خلال مطلبين رئيسيين:

حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية وتوظيف التدخل لحماية الأقليات، ولقد استعنا في هذا الفصل لثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط.
- المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط.
- المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات في الشرق الأوسط بين الحماية والتوظيف.

والبداية ستكون مع المبحث الأول:

المبحث الاول: خريطة الاقليات في الشرق الاوسط:

نتطرق في هذا المبحث الى توزيع الاقليات كبداية للموضوع

المطلب الاول: توزيع الاقليات في الشرق الاوسط:

قضية الاقليات في الشرق الاوسط هي قضية قديمة تعود جذورها الى ما قبل الفتح الاسلامي فهي موجودة و متاصلة في منطقة دحل معظمها في الاسلام و من تبقى فقد اعطاها الاسلام حرية المواطنة و الدين،و بعد ذلك اخذ في عقب موقعة مفتي ظهور تيارات مذهبية جديدة داخل الدين الواحد. [1]

و يمكن حصد بعض الاقليات في الشرق الاوسط و توزيعها عن طريق بلدانها و نبدا ب:

***العراق:**

المسيحيون غير العرب3، الصبانة المندانيون اقل من 1، الاكراد18، الايرانيون1.5، التركمان2

*سوريا:

العلويين 10، الدروز 4،الاسماعليون 7، المسيحيون غير العرب 3، الاكراد4 ، الترك1، الشركس1

*الاردن:

المسيحيون1.5، الشركس 16 ،الشيشان اقلية ضئيلة-الارمن0.5 .

*لبنان:

الدروز6، العلويين اقل من1 ، المسيحيون العرب 33 ،المسيحيون غير العرب5.

*مصر:

النوبيون 2 ،البجا (و منهم البشارية) اقل من 0.5،البربر اقل من0.5، افارقة اخرون و غجر 2،الاقباط9 .

*السودان:

[1]- محمد شاكر ابو شعبان ، الاقليات في الشرق الاوسط ، قنبلة جاري اشعال فتيلها ، محاضرات ، ص2.

البجا 6،الهوسا4،النوبيون 3،الفور 2 ،شعوب صحراوية 4،القبائل النيلية و شبه النيلية 16،البانتو2،الوثنيون (كلهم غير عرب)25، المسيحيون 5 (1) .

الشكل رقم 7 الاقليات في الشرق الاوسط

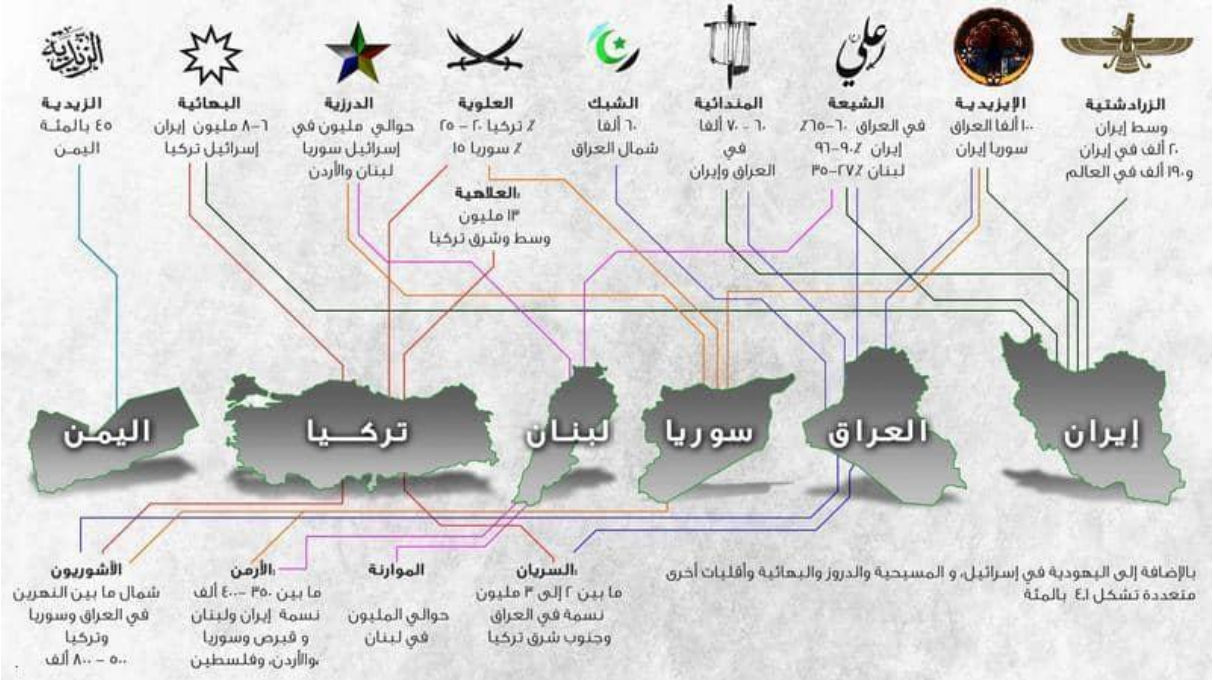

المصدر: أنظر الموقع https://www.skynewsarabia.com/middle-east/811545

و نلاحظ من خلال هذه الاحصائيات ان منطقة الشرق الاوسط تتميز بتنوع عرقي ، ديني و حتى لغوي ايضا يمكن ان نلاحظ ان الاكراد تمثل نسبة كبيرة خاصة في سوريا و العراق .ضف الى ذلك الاقليات المسيحية و الشيعية خاصة الاخيرة و المتواجدة مع البلدان القريبة من ايران و هي ثاني اكبر الطوائف المسلمين و يشكلون الشيعة في بلدان اغلبية و في بلدان اقلية و هم منتشرون في اكثر من بلد و لقد وضع معهد "بيو" في دراسة تفصيلية حول الدول التي يتجاوز فيها عدد السكان المليون و قدر عدد الشيعة في العالم ب 154 الى 200 مليون نسمة .و تنقسم الشيعة الى عدد من الطوائف و لكن اغلبية الشيعة ينتمون الى المذهب الاثني عشر (الجعفري)اضافة الى مذهب الزيدية و الاسماعيلية ،ولقد اقام الشيعة عددا من الدول عبر التاريخ ابرزها الدولة الفاطمية اسهر الشيعة محمد مهدي

(1)- مسعود ظاهر ، خريطة الاقليات في الوطن العربي ،15 افريل 2005، جريدة الشرق الاوسط www.archive.aawsat.com اكتشف اكبر خمس اقليات في العالم العربي .18 نوفمبر 2015 الحرة للاخبار www.alhura.com

الجواهري الفارابي[1] وعلى ذكر الشيعة لدينا مثال مملكة البحرين و هو نموذج جيد لتعامل الاسرة المالكة السنية مع الطائفة الشيعية التي تمثل اكثرية نسبية ،رغم غياب احصاءات دقيقة حول نسبة الطائفتين ايضا تحتوي البحرين على مواطنين او اقلية من اصول غير عربية كالهوية و العجم والهنود وغيرهم [2]. ويتواجد الشيعة ايضا في السعودية، الكويت،البحرين، الامارات العربية المتحدة أما بالرجوع للأكراد فنجدها تمثل اكبر اقلية عرقية في العالم ورغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة او كيانا سياسيا موحدا و يتوزع الاكراد بين دولتي سوريا و العراق شمالا و ايضا اكراد تركيا و ايران و هو عرق نابع من العرقيات الايرانية، ويتحدثون بالإيرانية .و يقدر عدد الاكراد في العالم بحوالي 27 مليون نسمة منهم 6 مليون نسمة في كل من سوريا والعراق .و يضاف لهم اليزيدون وهي مجموعة دينية كردية تتمركز في المناطق ينتمون عرقيا الى اصل كردي.

له جذور هندية اوروبية ويرى البعض ان الديانة اليازدية هي ديانة منشقة عن الاسلام و منحرفة عنه كما يرى البعض انها خليط من عدة ديانات قديمة مثل الزردشنية والهانوية والميثرانية تعرض اليازيديون عبر التاريخ الى نحو 72 حملة ابادة مما خلق عندهم ثقافة الانزواء يبلغ عددهم حوالي 700 الف الى مليون شخص، ومن مشاهير الاكراد صلاح الدين الايوبي، حسين الزعيم،سعاد حسني وغيرهم اما الدروز فينتشرون في سوريا و لبنان، الاراضي الفلسطينية واسرائيل والاردن و يفوق عددهم المليون في هذه الدول مجتمعة و يسمون ايضا بالموحدين "ويعود اصلهم لايام الخليفة الفاطمي ،و لقد تعرضوا لاضطهادات و محاولات قمع في عصور مختلفة من عصر المماليك وصولا للدولة العثمانية، ورد بحركات مسلحة مثل احداث حوران عام 1909 من بين اشهرهم :الشاعر سميح القاسم،وليد جنبلاط، اضافة الى اقلية الامازيغ وهم السكان الاصليين لشمال افريقيا يبلغ عددهم حوالي 36 مليون نسمة اغلبهم في المغرب و الجزائر .و لكن بعض الدارسين يؤكدون انهم الاغلبية وليسوا الاقلية و تضاف للشرق الاوسط الاقلية المسيحية حيث يمثلون نسبة 5 من السكان الكلي بينما كانو يشكلون 20في بداية القرن الماضي و متواجدون في اغلب دول

[1]- عبد الله جناحي، الهوية الوطنية و الهويات الفرعية (حالة البحرين) للاخبار 14 ديسمبر 2016 www.alnoaimiforum.org

[2]- علاء الدين السيد، خريطة ابرز الاقليات العرقية و المذهبية في الوطن العربي 16 افريل 2015www.sasapost.com.

المنطقة .و نذكر منهم جنوب السودان و الذي حدثت حروبا طويلة بينه و بين الشمال المسلم دامت حوالي 40 سنة من الحروب [1] و بالاضافة الى الاقليات الاخرى مثل: الارمن ، العلويين، و هي من طوائف الشيعة، لشركس، النوبيون، في مدينة نوبة المصرية بني اقصى شمال السودان و اقصى جنوب مصر.

ما نلاحظه من خلال توزيع الاقليات في الشرق الاوسط انه هناك مناطق تحتوي على خليط من الاقليات خاصة منطقة سوريا، العراق، السعودية، وغيرها وتختلف هذه الاقليات حسب تقسيمها العرقي او الديني او اللغوي و هو ما يعتبر تنوع كبير و هائل و احتواء المنطقة لاقليات كثيرة و متعددة.

و من امثلة ذلك الشكل التالي حول الاكراد وقواتهم المسلحة.

[1]- عصر رسول ، حوارات شرق اوسطية الاقليات المسيحية في الشرق الاوسط www.medarat leurd.com

الشكل رقم 8 : الاكراد في الشرق الاوسط وقواتهم المسلحة

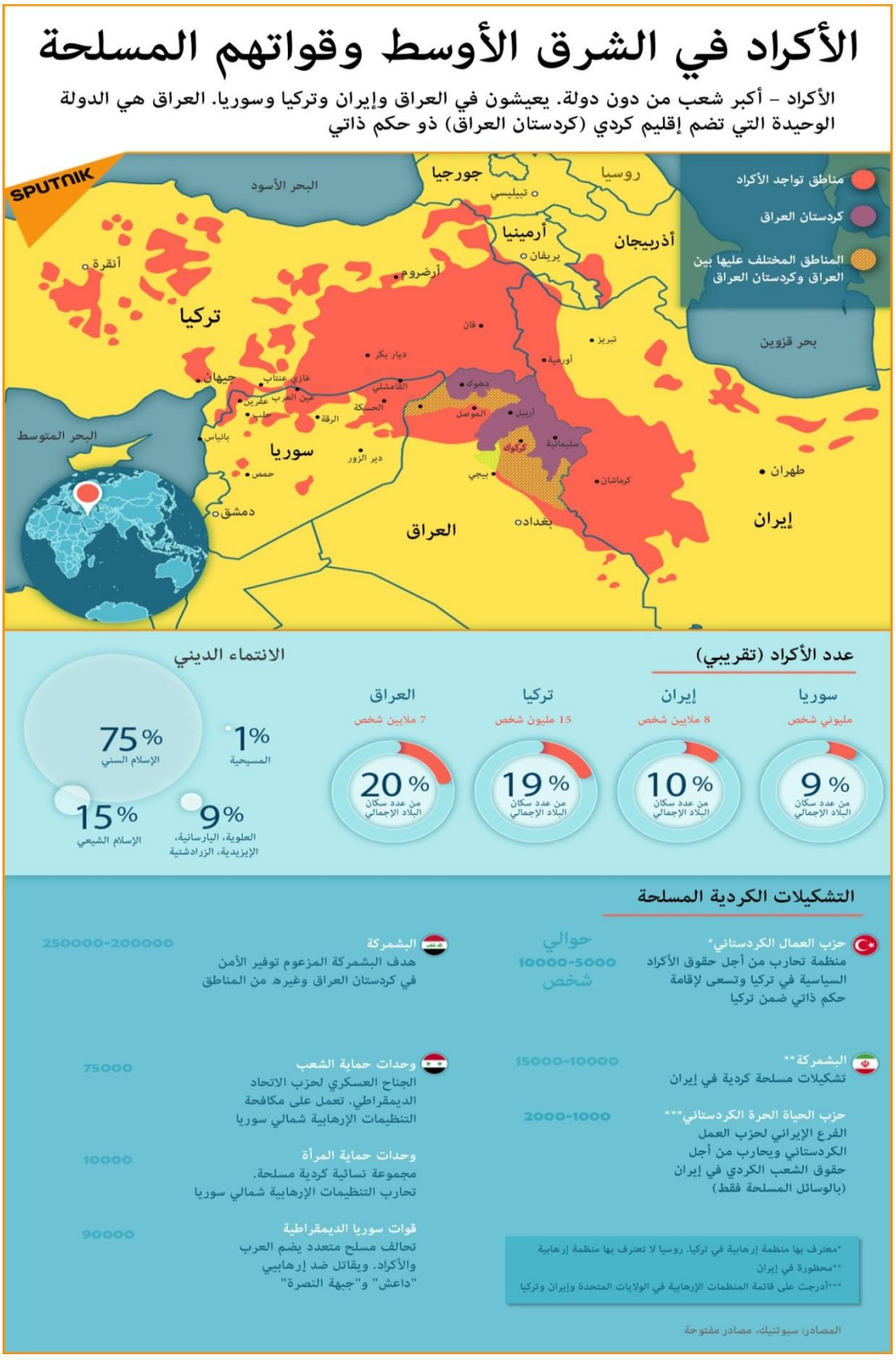

المصدر: أنظر الموقع

https://arabic.sputniknews.com/infographics/20171229102885487

المطلب الثاني: أهداف الأقليات ووسائلها

في هذا المطلب سيتم التطرق لقسمين وهما أهداف الأقليات وأيضا الوسائل التي تعتمدها هته الأقليات لتحقيق أهدافها، والبداية ستكون مع:

الفرع الأول: أهداف الأقليات

كثيرا ما تلقى اهداف الأقليات تصادما مع الدولة الام وذلك نظرا لاختلاف وتعود اهداف هذه الأقليات من جهة ومن جهة أخرى طموحات هذه الأقليات وتختلف هذه الأهداف من اقلية إلى أخرى رغم انها تتبع نفس الاستراتيجيات او انها تتبع احدى هذه الاستراتيجيات.

1- **الانصهار:** (وعاء الانصهار) هو مصطلح أطلقه المفكرون الامريكان يعبرون من خلاله من تجربتهم الفريدة في احتواء كل الأقليات في الولايات المتحدة الامريكية، وتعني ذوبان الأقلية داخل المجتمع الواحد واكتسابها خصائص المجتمع الكلي والولاء لمؤسسات الدولة على حساب خصائصهم وولائتهم الجزئية[1].

2- **الحكم الذاتي:** وهو تمتع اقلية بحد أدني من الاستقلالية في إدارة شؤونها وذلك طبعا لا بد ان لا يتعارض مع وحدة سيادة الدولة داخليا وخارجيا وربما يتطور هذا الحكم الذاتي إلى الاستقلال التام مثل ما حدث جنوب السودان وانفصاله بحكم مستقل عن شمال السودان[2].

3- **الاندماج:** وأول خطوة هي الاعتراف بالأقلية يصبح افرادها متمتعين بحقوقهم ولديهم واجبات وللإشارة لدى الأقليات عدة حقوق نذكر منها:

- من حقها ان تتمتع بحقوقها الثقافية والسياسية الكاملة.
- ان تمارس حقوق المواطنة بدون تمييز.
- ان تخضع لقوانين عادلة تفرض على الجميع.

[1] حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2015، ص 66.

[2] عبد الستار حسني الجميلي، المركز القانوني للأقليات في ضوء القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 4، الجزء 1، ص 52.

- الاعتراف بمطالبهم وخصوصياتهم الثقافية والدينية.
- حق التمثيل في الأحزاب والمنظمات1.
- ان يكون الأشخاص المنتمين للأقليات الحق في انشاء رابطات خاصة بهم.
- الأشخاص المنتمون للأقليات الحق في ان يجتمعوا ويحافظوا على استمرار اتصالات لغوية حرة وسلمية مع سائر افراد جماعتهم ومع افراد الأقليات الأخرى.

وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى التي تجمعهم صلات قومية اثنية دينية.

- ان لا يتعرضوا للتمييز.
- ان تقوم الدول باتخاذ تدابير تضمن للأقليات ممارسة جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة ومساواة تامة امام القانون.
- على الدول اتخاذ تدابير لتمكين الأشخاص المنتمين لأقليات من التعبير عن خصائصهم وعن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم.
- على الدول ان تعمل على حصول الأشخاص المنتمين لأقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم او تلقي الدروس بلغتهم الام2.

كما ان للأقليات واجبات أبرزها:

- ان لا تمد الأقلية يدها لأعداء الدولة وتستقوي بهم على الدولة الام.
- ان يتعاون أبناء الأقليات مع أبناء الأغلبية لإزالة الظلم والتخلف وان يعملوا بشكل مشترك لتحقيق مطالبهم جميعا[3].
- صياغة وتعزيز الوحدة الوطنية.
- المساهمة في كل ما يعزز الثقة والتنمية البشرية والمادية.

[1] مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشقر الأوسط، الأكاديميون للنشر، ط1، 2014، ص 54.

[2] وليد فوزي، الصراع العرقي والديني في البلقان، ص 154، www.books.google.com .

[3] مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 54.

- الامتناع عن أي اعمال او ممارسات فيها انتهاك لقوانين الوطنية ومخالفة المعايير الدولية، واي نشاط يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة بالرجوع للحقوق يلخصها الأستاذ عبد الستار بشكل جيد فيقول:

– حق الحياة، حق حرية العقيدة، حق المشاركة في جميع جوانب الحياة، حق الجنسية، حق الخصوصية، الحق في ابداء الرأي والتعبير، الحق في الوجود، الحق في المساواة وعد التمييز، الحق في الحفاظ على الهوية، الحق في تقرير المصير[1].

اما فيما يخص هدف الاندماج فهو يحصل عندما تختفي تمام كل الفوارق من الغالبية والأقلية، ويحدث تعايش في إطار حقوق واجبات الأقلية التي سبق ذكرها حيث يشكل هذا الاندماج من أعضاء مختلفة من الأعراق ويتبادلون الخدمات واشكال التفاعل المختلفة، الامر الذي يؤدي إلى ظهور ثقافة جديدة وواحدة مثل الأقليات في لبنان والتي تعيش وفق مبدأ لويس رايت Louis writh "عش ودعني أعيش" Live and let me live[2]

4- **الحكم الذاتي:** وهو مرحلة متقدمة من اهداف الأقليات ويعرف الحكم الذاتي بانه "حق الدولة او منظمة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات او امر اية دولة خارجية، أي تستطيع الأقاليم ذات الحكم الذاتي من انشاء حكومة ومجلس وقانين خاصة بها ولا تخضع لرقابة السلطة المركزية وطبعا كما قلنا سابقا دون المساس بوحدة السلطة ووحدة القانون الداخلي للدولة، ويمكن لها بالمقابل ان تسير شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية، والدينية واللغوية، ان تم الاتفاق مع الدولة، دون الحديث عن الشؤون الخارجية لأن ذبك يعد من صلاحيات الدولة، ويعتب الحكم الذاتي انه مرحلة أولية تأتي بعدها مرحلة الاستقلال او الانفصال[3].

5- **الانفصال:** يعج الانفصال في قمة هرم الأهداف بالنسيبة للأقلية فهو يمثل اهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة في وحال وجود اقلية متماثلة في دول الجوار مثل الاكراد في سوريا والعراق وتركيا، والشيعة في لبنان، وفي هذه الحالة

[1] عبد الستار الجميلي، ص 208-212.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 67.

[3] ويفي خيرة، تأثير الرسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 18.

فالانفصال هنا سيؤثر سلبا على دول المنطقة ويعد العامل الاقتصادي أيضا محركا رئيسيا للانفصال مثل ما هو الحل عليه في انفصال جنوب السودان عن شماله بسبب ما يملكه الجنوب من ابار النفط وهناك عدة عوامل ومبررات لانفصال الأقليات:

- غياب آلية استيعاب فعالة وحقيقية التزايد حدة المشاعر العائلية بين مختلف الأقليات.
- عجز الدولة عن التعامل مع الأقلية.
- ضغط الدول المجاورة بدوافع المصالح

وتطبيق الانفصال يقع بين مهمتين وهما حق الأقلية في تقرير مصيرها من جهة ومبدأ عدم المساس بالحدود لأنه لو طبق على نحو كبير سيؤثر على المنطقة وعلى دول العالم كافة[1].

بالإضافة إلى هدفين مهمين تسعى الأقليات إلى تحقيقهما وهما:

أ- تحقيق مبدأ المساواة.

ب- منع الأقليات والاقاليم وتجميعها[2].

الفرع الثاني: وسائل الأقليات.

تختلف الوسائل المتبعة من طرف الأقليات المطالبة بحقوقها وتتراوح بين ما هو سلمي وما هو عنيف او مسلح، والوسيلة تحدد الاعتبارين اساسين أولها: الأطر الفكرية والعقائدية والعوامل البنيوية للأقليات تأثر في سلوك الافراد. ثانيا: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الاقلية[3].

أولا: الوسائل السلمية:

وتكون عبارة عن نشاطات سياسية وقانونية مشروعة تقوم بها الأقلية من اجل ضمان حقوقها المذكورة سابقا، فتقوم مثلا بتشكيل الأحزاب والجمعيات والندوات

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 69-70.

[2] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 17.

[3] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 71.

والمؤتمرات وغيرها من الوسائل من اجل هما الاعتراف لها وضمان حقوقها الدستورية والمدنية[1].

وتضمن هذه الوسائل عمل الأقليات في إطار سلمي، وطابع ذو إطار اجتماعي يغلب عليها أسلوب للحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الانتخابية والتنمية المحلية والوطنية، وتسمى أيضا بالوسائل الأساسية.

ثانيا: الوسائل العنيفة :

هذه الوسائل تدرج في خانة التمرد، والناتج في حالة الرفض والمقاومة للسلطة والنظام السائد، يأخذ اشكالا عديدة مصل رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي ويكون رفض معنوي او ان يتخذ شكل التمرد الفردي فيستعمل السلاح والعنف وهنا أيضا التمرد الجماعي والطي يهدف للتأثير على النظام السياسي، القائم ومحاولة تغييره جذريا وهو ما يهدد امن الدولة ووحدتها الوطنية.

ويعد من أكثر الاعمال انتشارا بين الجماعات الأقلية خاصة التي تهدف إلى تحقيق الانفصال، ولا بد من توفير الدعم المالي والعسكري والإعلامي لنجاحه، وهو غالبا ما توفره المساعدات الخارجية التي تدخل على الوتر لحسم قضايا مصلحية مهمة، وهو ما يشكل مصدر قلق وللأقلية حول مستقبل امنها واستقرارها الداخليين.[2]

[1] عبد الستار الجميلي، مرجع سابق، ص 52.

[2] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 19-20.

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط.

في هذا المبحث سوق نتطرق لواقع الأقليات في الشرق الأوسط وذلك من خلال طبيعة مطلبها من جهة ودور الأنظمة السياسية في ادراجها أي حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأقليات وفي الأخير سوف نتطرق إلى مدى تأثير الأقليات على الاستقرار في الأنظمة وذلك على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي.

والبداية مع:

المطلب الأول : مطالب الأقليات في الشرق الاوسط :

تختلف المطالب والتطلعات السياسية للأقليات في الشرق الأوسط باختلاف توزيع هذه الأقليات ووزنها السياسي وامتدادها التاريخي وأيضا مدى ارتباطها بالقوى التاريخية الإقليمية والدولة الداعمة لها ويمكن الحديث عن مطالب الأقليات حسب ما جاء به تيدوروت جار في كتابه "أقليات في خطر" ويجملها في:

- استخدام اللغة الام في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
- إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية والمحافظة عليها.
- الاعتراف بحق الممارسة الدينية [1].

وفيما يتعلق بالممارسة الدينية فقد جاء في المادة 26 من الميثاق العربي لحقوق الانسان إلى حقوق الأقليات تؤكد فيها " لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها او اتباع تعاليم ديانتها[2].

- إقامة الاتصالات والحفاظ عليها فيما بينهم بلا قيود داخل بلدهم والاتصال عبر الحدود مع الدول والجماعات الأخرى.
- انشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلدهم والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث يستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فرديا وجماعيا مع أعضاء جماعتهم.

---

[1]- حسان بن نودي، مرجع سابق، ص 112.

[2]- ميرفت رشملوي، حقوق الاقليات في القانون الدولي بعض الاضاءات لمنظمة العفو الدولية.

- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من اجل الدفاع عن مصالحهم [1] ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأقليات وهي:

1- **القوميات المتحضرة:** والتي لا تشكل أي تهديد لاستقرار الدولة.

2- **القومية الممزوجة داخل المجتمع:** نظرا لشعورها التاريخي بالانتماء للدولة.

3- **القومية المهددة للدولة:** فهي تأثر وتعدد امن البلاد واستقراره مما يخلق صراع دائم بينها وبين الدولة[2].

وبالنسبة لمطالب الأقليات فهي تختلف أيضا باختلاف المصالح الاجتماعية فهي ليست واحدة أيضا اختلاف التنظيم السياسي فهو يختلف حسب هدف الأقلية وأيضا تختلف طريقة التعبير في المطالب وطريقة التعامل مع الدولة وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقبائل دون تنظيم سياسي والتي تتطابق فيها العلاقات السياسية على علاقات القرابة وقبائل بتنظيم سياسي يمكن ان تصل بان تستقل ذاتيا او جزئيا[3].

وفي إطار نقطة مطالب الأقليات نذكر الأقلية الكردية فهم منتشرون في أرض متواصلة جغرافيا كان من الممكن ان يشكلوا دولة واحدة وهي احدى اهم مطالب واهداف الأقلية الكردية ودائما ما كان هناك صراع بين القومية الكردية والدول التي تسكنها وتعد من المشاكل الرئيسية والمستعصية في المنطقة خاصة في إطار إشكالية الجغرافيا السياسية "مع ان كورد العراق قد نالوا جزءا من حقوقهم ومطالبهم. في زمن الرئيس صدام حسين، لكنهم في نفس الوقت عانوا الامرين في ذات النظام، وعلى هذا تعد تجربة برلمان وحكومة إقليم كوردستان هي تجربة ناجحة ينظر العديد من الاقليين والعديد في الأوساط السياسية والاقتصادية بشهادة انها تمكنت من تحقيق الامن والاستقرار في الإقليم [4] وبالتالي فان مطالبها تجسد على ارض الواقع.

---

[1]- حسان بن نودي، مرجع سابق، ص 112.

[2]- ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 26-27.

[3]- حسان بني نوبي، مرجع سابق، ص 113.

[4]- حسين قرجحان، مشكلة الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، الحوار المتصن.

المطلب الثاني: الاقليات و الانظمة السياسية في الشرق الاوسط بين الصراع والتعاون

يكاد لا يخلو مجتمع او دولة من وجود اقليات مختلفةو متنوعة فيه و ذلك ليس على مستوى منطقة الشرق الاوسط فحسب و انما تعتبر ظاهرة دولية يعرفها اغلب المجتمعات الدولية' وبسبب هذا التنوع و الاختلاف الموجود داخل الدولة هناك ايضا اختلاف وتنوع في تعامل الانظمة السياسية مع الاقليات وهذا التعامل هو فعلا يشكل فرقا ومحورا اساسيا في هذه العلاقة الحاسمة ما بين النظام السياسي والاقليات فاذا كانت الاقليات موجودة في كل دول العالم من جهة فلماذا هناك النزاعات وحروب طائفية ومذهبية ما بين الاقليات في بعض دول العالم مثل منطقة الشرق الاوسط دون دول اخرى و هو ما نعتقده راجع لدور الانظمة السياسية في تعاملها مع الاقليات الموجودة على ارضها وطبيعة السياسات المتبعة نحوها ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر وهو تبيان اهمية و دور الانظمة السياسية في ادارة الاقليات و نتائج ذلك على استقرار الدولة ومعرفة اذا كانت علاقة الاقليات في الشرق الاوسط مع دولها هي علاقة صراع ام تعاون وفي هذا الاطار تطلق عدة استراتيجيات سوف تعرض كالتالي:

الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف

ويشمل هذا العنصر على عدة استراتيجيات نذكر منها:

أولا: استراتيجية وهيمنة الدولة:

تواجه العديد من الدول ضغوط خارجية و داخلية مختلفة فالاولى هي نتاج جملة من التغيرات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الدولية والثانية هي بسبب الاعدد و التنوع المجتمعي المتواجد ضمنها'و المسؤولية الكبرى المرمة على عاتق هذه الدول هو كيفية ادارة هذا التنوع و التعدد المجتمعي من اجل خلق هوية مشتركة يشعر المجتمع من خلالها بالانتماء[1] لأنه ما يلاحظ ان سبب اغلب الصراعات و الحرب هو ذلك المزيج المعقد من الدوافع و ابرزها ضعف الاندماج بين الشعوب داخل الدولة الواحدة وعدم وجود نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة و يعد بدرجة اكبر من الصراعات بين اطياف المجتمع

[1] اسحاق عياش الهوية ادارة النقد و التنوع المجتمعي 28 سبتمبر 2018 المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 15 جوان 2020 www.eipes-eg.org

الدينية او السياسية او القومية [1] و يعد استخدام استراتيجية الهيمنة من قبل الدولة هو احد الاستراتيجيات شيوعا لادارة النزاعات من طرف الدولة.

وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف "تشيشروكروكر" هي بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ مع الوقت نفسه اقامة ما يدعى بحماية الاقليات و يعرف ب "megarg" المقصود بهيمنة الدولة وتحكمها contrôle regemonic"في ان تتخذ الحكومة في دولة ما من الاجراءات ما يجعل من امكانية قيام الجماعات و الاقليات بالنضال و الصراع العلني العنيف امرا لا يمكن التفكير فيه او القيام به بالاساس و هذه الاستراتيجية اي هيمنة الدولة لا تطبق او لا تقتصر فقط على النظم السلطوية بل انه يمارس ايضا في اطار النظم الديموقراطية الليبيرالية[2] فهنا الدولة تطبق الاستقرار الطبيعي او تخلقه عكس الاستقرار القصري المبني على القصر.

ان هذا النوع من القصر لا يقضي في كثير من الاحيان على العنف السياسي غير الرسمي الذي حدده رامل "Ramel " في بقعة مؤشرات وهي:الاغتيالات –اضرابات عامة ’احداث شغب .مظاهرات معادية للحكومة .ثورات ,عدد القتلى جراء احداث العنف الممارس من قبل الجماعات ذلك ان الاستقرار الداخلي المبني على الضبط القهري هو استقرار غير طبيعي (او سلطوي)بعكس الاستقرار الطبيعي (المعياري)الذي يعتمد على رضا المحكومين و بالتالي فان حالة الاستقرار السلطوي تتضمن مقومات لعدم الاستقرار سرعان ما تنفجر في شكل حلقة جديدة من العنف و العنف المضاد فضعف قدرة النظام على الضبط والتحكم يمكن ان يقود ذلك الى غضب واستياء الجماعات العرقية و الاثنية المهمشة و مع تسييس الغضب الشروط الموضوعية و الذاتية لمناخ عدم الاستقرار السياسي و ربما الثورة حيث تاخذ هذه المقولة شكل المعادلة التالية :

غضب اجتماعي + ضبط حكومي + مسهلات الوضع = عدم استقرار سياسي او ثورة[3]

[1] ريناس نباتي، ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق تموذجا 1 اكتوبر 2017 تاريخ التصفح 14 جوان 2020 www.démocraticocde

[2] اسحاق عياش، مرجع سابق .

[3] حنان عبد الرزاق، تاثير المازق الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص118 .

ومن الغايات التي تسعى لها الدولة في اطار تقدمها و تنميتها هو بناء دولة متجانسة تكون دولة قومية تقوم على الوحدة الوطنية وتجانس العنصر البصري الامر الذي لا يدع مجال للنصادم المفضي الى الضعف و التفكك و لكن هذا يبقى نسبي فرغم ان بناء الدولة القومية من شانه ايجاد حلول الازمات الهوية و التغلغل واستقرار الدولة غير انه لا يقدم الحلول لباقي الازمات مثل التنمية على اختلاف قطاعاتها فدول مثل مصر و سوريا و تونس هي دول قومية ومع ذلك فهي اليوم لا تعيش ذلك الاستقرار السياسي المرجو وهيمنة الدولة فيها بالشكل الذي يضمن الاستقرار لا يوجد فالنظام السياسي في هذه البلدان لا ترتكز فيها السلطة على سند قانوني يضمن الحق في ممارستها وتداولها بل إن النظام السياسي في هذهالبلدان يقوم بالتنكيل بالمعارضين وتزوير الانتخابات والكثير من المشاكل السياسية [1] من أجل فرض الدولة هيمنتها لا بد لها من اتباع استراتيجيات معينة مثل استراتيجية القوة، فنعني بالقوة هو "القدرة على التأثير لتحصيل ما تريد سواء كانت قوة صلبة تتبنى سياسة الترهيب والترغيب (العصا والجزرة) أو حادة تتبنى سياسة الخداع والتضليل باستخدام المعلومات والتطور التكنولوجي أو ناعمة تتبنى سياسة الجذب ومن ثم الإقناع، وهذا التناغم بين استراتيجيات القوة بأنواعها من شأنه أن يحد من أدوات الصراع، كما أن الوعي بالاستراتيجيات القوة وتنوعها وتحقيق التناغم بينها ومن ثم تحديد التكتيكات وإختيار الأدوات الأنسب لكل حدث وموقف هو صمام الأمان وضمان النجاح لأي دولة في هذا العصر [2] وتشكل استراتيجية هيمنة الدولة سلاحا ناجحا، يجعل التحدي العرقي للدولة أو نشوب الصراعات بين الجماعات نادر الوقوع بسبب اتباعها سياسات مختلفة أيضا من أجل مقاومة مطالبة الجماعات الإثنية والسيطرة عليها ومن هذه السياسات لدينا:

1- **سياسة الإخضاع:** subjection ذلك باستخدام إجراءات قصرية لتأكيد حق الجماعات الحاكمة (أقلية كانت أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد.

[1] أحمد وهبان، التخلف وغايات التنمية السياسية الجزء الثاني، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2 أكتوبر 2019 عن موقع: www.arabprf.com تاريخ التصفح 15 جوان 2020.

[2]- مصعب الجمال استراتيجيات القوة وأدوات الصراع، 2019/01/22، الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 16/جوان 2020

2- **سياسة عزل الجماعات المناظلة:** isolation وهنا تلجأ الدولة لعزل الجماعات الإثنية المناظلة في أطر سياسة متميزة منفصلة مثل التقسيم في قبرص.

3- **سياسة الإجتناب:** avoidance وذلك بتطويق واحتواء الصراع العرقي عن المواجهات المباشرة بين الجماعات مثل فرض النظام الحزب الواحد والنظام اللاحزبي، لذلك تفسر استراتيجية هيمنة الدولة بأنها استراتيجية دفاعية لمنع الحروب والصراعات العرقية.[1]

ثانيا: استراتيجية الفيدرالية:

يوجد في العالم حوالي 26 دولة ذات نظام فيدرالي Federal system من أصل 163 دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة ومن بين هذه الدول الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية وفي الشرق الأوسط الإمارات العربية المتحدة، وبشكل عام تتسم دول الفيدرالية عموما باقتصادات ومجتمعات متقدمة تسودها العلاقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والهدف من النظام الفيدرالي هو توحيد البلد والحفاظ على استقراره من الصراعات فالدول التي تتمتع بتعدد القوميات والأديان والثروات تشكل أرض خصبة لنشوء الفيدرالية وذلك من أجل توفير واستيعاب تلك التنوعات والإختلافات وخصوصية كل قومية وأقلية على الأخرى.

وتشير دائرة المعارف البريطانية britanical encyclopeadeia إلى تحديد مفهوم الفيدرالية على أنه اتحاد ولايات أو أقاليم أو محافظات لا سيما التي تجمعها مصالح مشتركة.[2]

وتعد الاستراتيجية الفيدرالية إحدى أهم الإستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لحل الإشتباكات والإختلافات بين الجماعات المختلفة والمتنوعة الموجودة على أرضها وبين سلطة الدولة، وهذه الإستراتيجية تقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار على الهوية والوحدة والحكم

[1]-إسحاق عياش، مرجع سابق.

[2]- مفهوم الفيدرالية والكونفيديرالية: مدونات متابعات، 26 ماي 2010، تاريخ التصفح: 14 جوان 2020 www.mosabmtab3at.blogspot.co

الذاتي لذلك فهي استراتيجية تقوم على التقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص بحيث كل ولاية يصبح لها إقليم خاص بها يتماشى مع الانقسامات العرقية الموجودة في الدولة.[1]

وهي تقوم على ثلاثة مبادئ: "وحدة الجيش والشعب والإقليم، الإستقلال الذاتي ويحدث فيه فصل تام بين الثقافة والسياسة حيث تقوم كل مجموعة بإدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على مجموعات أخرى. وكذلك المشاركة وهو مشاركة الأقاليم باعتبارها كيانا دستوريا مميزا في تكوين إرادة الدولة مما يحقق التوافق والارتباط بين مبدأي الوحدة والاستقلال. لذلك يسميه البعض بآلية أو استراتيجية اللامركزية السياسية[2] ومما لا شك فيه أن الفدرالية تعتبر مدخلا ملائما وأيضا فعالا إذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب آخر. فيؤكد أنصار الفدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين مكونات الفدرالية تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية فإن الفدرالية يمكنها أن تكون الواقي ضد الصراعات العرقية.

بمعنى أن المجتمع الفدرالي العرقي تكون الفيدرالية أداة فعالة للتنظيم وضبط الصراعات الاثنية خاصة أنها تفكك ساحة الصراع بحيث يمكن التحكم بها وإدارتها.

فحسب (burgess) تكمن عبقرية الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة. وأحيانا المتصارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة[3]، وبالتطبيق على الشرق الأوسط نجد دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تعتبر نموذجا ناجحا ورائد في الحكم الرشيد وهي نموذج كذلك في بناء القوة وهذا راجع للتفاعل الإيجابي بين القيادة والمواطنين والمشاركة الواسعة لكل المواطنين ووجود المسؤولية والمحاسبة داخل الدولة وفي كل أقاليمها[4]، وبالمقابل نجد نموذج أكراد العراق

---

[1]- إسحاق يوسف آل عياش، خطاب الضامن، إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، عن موقع: cbm.conference.uobabylon.edu.iq تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.

[2]- سومية محمد علي، جنوب السودان، آليات إدارة التعدديات الإثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005 – 2017) 19 أكتوبر 2017، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ التصفح: 10 جوان 2020، عن موقع: www.acrseg.arg

[3]- إسحاق عياش، مرجع سابق.

[4]- ناجي صادق شراب، الإمارات، النموذج الفيدرالي العربي الناجح، مركز الخليج للدراسات: 2017/12/02، عن موقع: www.alkaleej.ae تاريخ التصفح: 7 مارس 2019

وحصولهم على الاستقلال الذاتي ضمن إقليم ما يعرف بكردستان العراق، أي أن الخيار الفدرالي كان هو الأمثل لفض النزاعات الطائفية والمذهبية في العراق، فالدول التي تتألف في اثنيات متعددة لا يمكن فرض هوية قومية أو أي صفة جزئية على كامل البلد لأن ذلك سوف يزيد من الثغرات العنصرية وهو ما حدث فعلا في العراق فالحروب الاهلية في العراق لم تكن سببها النزعة العنصرية القومية للانظمة الحاكمة التي تلت حكم العراق بل كانت "مشكل الهوية الوطنية العراقية الجامعة" و هذه السياسة قامت على تهميش الكورد و الشيعة بالعراق و فرض هوية قومية مبنية على الهوية الوطنية و على عصوم العراقيين فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون للوراء للبحث عن الاعتراف وهو ما ادى الى احياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية[1] و بالرجوع للحكم الذاتي الاقليمي و الفيديرالية نجد انه احيانا اخرى يكون سبب في الصراع وليس انهاؤه بسبب تقسيم الحدود الداخلية بين الشعوب العرقية و ايضا ان الوحدات الجديدة غالبا ما تكون متعددة عرقيا هي الاخرى فالمسالة معقدة اكثر مما نتصور كما ان هذه الانتماءات الاقليات ليست لها معيار معين او مستوى ثابت لذلك فالاستراتيجية الفدرالية يمكن ان تنجح فقط اذا اجبر كل فرد على تحديد انتمائه العرضي و الاثني لأقلية معينة بشكل واضح.[2]

ثالثا: الاستراتيجية الديموقراطية التوافقية و تقاسم السلطة:

وتعتبره احدى اهم الاليات لادارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة او على المستويات الفرعية او المحلية و تقوم الديموقراطية التوافقية على فكرة قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق والواجبات و الهويات والفرق بالنسبة لكل الجماعات و العمل على خلق مؤسسات سياسية واجتماعية لتلك الجماعات تتميز بالمساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري وتقوم الديموقراطية التوافقية على:

- حكومة ائتلافية موسعة تعمل على ضم الاحزاب السياسية من كل اطباق المجتمع

[1] ريتا بن بنان، مرجع سابق .

[2] اسحاق عياش، مرجع سابق.

- اعطاء حكم ذاتي للجماعات العرقية والاقليات وفق قواعد معينة من اجل ادارة الشؤون الخاصة لكل اقليم
- التمثيل النسبي للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل مؤسسة الدولة
- حق الاقليات في الاعتراض دستوريا[1]

كما تضيف "نيفين مسعود" مجموعة من المبادئ الاخرى التي تستند اليها الديموقراطية التوافقية[2] منها:

- التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية
- اعتماد نظام الانتخابات الذي يقوم على القائمة النسبية.

فالمهمة الرئيسية للائتلاف هي تشكيل اجماع يضمن حماية المصالح الدنيا لكل عضو في الائتلاف وتضمن نسبة تمثيل لكل المجموعات في الحكومة والمؤسسات البيروقراطية للحكومة وفقا لوزنها العددي كما ان وجود درجة علمية من الاستقلال الذاتي لكل قطاع لادارة شؤونه يضمن ان يتم التعامل مع القضايا الثقافية والدينية محليا و بالتالي تصبح مفهومة في المسائل السياسية المثيرة للصراعات [3] وتعد لبنان ابرز نماذج للحكم الديموقراطي التوافقي فالمجتمع مقسم الى مسلمين ومسيحيين بنسب متقاربة والمسلمون ينقسمون بدورهم الى شيعة و سنة ودروز و علويين والمسيحيين ينقسمون الى موارثة وروم كاثوليك و روم ارثودكس وارمن ارثودكس وارمن كاثوليك و انجليز وانشطرت هذه المكونات سياسيا الى عدة خطوط تصارعت على السلطة ومرت هذه العلاقات بين الاقليات الى نزاعات مسلحة لسنوات عديدة خلصت في النهاية جميع الاطراف المتصارعة الى ان الصراع المسلح والدموي لا يؤدي الى نتيجة و هو ما دفع بالاعتقاد الى ضرورة مشاركة جميع

[1] اسراء محمود السيد، التنوع العرقي و اثره على تطور النظام السياسي الماليزي المركز الديموقراطي العربي 18 جوان 2017

[2] الديموقراطية التوافقية consensus democray

و هي نوع من الديموقراطية التمثيلية تتميز فيها بتراجع اسلوب الصراع السياسي بين الاقلية و الاغلبية و تعويضه بالتوافق و الحكم الجماعي و اخذ اكبر عدد ممكن من الاراء و اشراك الاقلية المنتخبة في الحكم او في السياسات الكبرى و بهدف لمنع هيمنة مجموعة ثقافية او لغوية واحدة على العملية السياسية منقول عن ويكيبيديا ديموقراطية توافقية www.or.m.wikipidia.org

[3] اسحاق يوسف ال عياش خطاب الفاضي، مرجع سابق .

المكونات في الحكم لاخراج البلاد من حالة عدم الاستقرار و الصراعات الدائمة وهو ما ادى الى تقسيم مناصب حكومية بينهم و ابعاد البلاد عن ويلات الحروب الاهلية و النزاعات [1]

الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع و ازالة الخلاف

بالاضافة الى السياسات والاستراتيجيات التي ذكرناها سابقا من التعاون وإدارة الخلاف نحو ان الدولة تقوم ببعض السياسات واستراتيجيتها الكبرى لاحتواء الاوليات والتنوع الاثني و القومي لديها وهذه السياسات تقوم بها للقضاء على الخلافات الداخلية بشكل نهائي و هي:

أولا: الابادة الجماعية: Distraction extermination

ومصطلح الابادة جاء عام 1944 و لكن سرعان ما اتسع استخدام المصطلح فقد اعيد تعريف المصطلح من اجل وثيقة دولية قانونية جوهرية هي اتفاقية 1948 حول منع حدوث جريمة الابادة الجماعية و معاقبة مرتكبيها "اتفاقية الابادة الجماعية" ثم اصبح مفهوما في الخطاب السياسي و علم الاجتماع الاكاديمي و التاريخي بدا بمرحلة الثمانينات الى غاية الحرب الباردة و ما بعدها لان السياسات العالمية اصبحت اكثر انفتاحا على شؤون حقوق الانسان و بدات المؤسسات القانونية النظر فعليا في قضايا الابادة الجماعية [2] والابادة الجماعية هي عملية قتل منظمة لجماعات عرقية ما و قد نصت اتفاقية منع الابادة الجماعية على ان الابادة الجماعية تتمثل في الافعال التالية :

- ❖ قتل اعضاء من الجماعة.
- ❖ إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء هذه الجماعة .
- ❖ اخضاع الجماعة عمدا لظروف المعيشة يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا

والملاحظ أن فكرة الابادة الجماعية لا تنهي أبدا الصراع بل العكس قد تؤدي إلى صراعات أخرى [(3)] وهناك تقسيم شاسع لأنواع الابادة الجماعية .

---

[1] عبد الستار الكعبي ا،لديموقراطية التوافقية العراق نموذجا /شروط التوافقية 2011/12/19 الحوار المتمدن العدد 3581 عن تاريخ التصفح 15 جوان
www.achnar.arg

[2] مارتن شو، الابادة الجماعية (مفهومها جذورها.....) ترجمة محي الدين حميدي الرياض التبيكان الطبعة الاولى 2017 ص 20

[(3)]- اسراء محمد السيد ، مرجع سابق.

1- **الابادة الجسدية:** قتل الجماعات بالغازات لسامة أو الاعدام أو دفن الاحياء أو القصف بالطائرات وغيرها من الأسلحة .

2- **الابادة البايلوجية :** تعقيم الرجال وإجهاض النساء لأهداف سياسية ودينية للقضاء على العنصر البشري أو السلالة (genus-race) .

3- **الابادة الثقافية:** تتمثل في منع التحدث باللغة الوطنية وبالاعتداء على الثقافة القومية واعتبر خبراء القانون الدولي أن ارتكاب هذه الجريمة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية وإثنية أو عنصرية أو دينية عبر صور متعددة سواء مباشرة أو بالتحريض عليها والتأمر على ارتكابها أو أثناء السلم والحرب هي جرائم ضد الجماعة [1] ومن أمثلة الابادة الجماعية في الشرق الأوسط هي قيام الرئيس الراحل صدام حسين بالهجوم بالغاز السام على البلدة الكردية العراقية حلبجة وصادق حوالي خمسة آلاف شخص . [2]

ثانيا: النقل الاجباري للسكان :

ويقصد به نقل جماعة عرقية كاملة من وطنها الأصلي إلى موطن آخر لتعيش فيه وغالبا ما تعتبر هذه أداة انهاء مؤقتة للصراع. [3]

ومن الأمثلة التي استخدم فيها هذا النوع من السياسة وما يعرف أيضا بالتهجير القصري الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث لا تزال قضية حق عودة اللاجئين موضوعا مؤجلا في أطوار فض النزاع على الأراضي الفلسطينية المحتلة [4]

ثالثا: تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) salf determination :

يطلق مصطلح انفصالية على كل نشاط سياسي وشعبي تتباه جماعة اثنية ما تطالب بالانفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت إليها نتيجة ظروف تاريخية محددة مثل حروب البلقان والحرب العالمية الاولى والثانية وهو يخالف حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها

---

[1]- اسحاق عياش، مرجع سابق.

[2]- فائزة خطاب ، الاعتراف بالابادة الجماعية للأكراد ، الحوار المتمدن العدد 3321 ، 2011/03/30.

[3]- اسراء محمد السيد، مرجع نفسه.

[4]- اسحاق يوسف العياش، خطاب الضامن، مرجع سابق.

والاعتراف بشرعية كفاحها وعليه فالجماعات المترابطة من حيث اللغة أو الأصل العنصري أو الديني تثور وتطالب باستقلالها بناءا على خصوصيتها فهي تعبر عن نفسها بأنها قومية مختلفة ومستقلة ومن ثمة يصبح لها الحق القانوني للانفصال. [1]

وفي الشرق الأوسط من أمثلة الأقليات التي طالبت باستقلالها وانفصالها عن وطنها الأم وحق تقرير المصير اقليم كردستان العراق حيث طالب الاكراد أو التركمان باقتطاع جزء يعيشون عليه ليكون دولة مستقلة لهم وصاحب سيادة عليه [2].

رابعا -الاندماج والاستيعاب : assimilation et intrégration :

نتحدث عن استيعاب عن خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام بوتقة الصهر (melting pot) فالاستيعاب يقصد به فقدان مجموعة معينة جزءا مهما من هويتها الأصلية لاسيما خلال ظهورها بين العاملة، فبعض الدول تسعى إلى التعامل مع وجود الأقليات من خلال تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها أو اكراهها على ذلك وهو ما يؤكد وجود عدة أنماط لسياسة الاستيعاب مثل الاستيعاب الثقافي والمادي والمؤسسي حسب الجدول التالي :

جدول رقم (1): يبين أنماط سياسة الاستيعاب [3]

استيعاب ثقافي	استيعاب مادي	استيعاب مؤسسي
ويقصد به تذويب الثقافات المتميزة في اطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكائنات العرقية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب .	والذي يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل هوية قائمة بالفصل، أو هوية جديدة ومؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها مع بعض على نحو يؤدي إلى تأكل الحدو بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها .	والذي يقصد به انشاء مؤسسات سياسية أو أيضا اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.

[1]- حنان عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 128.

[2]- فؤاد البطاينة ، حق تقرير المصير مرتبط بحق السيادة انفصال اقليم كردستان ... 19 / 09/ 2017 رأي اليوم تاريخ التصفح 2020/06/20 عن موقع www.raialyoum.com.

[3]- اسحاق عياش، مرجع سابق.

ومن أجل دمج الأقليات داخل المجتمع فالدولة تقوم بعدة سياسات من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والدمج يشمل عدة نواحي منها : ثقافية وسياسية واقتصادية فهي الناحية الثقافية مثلا نجد أن عنصر حماية الاختلافات الثقافية والدينية أي احترام الممارسة الدينية من طرف المجموعات العرقية المتعددة الأديان، وكذلك احترام حرية الممارسة الدينية من طرف المجموعة العرقية المتعددة الاديان وحرية التعليم باللغات المختلفة للمجموعات العرقية ، أمر جد مهم وأساسي والجدول الآتي سوف يشرح بالتفصيل سياسات الدولة لدمج الأقليات :

جدول رقم (2): يبين سياسة الدولة اتجاه دمج الاقليات [1]

الاتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الامتصاص	اندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات . تعليم اصلاحي للغة والثقافة السائدة سهولة الوصول للتعليم الجامعي	والذي يقصد به انشاء مؤسسات سياسية اجتماعية يشارك فيها كل أفرادها مختلف الجماعات على أسس غير عرقية	حقوق سياسية ومدنية مضمونة تعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية مصالح مجموعات الأقليات
التعددية	حماية الاختلافات الثقافية والدينية التعليم والاعلام بعدة لغات	تأصيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة تمثيل للمجموعة في الوظائف الخاصة والعاملة	مجموعة الاحزاب السياسية والمجموعات المستيدة تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والاتلافات الحاكمة
المنع	العزل الاجتماعي والسكني امكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية	عمالة مكرهة قيود على الاقامة والملكية	مشاركة سياسية مقيدة أو غير موجودة بتر أو تحريم المنظمات

[1]- مرابط رابح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية في موقع www.ajsp.ceristen/article/87775 .

	تقيد الوصول إلى التعليم الجامعي قيود على الممارسات الدينية	قيود على مكان السكن قيود على التنظيمات العمالية ونشاطها	السياسية منع أو تقييد شغل المناصب الهامة
المشاركة في السلطة	فصل سكني واجتماعي مدارس واعلام منفصل معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين	الأنشطة الاقتصادية والخدمات تكون من اعداد مجموعة محددة في الوظائف العامة والخاصة	الأحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة ضمان المشاركة في اتخاذ القرار وحق الفيتو استقلال المنطقة بالمهام الادارية الخاصة والخدمات العامة

وفي اطار رؤية علاجية لعلاج اشكالية الاقليات جاءت بها النظرية الليبيرالية ومعها "كيملكا" [1] الذي استند في رؤيته إلى الفكر والمنظور الماركسي السوفياتي في علاج اشالية القوميات الثقافية في داخله وذلك من خلال 3 ثلاث مسارات :

أولا: اعطاء حكم ذاتي اقليمي للاقليات

ثانيا : وضع معايير قانونية واضحة تولى تطبيقها الدولة .

ثالثا : التدخل في حالات معينة وينطلق مبدأ التدخل من خلال محاولة تدويل قضايا الأقليات غير أن نظريته قوبل بالانتقاد لأن الدولة لم تتخلص من مؤشرات القومية بشكل كامل فلم تعد فاعلا وحيدا رغم أنها فاعل أساسي ومازالت بداخلها اشكالية التعامل مع المحيط الاجتماعي الثقافي بشكل أو بآخر.[2]

ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدم أن التعددية والتنوع والاختلاف الطائفي داخل المجتمعات ووجود الأقليات ليس دائما مركز ومنبع ضعف الدولة وعدم استقرارها

---

[1]- وبل كيملكا ، هو أحد مفكري المنظور الليبرالي تناول اشكالية التعددية الثقافية من داخل الاطار الفكري والمفاهيمي طارحا نظريته التعددية ومقاربات اكثر تنوعا له عدد كبير من المؤلفات والدراسات والمقالات منها : الليبيرالية ، المجتمع والثقافة ، الفلسفة السياسية المعاصرة، المواطنة متعددة الثقافات ، البحث عن طريقنا ، تأملات في العلاقات الاثنية الثقافية الامريكية القومية التعددية الثقافية والمواطنة، منقول عن عليا عجاويش، العلاقة بين لدولة ومحيطها الاجتماعي والثقافي في اطار التعددية الثقافية، 30 يناير 2016 المركز الديموقراطي العربي ، موقع www.democraticac.de

[2]- علياء جاويش، مرجع نفسه .

بل العكس يمكن أن يكون هذا التنوع طائفي ومذهبي والاختلاف مصدر قوة وذلك متوقف بدرجة أكبر على طبيعة تعامل الدولة من خلال نظامها السياسي مع هذا النوع الموجود بداخلها ويتوقف أيضا على السياسات المتبعة في ذلك فإن تعاونت فيما بعضها وتقاسموا السلطة وتشاركوا خيرات البلاد في اطار دولة القانون التي تحترم كل الثقافات والديانات والكيانات الموجودة فيها وشكلوا نظاما سياسيا واقتصاديا بدون تهميش أو ظلم وخير هذه الاستراتيجيات النظام الفدرالي وأحسن مثال له هي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الشرق الأوسط الامارات العربية المتحدة والتي رغم تنوعها الطائفي ووجود الشيعة وغيرها من الطوائف والاقليات إلا أنها تعتبر النموذج الرائد في التطور والاستقرار على كل الأصعدة وكذلك التقدم والازدهار أما إذا لم تستطع الدولة ونظامها السياسي ادارة هذا التنوع والاختلاف واتبعت سياسات عنيفة من قهر واضطهاد من أجل الامساك بزمام الأمور بأن الأمر ما يلبث أن يظهر للعيان سواء بدعم داخلي وايجاز خارجي وما تلبث هاته الأقليات الى في المطالبة في حقوقها وخصوصيتها الثقافية والدينية وحتى اللغوية وذلك بالاستقلال والانفصال عن الدولة الام مثل كردستان العراق وبغية حصولها على هذا الاستقلال ستنشأ العديد من النزاعات والحروب الدموية.

إذن ان ادارة الدولة وطبيعة النظام السياسي الخاص بها له دور أساسي اما في احتواء هذه الاقليات أو في حدوث النزاعات والحروب الطائفية بسبب التهميش والعنف الممارس عليها .

المطلب الثالث: تأثير الأقليات على الاستقرار في الشرق الأوسط:

وجود الأقليات المتنوعة العرقية والدينية له تاثير على استقرار المنطقة السياسي وذلك نظرا للإشكالية التي سبق ذكرها فعندما نرى حقوق ومطالب الأقليات نراها شرعية من جهة ولكن في المقابل اذا ما سلمنا بهذه الحتمية من طرف الدولة فانه سيخلق عدم استقرار للدولة لنفسها مما ينجر عنه من انقسامات طائفية خاصة اذا كانت الدولة تحتوي على عدة أقليات فاذا ما أعطت كل دولة حقها في الحكم الذاتي او الاستقلال فان الدولة ستنقسم اما اذا قلنا في التجربة الفيدرالية فانه ناجحة في الولايات المتحدة الامريكية كخير مثال وبعض الفيدراليات على مستوى الدولة الواحدة خصوصا من منطلق خصوصية منطقة الشرق الأوسط ووجود الأنظمة دات الحكم الملكي فيها بكثرة كما ان النظر إلى

مطالب الأقليات والاهداف الحالمة للانفصال والاجتماع ببقية الأقلية المماثلة وتشكيل دولة جديدة من شأنه لا محالة من اثارة المزيد من الصراعات في المنطقة الشرق الأوسط ككل وحتى على المستوى الدولي ايضا لذلك سنتطرق لمدى تأثير الأقليات في الشرق الأوسط من شقين الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: المستوى الإقليمي:

في إطار مشروع إسرائيلي مسرب كشف عدة مراكز الأبحاث ودراسات سنة 1981 ان صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية خاصة المحافظين الجدد وفي محاولة لهم لتأمين إسرائيل قرر ان هذا التأمين لا يأتي الا بعد اضعاف العراق والحدود لدينا لها. يما يعني تقسيم الوطن العربي إلى دويلات واقليات واثنيات عديدة، وقد وجه المحافظون الجدد ان اختراف العراق فرصة وخطوة مهمة للأمن الإسرائيلي وذلك لا يأتي الا من خلال المشروع الطائفي وتقسيمه إلى اهم العرقيات فيه: الشيعة، السنة، الاكراد [1].

فقد كتب الملك فيصل الأول مؤسس المملكة العراقية وأول ملك لها مذكرة بمهمة جدا كتبها وبعثها إلى العديد من الساسة العراقيين جاء فيها: «ان بلاد العراق من جملة البلدان التي يقسها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية وهو الوحدة الفكرية والمادية والدينية، فهي مبعثرة القوى ومنقسمة على بعضها ان ساستها يجب ان يكونوا حكماء مميزين وفي الوقت نفسه أقوياء ماديا ومعنويا غير مجلوبين لحساسيات او اغراض شخصية او طائفية او متطرفة، يداومون على العمل والموازنة والقوة معا على الجانب الكبير في الاحترام لتقليد الأهالي ولا يتأثرون لتأثيرات رجعية او أفكار متصارعة تستوجب رد الفعل. انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بل توجد كتائب بشرية خالية من أي فكرة وطنية... فنحن نرى والحالة هذه ان تشكل من هذه الكتل شعبا... ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف» فهو يتحدث عن ازمة الهويات في العراق [2]حيث تعرف الهوية على انها كل شيء مشترك بين افراد مجموعة محددة، او شريحة اجتماعية تساهم في بناء محيط عام لدولة هاما ويتم التعامل مع أولئك الافراد

---

[1]- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 125-126.

[2]- ستيرزاد احمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، www.aljazira.net.

وفقا للهوية الخاصة بهم، وتقسم الهوية على الهوية الوطنية والهوية الثقافية والهوية الحضرية وعن محتويات بطاقة الهوية معلومات تعنى بالدين الذي ينتمي إليه صاحب الهوية واحيانا قد تمضي الطائفة الدينية في بعض البلدان ان وصف العوامل المؤثرة في الهوية هو المجتمع، وهو اول العوامل المؤثرة فيها اذ يساهم المجتمع في بناء هوية الافراد وتشكيلها بناءا على طبيعة البيئة المحيطة وأيضا الانتماء وهو الارتباط بالمكان الذي يعتمد على دور الهوية في تعزيز مفهومه اذن ينتمي الفرد للدولة التي تعيش فيها، ويعتبر من مواطنيها له حق وعليه واجبات تنظمها احكام الدستور وعليه فان الهوية عبارة عن وسيلة لتعزيز من هذا الانتماء للأفراد والجماعات [1].

والنزاعات العرقية والاشكال الدائر بين الهويات والثقافات الوطنية لطالما كان محل نزاعات دولية أدت إلى حروب منها الحرب العالمية الأولى والتي كان سببها نزاع عرقي، اين قام مواطن من البوسنة يحمل انتماء قومي صربي باغتيال ولي عهد النمسا وزوجته بسراييفو في 25 جوان 2014، وفي هذا الإطار كتب بيار جورج Pierre George"لقد كانت الأقليات في قلب مراعين الأكثر هوية في هذا القرن ورغم عدم كونها السبب الرئيس الا انها كانت جزءا من المبرر والجهة" [2].

الارتباط الطائفي او السياسي للكثير من الطوائف والقوميات في الشرق الأوسط وامتدادهم هو ما ينعكس على طبيعة العلاقات الدينية في هذه الدول نتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها فالطوائف في لبنان مثلا لها علاقات رئيسية مع الطوائف الأخرى في كل من سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية وكلها تأثر على الانسان داخل لبنان أيضا وجود الاكراد في العراق وسوريا وتركيا وعلاقتهم بحزي العمل الكردستاني على الحدود، علاقة لبنان بمنظمة التحرر الفلسطينية [3] .

أيضا وجود الشيعة وهو أكبر طائفة في المسلمين ويمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن وبعض دول الخليج واختلاف مطالبهم في طائفة الشيعة ففي العراق والخليج

---

[1]- محمد أبو خليف، تعريف الهوية، فبراير 2016، www.mawdoo3.com .

[2]- ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 29.

[3]- حسن بن نوي، مرجع سابق، ص 126.

ولبنان ينتمون إلى المذهب الشيعي السائد في إيران، وفي اليمن اغلبه شيعة ينتمون إلى الزيدية وفي سوريا إلى العويين كما ان هناك الاسماعليين في اليمن والسعودية.

وبعد الغزو الأمريكي عام 2003 تغيرت العلاقات الإيرانية العراقية وصار للعراق أهمية جيواستراتيجية وامنية بالنسبة لإيران واليوم تساند إيران "ونوري المالكي" رئيس حكومة العراق في صراعات ضد السنة ومسلحي العشائر وقوات داعش ولها دور أيضا جد كبير في مساندة الأسد في الحرب السورية وهذا بسبب تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. [1]

أيضا لدينا الصراع السني الشيعي فطالما ارض خيمة للنزاعات في الشرق الأوسط منذ القدم فكان صراعا لاهوئيا بسبب تصدع وانشقاق الشيعة عام 656 (تاريخ مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه) ثم اعيد احياؤه من قبل الثورة الإيرانية عام 1979، جاء يوم ما يعرف بتنظيم داعش ليرجع الحرب القديمة بين الشيعة والسنة وقامت هذه الحركة او التنظيم بحروب وصراعات مع الشيعة في العراق وسوريا وهو ما زاد من الصراعات الطائفية خاصة ذات البعد الديني والذي يستعمل كأداة لخلق مزيج من الانقسامات في الشرق الأوسط.

وأكدت هجمات داعش على مساجد الشيعة في العراق وفي شمال المملكة العربية المتحدة وفي البحرين حدث صراع وحراك شيعي منذ السلالة الحاكمة السنية وتم وقف هذا الصراع بتدخل درع الجزير الذي تقوده السعودية، ويقول في هذا الصدد ميشال فوشيدر Michel Fouchider ان الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط المتعددة الاشكال تشبه ما سميت بحري الثلاثين عاما، التي كانت صعبة جدا في أوروبا والتي تصارع فيها الكاثوليك والبروتستانت.

وهنا من يقول ان المصالحة بين السنة والشيعة غير محتملة لا أيديولوجيا ولا سياسيا خاصة في إطار الحرب بين السعودية السنية وإيران الشيعية، فالأولى تدعم داعش يضاف إليهم الجهاديون الأوروبيون والثانية تدعم عبر ميليشياتها الشعبية الدولية كل من لبانان وحزب الله العراق، أفغانستان، النظام السوري. [2]، لدينا أيضا الصراع الشيعي

---

[1]- عبد الله جلال، الشيعة في الشرق الأوسط، يوليو 2014، www.sasapost.com .

[2]- مدني غصري، كيف انعكس الصراع السني الشيعي على شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، 2008، www.hofayat.com.

وانصار السلفية في اليمن 2004 او ما يعرف الحوثيون وهي حركة شعبية متمردة بمحافظة صنعاء شمال اليمن حيث نرى الجماعة ان الوع الذي تعيشه ملئ بانعدام الحريات وخنقها وتهديدها العقيدة الدينية وتهميش الطائفة الزيدية وتطالب بموافقة رسمية على مرور حزب سياسي صوفي، ومنها وحق أبناء المذهب الزيدي واعتماده مذهبا رئيسيا في البلاد بينما يرى السلفيون ان جماعة الحثي تهدف للسيطرة الكاملة على منطقة دهاج التي يسكنها اكثر من 15 الف مواطن وهذا ما اثر على حال البلاد وادخله في حرب لا تنتهي بسقوط رئيسها.

وهو نفس الحال في سوريا فهي الرابط بين ايران وحزب الله وتنتمي عائلة الاسرة الحاكمة إلى الطائفة العلوية ويشكل العلويين نسبة 13% من سكان سوريا، وبقية الطوائف هي الإسماعيلية والاثنا عشرية والدرور 1% وهي تعرف اليوم الصراعات الداخلية في المنطقة، فبدأت بثورة ضد سياسة الأسد بثورة سلمية والورود ثم أصبحت ثورة مسلحة بسبب اعلان ايران الشيعية وحزب الله المشاركة الرسمية في الصراع ودعم نظام الأسد هذا إلى ذلك مقاتلين شيعيين من العراق ومقاتلي الشيعي الأجانب ومنها قوات الحرس الثوري الإيراني ولواء أبو الفضل العباس من الشيعي العراق وكتائب حزب الله العراق ولواء ذو الفقار وهي اول ثورة فعلية ومستقلة للعراقيين الشيعة في وسريا وكتائب سيد الشهداء العراقية وفيلق اليدك لواء اسد الله غالب لواء الامام الحسين وحسين المهدي.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ مدى التداخل الكبير بين الأقليات والطوائف في الشرق الأوسط وهو ما يؤثر تأثيرا بالغا على استقرار المنطقة ليس فحسب السياسي فقط بل حتى الاقتصادي والثقافي والعسكري أيضا فنشوب صراعات مسلحة يأثر على الحياة السياسية للدولة كما تؤثر على الطابع الاقتصادي الذي يتبع الحرب من نقص المواد الأساسية وصعوبة وصول المساعدات والامدادات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوقية وتدهور البنى التحتية وأيضا يؤثر على خزينة الدولة التي تزيد من نفقاتها العسكرية حتى تحمي سيادتها وحدودها وتداخل المصالح الإقليمية دون ان ننسى الجانب الثقافي لأنه اول متضرر من اندلاع الحروب والصراعات فنلاحظ مثلا في العراق كانت نسبة الامية قبل الغزو الامريكية

[1]- عبد الله جلال، مرجع سابق.

تقريبا إلى الصفر اكن هذا الرقم زاد واصبح رقما مخيفا بسبب تفشي الفقر والآفات الاجتماعية وهو حال سوريا مما اضطر عدد كبير منهم للهرب للبلدان المجاورة وحتى الأوروبية وغيرها في صفة الأجنبي دوليي.

الفرع الثاني: المستوى الدولي:

يعتبر التأثير الدولي للأقليات تأثير بالغ الأهمية وهو ما تؤكده الإحصاءات فقد تم إحصاء أكثر من 7500 مجموعة عرقية واقلية والعديد من الديانات والمعتقدات وتشير اغلب الدراسات الحديثة في مجال النزاعات ان سببها هو أصلي سني، طائفي، قومي بدل من ايديولوجي [1].

حيث أنّه هناك تزايد خطير الانقسامات العرقية على المستوى الدولي عندما تتجاوز نشاط الجماعات القومية حدود الدولة إلى طلب الدعم او التأييد من سلطات الدول المتطورة، او عندما توجه اعمال العنف عبر الحدود الوطنية او عندما تكون هناك حركة للاجئين من هذه الاجتماعات إلى الدول المجاورة. الامر الذي يعتبر من اخطر المسائل التي تهدد الاستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه ان يفسح المجال امام التدخلات او التهديدات الدولية باستعمال القوة بدعوة حماية الأقليات او اثارت مطلب الأقلية معينة بمعنى ان الدول التي تستقبل هذه الجماعات او التي تتعرض أراضيها لأعمال عنف قد تدخل في نزاعات فيما بينها ويقول بوكاتولا Pkatola يمكن ان ينتقل مشكل الأقليات إلى القانون الدولي كما يعني طريق الأقليات المشتتة او الموزعة جغرافيا على عدة دول فعندما تكون متمركزة اقلية عابرة للحدود، أي لا يقف تواجدها في دولة واحدة، فانه بذل تشكل محور اعمال بين النظام الداخلي والنظام الدولي .[2]

اذن فالصراعات والحروب بين مختلف الأقليات تبدأ على المستوى الداخلي ثم تنتشر إقليميا في حالة وجود امتداد جغرافي لهذه الأقلية ثم تصبح دولية في حالة دخول الدول في صراعات ويتعدى اثرها المنطقة بل يمتد لكل انحاء العالم فمثلا النزاعات العرقية والإنسانية في منطقة الشرق الأوسط لم يبقى اثرها إقليميا بل اصبح صراع بين القوى

---

[1]- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 127.

[2]- ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 30-31.

العالمية، وهو ما مثله الربيع العربي بثوراته المختلف حيث فتح الباب للتدخل من قبل هذه القوى التي سعت لاستغلال الانقسامات والصراعات العرقية والدينية والسياسية داخل الدولة الواحدة في إيجاد مسرح للصراع فيما بين القوى الكبرى وتستخدم في ذلك قواعد النظام الدولي فلقد اخذت التحالفات بعدا اخر فلم يعد تحالفا من نظام سياسي لبلد ما انما اصبح طرف في تحالف مع تنظيمات وحركات محلية متصارعة داخل الدولة الواحدة والهدف من ذلك هو رسم خريطة لمخالفات جديدة قد تكون بداية عن حرب عالمية ثالثة[1].

فوجود هذه التنافسات الدولية هي التي عززت في التلاحم بين هذه التحالفات وحولها إلى ما يشبه الكتل الإقليمية خاصة لها ذكر التنفس الأمريكي الروسي، فنجد مثلا تدخل روسا العسكري في سبتمبر 2015 لنصرة حكومة الأسد ادخلها في شراكة عسكرية مع إيران وسوريا وحزب الله، وفي المقابل تواصل الولايات المتحدة الامريكية التعاون مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وتفوض في نفس الوقت مع إيران حول ملفها النووي [2]. ان الدارس لسياسة الاقتيق على أساس عرضي ومذهبي وديني يدرك انها من على رأس أولويات السياسة الامريكية الإسرائيلية، وذلك تحت مسعى نشر الدمقراطية وحقوق الانسان وحتى مكافحة الإرهاب وهو ما ينعكس على المنطقة من العراقي إلى السودان ومن مصر إلى لبنان، ففي استراتيجية القومي لقرن جديد "التي أحدثها إدارة الرئيس كلينتون صنفت المصالح إلى ثلاث مصالح وهي المصلحة المتعلقة بالبقاء، فالولايات المتحدة لن تتردد في استعمال القوة العسكرية اذا ما تعرضت هي وحلفاؤها للانفجار والمصلحة الثانية هي المصالح المهمة التي لا تؤثر على البقاء المادي للولايات المتحدة الامريكية بدافع قيمها مثل المساعدات الإنسانية لترقية حقوق الانسان، نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط بطريقة تضمن امن إسرائيل ومصلحتها.[3]

---

[1]- سارة جاسم، الصراع في الشرق الأوسط ونذر حرب عالمية ثالثة، 26 يناير 2016، www.monpost.com .

[2]- يسرى كلماك ميشيل دن، استغلال النزاعات في الشرق الأوسط او اخماد نيران مركزي ريفي المشرق الأوسط، carsegie-mec.org

[3]- حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 129-130.

من خلال هذا المبحث حول واقع الأقليات نستنتج ان مطالب الأقليات مختلفة باختلاف تكوينها وانتماءها وكذلك الدول التي تقطن فيها كما ان النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط قد تنوعت سياسة استجابتها لمطالب هاته الأقلية بين اعطاءها قليل من الضوء والحرية مثل ما حدث مع كرد العراق وسياسة القمع والاضطهاد لنخلص ان هذه الأقليات وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط اثر بشكل رهيب على استقرار المنطقة من جهة إقليميا بسبب الامتداد الجغرافي للأقليات والطوائف والمذاهب ودوليا بسبب الصراع الدولي على المنطقة من جهة وبسبب افتعال هذه القوى الكبرى واستعمالها ورقة الأقليات كورقة ضغط واعادة توزيعها في المنطقة وتشكيل خارطة سياسية لمنطقة الشرق الأوسط جديدة، فواقع الأقليات في الشرق الأوسط هو واقع مرير يتراوح بين الطموح والخذول وبين حق مشروع واستعمال أجنبي غير مشروع وبين احقية الدولة وسيادة الوطن وبين سياسات الاضطهاد والقمع التي تتعرض لها أقليات الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التدخل لحماية الأقليات في الإستراتيجية لأمريكية في الشرق الأوسط هل هي فعلا تتدخل لأجل حماية الأقليات أم أنها توظف حماية الأقليات من أجل التدخل من خلال مطلبين رئيسيين حاولنا فيهما إبراز مدى تأثير البعد الديني على السياسة الامريكية ككل ونجملها في استراتيجية الولايات المتحدة لحماية الأقليات وإبراز حدود العلاقة بين الدين والسياسة في الاستراتيجية الامريكية وأيضا الدين ومدى تأثيره على السياسة الخارجية في الشرق الأوسط من مكافحة الإرهاب والدعم الاسرائيلي في المنطقة وكيف يساهم الدين في توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط وأيضا توظيف حماية الأقليات للتدخل وذلك على مستويين أساسيين وهما: على المستوى الإقتصادي والمستوى السياسي الأمني أي بإجمال سنعرف ما هي الأقليات التي تحميها الولايات المتحدة الامريكية ولماذا؟ وهل تدخلت لحماية أقليات الشرق الأوسط أم أنها توظف الحماية من أجل التدخل في المنطقة وذلك من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: حماية الأقليات في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: توظيف حماية الأقليات للتدخل.

والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: حماية الأقليات في الشرق الأوسط.

سنتناول في هذا المطلب عنصرين أساسيين لإبراز من هي الأقليات التي تحميها فعلا الولايات التحدة الأمريكية وماذا تعمل من أجل إعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط. حيث سنتطرق في بادئ الأمر إلى:

الفرع الاول: حدود العلاقة بين الدين والسياسة:

يعتبر الدين في المجتمع الامريكية شيئا مهما ورمزا قيميا. وذلك منذ القدم فيذكر ان الاباء الموسيف "في مرحلة الثورة على الانجليز كانوا يتسمون في خطبهم بالحماس الممزوج بالمشاعر الوطنية والدينية، وفي الحرب الاهلية الامريكية بين الشمال والجنوب كان كل طرف يعتمد على الدين لتبرير موقفه. وكان لرجال الدين التأثير البالغ في الحرب فقد كانوا

يلتقون بالجنود بصفة دائمة ويعقدون جلسات الصلاة. ويصلون على الموتى ويواسون الجرحى ويقول "توماس بايرز" في هذا الصدد: " ان الولايات المتحدة الامريكية اليوم أكثر الأمم تقدما بأشواط كبيرة...فاليمين المسيحي الامريكية يتمتع بسلطة كبيرة على الشعب الامريكية [1] .

وفي إحصائية قدمها موقع مخصص للانتماءات الدينية. ذكر ان 93% من أعضاء الكونغرس الأمريكي بما في ذلك الشيوخ والنواب مسيحيون ويشكل الكاثوليك ما نسبته 28.8% في الكونغرس بمجلسه، والبروتستانت بنسبة 35% واهم المجموعات البروتستانتية في الكونغرس طوائف معروفة كالعمدانيين والاسقفيين والنظاميين. اما نسبة الكنيسة الانجيلية هي 8% واليهود 7% وعلى المستوى الخارجي يهيمن اغلبية مسيحية، ففي 2001 اجري مسح حول الهوية الدينية الامريكية كشف ان 75% من الامريكان بأنهم مسيحيون[2].

وتكمن جذور اليمين المسيحي إلى التطور البروتستانتية الاوربية خاصة المتعقدات القدرية علاقة أمريكا بالتدبير الإسلامي، وهو ما أدى إلى بروز جماعات ومنظمات ضاغطة ذات طابع ديني تتمتع بنفوذ كبير داخل الولايات المتحدة الامريكية بحيث تعتبر من الفاعلين الأساسيين في السياسة الامريكية[3].

ومن هذه التنظيمات لدينا منظمة التحالف المسيحي Christion coalition بقيادة روبرتا كومبس وهي من ابرز الكيانات النشطة داخل اليمين الديني المسيحي، وهو اكبر وانشط تنظيم سياسي محافظ في أمريكا وعدد اعضاءه يزيد عن مليوني شخص، ويقوم التحالف بتوفير سجلات الكونغرس مجانا تتعلق بالتشريعات المهمة، ولدينا أيضا جماعات يمينية دينية مسيحية تدعي تحالف الأقلية الأخلاقية The moral majority coalition يترأسها القس جيري فالويل وتعمل على التأثير في المشهد السياسي من خلال المشاركة بكثافة في الاقتراع والتصويت يوم الانتخاب وهي تعمل أيضا تحت لافتة منظمة التحالف المسيحي ويعتمدون في عملهم بالدرجة الأولى على وسائل الاعلام والتجمعات العامة ويوقل

---

[1]- البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية، 3 مارس 2015، www.polities-dz.com .

[2]- اندرو ماسلوكسي، نفوذ اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الامريكية، www.aljazeera.net .

[3]- www.polities-dz.com ، مرجع سابق.

رئيسها اننا جماعة تشجع أعضاءها على التصويت للقيام من اجل عودة أمريكا إلى تراثها المسيحي اليهودي.

بالإضافة إلى جماعة يمينية مسيحية أيضا تدعو إلى التركيز على الاسرة Focus on the family هذه الجماعات الثلاث لديهم اراء سياسية وقيمية واحدة وهي مناصرة الاسرة والحياة وإسرائيل ولهم دور جد بالغ الأهمية على الحياة السياسية الامريكية [1] .

ويعد المحدد الديني في السياسية الامريكية محددا بارزا وذلك من خلال دعمه بالديمقراطية والحرية اللتان هما قيمتان مستمدتان في الدين، وهذا يخالف من يقول بان العلمانية في الولايات المتحدة الامريكية تعني تهميش الدين او تنفي وجوده، بل على العكس تماما هدفت وثيقة حقوق الانسان عام 1791 لحماية الدين وليس اقصاؤه من الحياة العامة ومنه ليس مستغربا ان تشمل السياسة الامريكية في فترة الرئيس بوش الابن البعد الديني حيث تجلى دور المحدد الديني من خلال العلاقة بين اهداف اليمين المسيحي، المسيطرة لمدة طويلة على الحية السياسية الامريكية ومنذ بداية الدولة الامريكية، وحاول ان يقدم القوة للدين في المجتمع وبمزجه في شخصية الدولة وبين تيار المحافظين الجدد الذي ظهر ليرمي أطرافا مختلفة من اليمين اذن الأهداف واحدة رغم اختلاف العمل السياسي واهمها الدعم اللامحدود لإسرائيل باعتبارها الأرض التي سيتحقق القدوم الثاني للمسيح وهو ما يعكس أهمية منطقة الشرق الأوسط وتأثرها بما يجري في السياسة الخارجية الامريكية التي بدورها تتأثر من خلال عمل جماعات الضغط ومراكز الفكر والرأي والأحزاب والتي يسيطر عليها التيار المسيحي الديني اليميني [2].

الفرع الثاني: الدين إعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط:

بداية كنا قد تناولنا في مباحث سابقة من هذا الفصل خارطة الأقليات في الشرق الأوسط وتحدثنا على توزيع هذه الأقليات وأيضا مدى تأثير هذا التوزيع على الاستقرار في المنطقة ببعديه الإقليمي والدولي ورأينا بالغ الأهمية لهذا التوزيع وتأثيره على المنطقة وبالرجوع إلى الفصل الثاني تحدثنا أيضا على المبررات المعلنة وغير المعلنة للتدخل في

---

[1]- اندرو ماسلوكسي، مرجع سابق.

[2]- البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط، 16 سبتمبر 2013، شبكة الاخبار العربية، www.anntv.tv .

الاستراتيجية الامريكية وعددناها ومنها حماية امن إسرائيل فوجدناها على قائمة الأولويات السياسية الخارجية وفي هذا الفصل والمطلب بالذات ستنعرف على الترابط بين الدين في السياسة الخارجية الامريكية وتأثيره على استراتيجياتها وهي حماية امن إسرائيل والدين وحماية الأقليات في الشرق الأوسط فنجد ان اليمين المسيحي المؤثر في السياسة الامريكية بجميع شرائحه يعد فعليا قوة مؤيدة لإسرائيل وصرح فولويل مؤسسة منظمة الأكثرية الأخلاقية قائلا: " ان من يقف ضد إسرائيل فإنها يقف ضد الرب".

وهذا الالتزام بإحياء الامة الإسرائيلية بما في ذلك بناء الهيكل يعد شرطا لازما مسبقا لإنهاء العصر الحالي (الشريعة) وبداية العودة الثانية للمسيح لذلك يدعم المسيحيون في أمريكا وإسرائيل ضد جيرنها المعادين لها [1].

ولعل من هذه المبررات الدينية التي تعتمدها الإدارة الامريكية هي الوظيفة التبشيرية ذات الطابع التوسعي بمعنى ان الدين لا يقوم بعملية التوحيد الاجتماعي داخل المجتمع الأمريكي فحسب بل ان أمريكا وبفضل قيمتها الدينية مكلفة بإنجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج حدودها؟ مثل نشر الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب فحسبهم هذه الوظيفة هي وضع الإدارة الإقليمية والتي يجب على الانسان بموجبها الانصياع والالتزام فالقول ان الله قد بارك القانون والنظام والحضارة والعلم الأمريكي كي يكونوا وكلاء له، وان أمريكا امة مختارة وتحيا بروح الكنيسة، وعبارة ليبارك الله أمريكا "التي ينهي بها كل رئيس امريكي خطبه السياسية خاصة فيما تعلق بالحرب والسلم تعمل عمل الدعاء او الالتماس الديني وأيضا مقولات " أيها الامريكيون، ان الولايات المتحدة تعمل باسم الرب ولكن تلك مشيئتك يا رب" "الولايات المتحدة على غرار جد البروتستانتية العظيم مرتن لوثر ان ما من شيء يقيدها سوى ضميرها" " اننا نقف هنا ولن نحد في ذلك" فان المبررات الدينية في السياسة الامريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمضامين الاقتصادية والأمنية، للاستراتيجية الامريكية [2] .

---

[1]- وليام مارتن، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، اليمين المسيحي والسياسة الخارجية الامريكية، الفكر السياسي، ص 109.

[2]- حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الامريكية جديدة إزاء الشرق الأوسط، دراسات دولية، العدد 46، ص 54-55.

ومنه جاء الاهتمام الأمريكي بالحرية الدينية في العالم، وخاصة من اجل انقاذ المسيحية من الاضطهاد، وطرح اليهودي الأمريكي "هورفيترز" أفكاره حول اضطهاد الدين الإسلامي المسيحي في مقال له في جريدة "وول ستريت" بعنوان " التعصب الجديد بين الصليب والهلال" وخص الكاتب الصعوبات التي واجهتها المبشرون بالديانة المسيحية في بعض الدول خاصة الدول العربية وجعا الحكومة الامريكية لوقف تلك الاعتداءات على الديانة المسيحية واليهودية في العالم وقام الكونغرس الأمريكي بتشريع "قانون الحرية الدينية الدولية" من اجل التحرر من الاضطهاد الديني، وقامت بموجبه وزارة الخارجية الامريكية بوضع سفير بدون سفارة للاهتمام بأوضاع الأقليات الدينية في العالم بما يخدم المصالح الامريكية، وهذا يهدف إلى تقوية الأقليات الدينية في المنطقة العربية والشرق الأوسط لاستثمار فيما بعد كوسيلة او أداة لتنفيذ مشاريع التجزئة. وأيضا لإيجاد المبرر القانوني للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للساحة الدولية تحت مسمى الحرية وحقوق الانسان [1] .

واستخدام الولايات المتحدة الامريكية للأقليات في الصراع ليس جديدا فهي قامت أصلا من خلال جريمة كاملة إبادة الهنود الحمر ثم استرقاق السود ثم ممارسة العنف والقهر والعنصرية بطريقة لم يسبق لها مثيل، وتحالفات الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني ودعمه المطلق له فذلك من خلال دعم الكنائس الغربية ومراكز التنصير في العملية الاستعمارية والغربية في المرحلتي الأوروبية والأمريكية، ففي السودان مثلا كان هناك دعم كنسي للتمرد في الجنوب من طرف الولايات المتحدة وأوروبا، أيضا دخول الولايات المتحدة الخط مع فرنسا في قضية الامازيغ فكل حركات التمرد العرقي او حركات الخصوصية الثقافية او المطلب لرفع الظلم عن الأقليات كلها أمور كان للإدارة الامريكية دخل فيها فهي تقدم الدعم أيضا للأقباط في مصر وتدعم الكنيسة لدفع الأقليات إلى التمرد وفي اطار المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يعتمد على استخدام الأقليات كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الامريكية ومحاربة الإسلام واختراق الدول المسلمة عن طريق استخدام الاوليات الدينية، كالأقليات المذهبية الشعبية في العراق، والامازيغ في المغرب،

[1]- احمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 84-85.

والنوبة في مصر ومشاكل الأعراق في السودان ودائما ما نجد في خطابات المسؤولين الامريكان التركيز على حماية الأقليات خاصة [1] .

الدينية إلى حد التدخل لحماية تلك الأقليات. وكذا استخدم الرئيس بيل كلينتون موضوع الأقليات الدينية في الحملة الانتخابية (1993-2001) فربطت حماية الأقليات بحماية حقوق الانسان والديمقراطية وعد دعا بيل كلينتون في أكثر من مناسبة لحماية الأقليات الدينية وقامت مديرة شؤون حقوق الانسان والمسيحيين في السفارة الامريكية بالقاهرة. باتصالات مع زعماء الاقباط من اجل اثارتهم ضد حسني مبارك وهدف إلى اعلان إقليم خاص بالأقباط عن طريق الدعوة لحمايتهم من خلال من تقدم نلاحظ ان سياسة تفكيك المنطقة عبر اثارة الفتن الطائفية هي سياسة أمريكية ثابتة والتباكي على حقوق المسيحيين العرب سياسة ثابت واضحة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الامريكية وأهداف إسرائيل. [2] وضمن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول 2017 جاء فيها أيضا ما يدعوا لضرورة حماية الحرية الدينية والأقليات الدينية، ولقد شددت استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 على أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ثنائي وبالتنسيق مع الأصدقاء والحلفاء على مقارعة الاضطهاد الذي يستهدف الأقليات الدينية ومحاربة التمييز والترويج للحرية الدينية للجميع، وفي المقابل أيضا عملت وزارة الخارجية الأمريكية على توفير حيز لتنوع الفكر والمعتقد ولقد تم تسميت عشرة بلدان على أنها تشكل قلقا خاصا نتيجة انتهاكاتها الشديدة للحريات الدينية بم في ذلك باكستان للمرة الأولى والتي أضيفت إلى قائمة المراقبة الخاصة. كما تم تسجيل في الشرق الأوسط فظاعات داعش ضد الإيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة ترقى إلى الإبادة الجماعية، كما تقوم الولايات المتحدة بدعم الأقليات الدينية في العراق للحفاظ على وجودهم في أرض أبائهم وأجدادهم وذلك بتوفير مصادر جديدة في الأنترنت.[3]

---

[1]- محمد هورو، استخدام الأقليات في الصراع العام الإسلامي، مجلة مختار الإسلامي، ص 310.

[2]- احمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 87.

[3] نوكس ثاموس، الجهود الأمريكية لحماية الأقليات الدينية، سفارة الولايات المتحدة الامريكية في مصر، 22 فبراير 2018، موقع: www.eg.usembassy.gov تاريخ التصفح: 1 مارس 2020.

وفي نفس السياق أعلن نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" نائب الرئيس "دونالد ترامب" على أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لإعادة توجيه الأموال إلى دعم الأقليات بعيدا عن الأمم المتحدة، مشددا على اضطهاد الاقليات الدينية وأضاف أن الولايات المتحدة لن تعتمد بعد الآن على الأمم المتحدة وحدها لمساعدة المسيحيين والأقليات المضطهدة، في أعقاب ما أسماها الإبادة الجماعية والفظائع المرتكبة في طرف تنظيم داعش وأكد أن الولايات المتحدة ستقدم الدعم المباشر للمجتمعات المضطهدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل دعم حقوق الأقليات في العالم وخاصة الشرق الأوسط وحماية تلك الحقوق[1]، ومنذ 2015 مع مستشارها الأول للأقليات الدينية في وزارة الخارجية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم إرشادات لكل السفارات والقنصليات الأمريكية في الخارج من أجل الإرشاد حول كيفية الدفاع عن حقوق أفراد الأقليات وتشجيع معاملاتهم على قدم المساواة في مجتمعاتهم وضرورة الحفاظ على تراثهم الثقافي، إضافة إلى تطوير الشراكة مع مؤسسة سمينسونيان لتدريب الكنائس والقادة الدينيين لطوائف الأقليات الدينية عن كيفية حماية الأماكن القديمة ذات الأهمية الثقافية، وكذلك تعزيز الجهود للنهوض بالحرية الدينية من خلال إقامة شراكات مع مراكز عالمية ومنظمات أمريكية دولية تعمل على محاربة الاضطهاد في كل دول العالم مثل العراق وباكستان[2]، كما نظم مؤتمر في أمريكا حول حماية "الأقليات الدينية" في كل من العراق وسوريا، وهو المؤتمر الثالث لمنظمة الدفاع عن المسيحين تحت عنوان "بعد الإبادة الجماعية الحفاظ على مستقبل المسيحية في الشرق الأوسط"، ولقد تمكنت المنظمة من الضغط على الكونغرس والإدارة الأمريكية لوصف ممارسات داعش ضد الأزيديين المسيحيين وغيرهم من الأقليات بالإبادة الجماعية وقالت "كريستين أفينر" وهي المديرة التنفيذية لمنظمة "الدفاع عن المسيحيين" : «سنطرح مع أعضاء الكونغرس موضوع العمل مع العراقين وحكومة كردستان إنشاء منطقة آمنة

[1] حسام الخولي، أمريكا ترامب...، دفاع عن الأقليات في العالم وانتهاكها ضدهم في الخارج عن موقع: www.ultrasawt.com تاريخ التصفح 1 مارس 2020.

[2] نوكس ثاموس، مرجع سابق.

عن سهل نينوى[1]، حيث يمكن للأقليات الدينية العودة وبناء موطن لهم تحت حماية الحكومة المحلية وبالتعاون مع المجتمع الدولي"، وقد دعم الفكرة عدد من النواب الكونغرس.[2]

وفي سياق آخر عرفت الأقليات الدينية هجومات إرهابية عديدة مثل هجمات داعش للكنائس والتجمعات المسيحية في بكستان كما استهدفت الهجمات المسلمين الشيعة في سوريا والعراق وأفغنستان مثل الهجوم على المركز الثقافي الشيعي في كابول، دون أن ننسى أن التنظيم يستنسى الأقلية السنية معنى التجرئ على التنديد بأيديولوجيتها العنيفة وغير المتسامحة خاصة القادة الدينيين، كما هاجم الإرهابيون بشكل متكرر أقليتين ليس لها علاقة ظاهريا وهما المتحولين دينيا والملحدين.

إضافة إلى التقارير التي بحوزة الإدارة الأمريكية حول وضع الأقليات الدينية منها تقرير عن سجن القساوسة المسيحين والبهائيين في إيران واستهداف البهائيين في اليمن من قبل الحوثيين وسجن المسلمين وغير المسلمين بتهمة الإساءة للدين في مصر واضطهاد أفراد من الأقليات والأحمديين بتهم التحديف في باكستان وكذلك القيود المفروضة على حرية لدين والمعتقد في السعودية والسودان وغيرها من التقارير التي توضح صراحة اضطهاد وظلم الاقليات الدينية في العالم ككل والشرق الأوسط خاصة[3].

من خلال ما تقدم نلاحظ الإهتمام البالغ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بقضية ما يسمى "حماية الأقليات" حيث أن الأخيرة تتخذ من الأقليات أداة لتحقيق سياستها في المنطقة فيما يتعلق بالصياغة الجديدة التي جاءت بها للمنطقة، وما يؤكد هذا الإهتمام هو انعقاد المؤتمرات العديدة في واشنطن الداعية لحماية حقوق الأقليات حيث تم انعقاد بعد اقل من 5 خمسة أسابيع مؤتمر آخر تحت عنوان "حماية حقوق الأقليات الدينية والعرفية في العراق وسوريا"، وهو ما يؤكد أن قضية الاقليات وحمايتها أصبحت

[1] سهل نينوى: هو منطقة جغرافية تابعة لمحافظة نينوى شمال العراق وإلى شمال وغرب مدينة الموصل تتألف من ثلاث أماكن وهي الحمدانية الشيخان وتلكيف، ويعد سهل نينوى موطن تاريخي لماسحي العراق وما يزال بها تواجد مسيحي مكثف إلى جانب اليزيديين والتركمان والشبك والعرب، إلا أن الاحتلال الأمريكي وما تلاه من مظاهر الارهاب لعام 2014 ساهم في تناقص أعدادهم وهجرتهم، منقول عن ويكيبيديا www.ar.m.wikipédia.org .

[2] مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية في العراق، جريدة الراية (حزب التحرير) 14 سبتمبر 2016.

[3] نوكس ثاموس، مرجع سابق.

أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها من أجل إحداث التقسيم في بلاد المسلمين حيث اعتبرها آلية جيدة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط[1] فهي من دعم هذه الاقليات للإنقسام والمطالبة بالحقوق والإمتيازات من خلال الدعم المالي والسياسي وهي ايضا من تحميها اليوم من الظلم والتسلط والقهر وجميع سياسات الإضطهاد الممارسة عليها.

كما أنه وبالرغم من قول أمريكا دعمها لكل الأقليات المضطهدة إلا أننا نلاحظ أنها دائما ما تركز على الاقلية المسيحية الموجودة في كل البلدان الشرق الأوسط فهي بالمقابل تحمي أقلية على حسب أقلية حسب الخلفية والتوجه الديني الذي يحكمها ويسيطر عليها.

المطلب الثاني: توظيف حماية الأقليات للتدخل:

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى نقطتين أساسيتين وهما كيفة توظيف الولايات المتحدة الامريكية الاقليات وحمايتها كمبرر ودريعة للتدخل في منطقة الشرق الاوسط، وهذا التوظيف شمل عدة مستويات ولكن سنركز في هذا المطلب على مستويين مهمين وهما المستوى الاقتصادي والمستوي السياسي الامني باعتبارهما محورين مهمين في الاستراتيجية الأمريكية والبداية ستكون مع:

الفرع الأول: على المستوى الإقتصادي:

مع تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مطلع الخمسينيات من هذا القرن، ويتضح ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأمريكان فقد أكد "دوايت إزنهاور" "Doueight D.Elsenhouer" خلال الحملة الإنتخابية الرئاسية عام 1951 على أهمية الشرق الأوسط حيث قال: «أما فيما يتعلق بالأهمية السياسية لهذه المنطقة فليست هناك منطقة في العالم لها أهمية من الناحية الإستراتيجية أكثر مما للشرق الأوسط».

وتتميز منطقة الخليج بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمعا للعديد من القوى العالمية والولايات المتحدة الامريكية واحدة منها حيث تتميز بأراض شاسعة وامتداد الرؤيا وتتحكم في أهم المررات كباب المندب ومديق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان،

[1] مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية، مرجع سابق.

وكذلك ممرات النفط التي لا غنى لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه إلى حوالي ثلاث أميال بحرية ما يعني سهولة إغلاقه والسيطرة عليه في حال نشوب أي نزاع، وكما بيّنا في محاور سابقة بأن المنطقة تحوي على اكبر الاحتياطات العالمية للنفط والغاز مثل: البصرة بالعراق والسعودية[1]، وبالرجع للتاريخ نجحد أن السيناتور الأمريكي الديمقراطي "أروين جونسون" ألقى خطابا في 1951 في مجلس الشيوخ دعى فيه الحكومة الأمريكية إلى التركيز على القسم الشرقي من البحر المتوسط الذي هو جزء من الشرق الأوسط بدلا من قصر اهتمامها على حلف الشمال الأطلسي وأن تبني في دولة تركيا بالذات قواعد جوية وتدعمها بالأسلحة المتطورة لتتمكن من المحافظة على ما في الشرق الأوسك من حقول غنية بالنفط، وقد أكد على أهمية تركيا من خلال التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA إلى الإدارة الأمريكية في أفريل 1951، وجاء فيه أيضا أن تركيا هي النقطة الأساسية لمنطقة الشرق الأدنى كونها مستقرة سياسيا عموما، متطورة صناعيا إلى درجة ما وتمتلك حكومة محافظة كثيرا أو قليلا، ويملك هذا البلد قوات أرضية مدربة ومجهزة تجهيزا نسبيا[2]، وهو ما يؤكد أن الهاجس النفطي ليس وليد اليوم ولا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية بل أدخل في بابا السياسة والاقتصاد السياسي، وهو ليس مجرد دراسات وبحوث تقوم بها الإدارة الأمريكية بل هو صراع يدور في السر والعلانية وتتراوح إيقاعاته بين المحافل الأكاديمية المعنية بالنفط وبين القرارات السياسية للقصور الرئاسية والترسانة العسكرية، إنها ببساطة حرب من أجل السيطرة على نفط الخليج والعراق بالدرجة الأولى، وعلى حد تعبير "جورج براون" وزير الخارجية البريطاني الأسبق: «من يسيطر عليه يسيطر على العالم»، ومنذ اكتشاف النفط في العراق في نهاية القرن التاسع عشر وتأسست الدولة العراقية 1921م وهو محل صراعات وتنافس دولي رهيب بين القوى العظمى خاصة الولاية المتحدة الأمريكية[3]، وازدادت الأهمية الاستراتيجية لعامل النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع دخول شركات النفط الأمريكية إلى الوطن

[1] محمود محمد علي، التداخل الأمريكي في الخليج العربي، الاسكندرية، دار الوفاء، الطبعة الأولى 2018، ص5.

[2] كريم مطر حمزة الأزبيدي، مرج ساب، ص99.

[3] رنى علي الشجيري، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الاعلام، بغداد، ص69.

العربي على نطاق واسع، مما أتاح لها الفرصة في أن تتصرف في نهاية الأمر في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية فهو يعد مصدرا مهما للطاقة وبات لوحده عنصرا محركا في العلاقات الدولية المعاصرة، فأغلب النزاعات الدولية كان سببها التحكم في المواد الهيدروكربونية[1].

ومن بين هذه الحروب استعمال الولايات المتحدة نفط العراق كذريعة للتدخل العسكري بطريقة غير معلنة فهي وظفت فيما سبق في حرب الخليج الثانية وكذلك في حربها بعد 11 سبتمبر حماية الأكراد حيث إدعت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدخلت في العراق بحجة تخليصه من نظام حكم دكتاتوري ونزع أسلحة الدمار الشامل تارة، والتي أتبثت فرق التفتيش عدم وجودها ومن أجل حماية الأكراد من اضطهاد صدام حسين تارة أخرى. وفعلا تمكنت من قلب نظام الحكم في العراق وتقسيم الدولة إلى طوائف الأكراد في الشمال، السنة في الوسط، والشيعة في الجنوب، والأكثر من ذلك السيطرة على العراق من خلال السيطرة على الأكراد من أجل الحصول واستغلال الخيرات الاقتصادية في العراق.[2]

الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني:

يرى البعض أن الثروات العربية التي حدثت ما هي إلا عبارة عن خطوة أولى لتحقيق خطة "تيدور هرتزل" بالسيطرة على العالم وتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة لهم في الشرق الأوسط تمتد من النيل إلى الفرات ضمن المشروع العالمي. الشرق الأوسط الجديد والذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه وهو ما أكدته وثائق ويكليكس حول الحر ب الأمريكية في العراق وأفغنستان ولكن تحقيق هذا المشروع لا يتم إلا عن طريق تغيير الأنظمة السياسية القائمة في دول الشرق الأوسط مما يجعلها تضمن ولاء قيادتها السياسية الجديدة وهو ما توضحه المساعدات الأمريكية للثروات العربية التي حدثت فيما يعرف بالربيع العربي.[3]

إن مطالبة الولايات الأمريكية لبعض الدول الشرق الأوسط بضرورة إجراء تغييرات في نظمها السياسية الداخلية مع احترام حقوق الإنسان ومنح الحريات والحقوق أكثر للمرأة

[1] عبد الجبار اسماعيل ابرهيم، أثر العامل النفطي على الاستراتيجية الأمريكية...، رسالة ماجستار، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص23.

[2] بن نعيمة فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2017، ص242.

[3]- باسم الجعفري، الشرق الأوسط الجديد بين الإشاعة والحقيقة، (سايس بيكو الثاني)، سوريا، الطبعة الأولى 2013، ص6.

ومنحها مناصب سيادية في الدولة، ما هو في الحقيقة إلا عبارة عن تدخل في شؤونها لأنه لا يحتوي على أي سبب من أسباب التخل المشروع الذي يهدف إلى تنفيذ الدولة لالتزاماتها الدولية بل هو تدخل في الشؤون الداخلية للدول وباعتبار الدولة المعنية تحترم التزاماتها الواردة في الاتفاقيات الدولية فلا يجوز التدخل في أمورها الداخلية بل بالعكس إن هذا الأمر يعد انتهاكا صريحا لحق من حقوقها الإنسانية وهو يستدعي تقديم بلاغ لما يعرف بمجلس حقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أي تدخل تتعرض له الدولة[1]، وبالرجوع للتاريخ نجد أن الدول الكبرى قد غيرت من الطرائق الساعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق أهدافها. فلقد تطورت من الاحتلال المباشر مثل الاحتلال البريطاني والفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى ثم تبني الحكومات الموالية للدولة ودعمها بالسلاح من أجل منع أي حركة مناهضة للغرب لتصل إلى التدخل من خلال الأمم المتحدة في دول الشرق الأوسط بحجج ديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ومكافحة الإرهاب مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق[2] لتصل لدعم المعارضة في الدول المتوسطية ضد نظمها السياسية في ثورات الربيع العربي مثل المعارضة في مصر والتي بقيت على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية طيلة 3- 4 أربع سنوات الماضية و ذلك لتحضير ثورة 2011 حتى ان الكثير بدأ بالتحدث عن أنّ مطلق الشرارة الاولى للثورة المصرية فيما عرف بالربيع العربي الشخصية "وائل غنيم" هي فعلا الشخصية التي تحدثت عنها الوثائق الامريكية و التي عرضها موقع ويكيليكس لقد افصحت الادارة الامريكية ومسؤوليها غير مرة عن مخططات عديدة وفي مقدمتها مشروع الشرق الاوسط الجديد مثل وثيقة راند بالاضافة الى العديد من الدراسات التي اقرتها المعاهد الاستراتسجية والمخططون لسياسة امريكا والقائمة عمليا على احداث ما يسمونه الفوضى الخلاقة[3] ومختصر الفوضى الخلاقة ببساطة هو ادخال الوطن العربي في صراعات طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية وفي حروب اهلية لا تنتهي الا

[1]- بن نعمان فتيحة، مرجع سابق، ص242 – 243.

[2]- محمود جاسم الخزرجي، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة اضطهاد الأقليات في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجيات، جامعة كربلاء، 20 جوان 2020، عن موقع www.kerbalacss.uoberlalce.edu.iq

[3] باسم جعفري، مرجع سابق، ص 6

باعادة رسم خرائط جديدة لمنطقة الشرق الاوسط برمتها[1] وتعتبر اثارة منطقة الاقليات من اجطر الامور على الامن القومي العربي ومن المداخل الهامة التي تتدخل فيها القوى الاستعمارية لتحقيق اهدافها ومآربها لاختراق الامن العربي القومي وتحقيق استراتيجيتها ومصالحها فلقد ظلت الاقليات دائما من المشاريع التي تساهم في تفكيك الارض والهوية [2]و ذلك راجع لمكانة الشرق الاوسط الذي يجمع جميع الاثنيات والاجناس والالسنة والأمم والعقائد ففي كل بلد توجد فيه اقليات ففي مصر مثلا توجد أقليات دينية وعرقية وفي الصحراء العربية توجد أقليات قبلية، وقبل الاسلام وجدت اقليات دينية وحتى بعده بقيت اقليات مذهبية ففي تركيا مثلا توجد اقليات دينية وثقافية واثنية ونفس الشيء في العراق و ايران وسوريا حيث هناك اقليات سياسية ودينية تراثية وثقافية واثتية[3] وهو ما سهل على الولايات المتحدة بشكل خاص والقوى الكبرى من التغلغل الى المنطقة والتدخل فيها وهز استقرارها السياسي والامني متذرعة بحماية الاقليات كسبب للتدخل في المنطقة وحتى يسهل على الولايات المتحدة الامريكية التحكم في المنطقة فانها وحسب "وثيقة راند" تقوم بتجزئة دول الشرق الاوسط الى دويلات على اساس طائفي مذهبي ديني وجاء في الوثيقة تقسيم العراق الى ثلاث دويلات او اربعة وسوريا الى خمس دويلات والسعودية الى ثلاث دول ثم مصر الى ثلاث دول وكذلك الامر في الجزائر والسودان ولبنان وغيرهم فتجزئة التجزئة وتفتيت التفتيت وتحويل المنطقة من حول اسرائيل الى دويلات طائفية و مذهبية متناحرة ومتقاتلة لا تقوم فيها قائمة لأحد ولا يبقى فيها قوة لقوي باستثناء اسرائيل وهذا ما تمناه "بن غوريون"[4] في أوائل الخمسينات.

[1] المرجع نفسه، ص 7

[2] سمر ابو ركبة، الاقليات في الوطن العربي دنيا الوطن، 21\5\2011 ، عن موقع: WWW.PULPAITelwatenvoice.com تاريخ التصفح 01 /10/ 2020

[3] شارل مالك، ظاهرة الاقليات في الشرق الاوسط في حد ذاته، موقع: www.discoverlebanon.comتاريخ التصفح 1 اكتوبر 2020

[4] - دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، هاجر لفلسطين عام 1906م، كان صحفيا في بداية حياته ثم انتقل للعمل السياسيو النقابي وقاد بن غوريون إسرائيل في حزب 1948 وعمل من أجل تأسيس دولة يهودية في فلسطين. منقوا عن ويكيبيديا www.ar.m.wikipedia.org.

ولقد قالت "رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية في أول تصريح لها تعليقا على بدء العدوان الشامل على لبنان في 12 جوان 2006[1] قالت حرفيا: «اليوم بدأ المخاض لمشروع الشرق الأوسط الجديد» إن مشروع الحروب الأهلية في الشرق الأوسط والمدعوم أمريكيا بمختلف الوسائل لن يقتصر الأمر فيه على اقتتال مسيحي مسلم أو شيعي سني بل ربما يصل إلى إقتال سني سني، شيعي شيعي، ماروني ماروني[2] وشأن الطائفية في الشرق الأوسط قد زاد خاصة مع انتصار الثورة الإيرانية سنة 1989م حيث أحي في الحركات الإسلامية الشيعية العربية الأمل خاصة في الخليج والعراق ولبنان وغيّر في البداية الورقة الامريكية الغربية التي كانت تدعم إيران فأصبحت عدو والقيادات السنية هي الصديقة إلى غاية الحرب الأمريكية على العراق فأعادت الحسابات وأصبحت إيران الصديق الحليف ضد السنة والنظام السياسي ليس العراقي فقد وإنما في كل من سوريا ومنطقة الخليج فوصلت الحركة الإسلامية الشيعية إلى السلطة في لبنان وكذلك شيعة العراق بعد 2003 وهو ما أدخل المنطقة في حروب ونزاعات طائفية من أجل السلطة لا تنتهي وهذا كله بدعم أمريكي ناهيك عن المنافسة السعودية – الإيرانية المناهضة للمذهب الشيعي والمدعمة للمذهب الوهابي على يد شيخها محمد بن عبد الوهاب[3].

وفي العراق وبعد شهر من الاحتلال جاء الحاكم العسكري الأمريكي "بول بريمر" لإنشاء مجلس حكم انتقالي وذلك بالمفاوضات بين واشنطن وطهران كما أكده السفير "ريان كروكر" أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد "بريمر" وهذا إن دل على شيء فيدل على الدور الجديد لإيران في المنطقة بالتعاون والدعم مع العدو والصديق أمريكا وأيضا من الخطوات الاستراتيجية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والتي مهدت الطريق نحو النفوذ الإيراني أكبر فأكبر هو حل الجيش العراقي. وهو ما أكده "بول بريمر" عندما قال: « إننا ارتكبنا أخطاء استراتيجية كبيرة بعد احتلال العراق، فقد حارب

[1] - العدوان الشامل على لبنان في 12 جوان 2006: وهي الحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله عقب اجتياح قوة حزب الله للأراضي الإسرائيلية، حيث شنى هجوما انتهى بمقتل 4 جنود إسرائليين وخطف جنديين أو ما عرف بالوعد الصادق، وبلغ قتلى اللبنانيين 1300 شخص، منقول عن المعرفة www.m.marefa.arg

[2] - باسم الجعفري، مرجع سابق، ص07.

[3] توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص46-47.

الجيش العراقي إيران 8 سنوات وأوجد توازنا إقليميا، منع التمدد الإيراني وحجم الطموحات الإيرانية» ثم جاءت خطة "بريمر" لتطيف العراق عبر إعداد دستور عراقي بصيغة طائفية مما أدى إلى مقاطعة الأقلية السنية للتصويت على الدستور في 2005 فجاء في المادة الثالثة منه: "إن العراق متعددة القوميات والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي"[1] وهذا الأسلوب الأمريكي يعتبر من الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة في دعم وانتهاك حقوق الأقليات الدينية والقومية لضمان مصالحها واستمرارها وهو ما يعرف بأسلوب المحاصصة في الحكم وكانت العراق أول تجربة لذلك حيث يحفز هذا الأسلوب في شكله السياسي أغلب الأقليات في المنطقة ويدفعها للمطالبة بحقوق سياسية ومشاركة في الحكم لا على أساس الكفاءة وإنّما على أساس حصتها العددية حسب الطائفة المكونة لها. للحصول على المنصب، وهو ما جعل أغلب الأقليات غير راضية على وضعها باستمرار مما يدفعها للتوجه نحو العنف والحل العسكري للحصول على حقوقها، مثل سوريا، تركيا، وهو بذلك وسيلة ناجعة لزيادة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة بحجة دعم الأقليات في الحصول على حقوقها[2]، وتقوم الولايات المتحدة أيضا بأسلوب التمويل والإتصالات لدعم أقليات المنطقة وهو ما أكده تقرير الخارجية الأمريكية "الحريات الدينية في العالم" الذي أكد على تدخل الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونغرس الأمريكي والسفارة الأمريكية في مصر بالتدخل في الشأن المصري، وذلك بتمويل والإتصال مع المسيحيين المصريين والبهائيين والشيعة، وشهود يهوة، الأحباش، والنوبيين وهذا ما يعني تدخل غير مباشر لتفكيك النسيج الوطني الاجتماعي والثقافي المصري.[3] ومن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة أيضا هو التأييد المباشر وغير مباشر للأقليا القومية والدينية في المنطقة لاقامة كيانات منفصلة عن حكومتها المركزية، فلقد قامت بالدعم العسكري المباشر لأكراد العراق وسوريا بشكل مباشر من أجل كسب ولائها والضغط على حكوماتها لأخذ تنازلات حول قضايا المنطقة. كما تقوم الولايات المتحدة

[1]- حاتم أبو زايدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، لندن، إي-كتب، فبراير 2019، ط.2، ص 59-60.

[2]- محمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

[3]- محمد عمارة، الإستغلال الأمريكي للأقليات، القاهرة، ط1، مكتبة وهبة 2011، ص17.

بدعم حكومات موالية لها في المنطقة ضد أقلياتها الدينية بشكل علني ومكشوف مثل دعمها لدول الخليج ضد المسلمين الشيعة، والدعم لحرب التحالف ضد الحوثيين في اليمن بينما هي مدافع أساسي للأكراد في سوريا والعراق، فأحيانا تغض الطرف عن عمل المجموعات الإرهابية ضد الأقليات الدينية والقومية[1] وأحيانا تقوم بعرقلة اي تحرك دولي ضد التنظيمات الارهابية ثم تقوم لاحقا بالتدخل وحدها بحجة حماية هذا الأقليات لاعطائها انطباعا انسانيا وهي صفة كما عبّر عنها "كورنوليو سومالوجا Cornelio sommaloga" رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث قال: «إنّ كلمة انساني صفة ساحرة خادعة في آن واحد، فهي ساحرة عندما تضاف إلى كل فضيلة ممكنة إليها... وهي صفة غاضعة عندما ينظر إليها باعتبارها مؤامرة ترتبط بمصالح سياسية أو استراتيجية معينة»[2] فالولايات المتحدة تتدخل لحماية الأقليات بشكل مباشر وغير مباشر لتقوم بتجنيدهم في المشروع الأمريكي كما حدث في العراق عام 2014 وامتناعها عن دعم العراق ضد تنظيم داعش الارهابي على الرغم من وجود اتفاقية أمنية مع العراق حيث قام التنظيم بمجازر الإبادة ضد المسيحيين والشبك الإيزيديين في العراق وفي سوريا مجازر إبادة ضد العلويين والدروز والمسيحيين فلقد سمحت بذلك لتأجيج الوضع وضرب استقرار المنطقة ثم تتدخل فيما بعد بحجة حمايتهم.[3]

إنّ الهيمنة الامريكية واضحة جدا على الواقع الدولي والذي ينعكس سلبا خاصة على الدول فاقدة السيادة والاستقلال.[4]

من خلال كل ما سبق وفي إطار هذا العنصر المتعلق بتوظيف التدخل في حماية الأقليات نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد درست منطقة الشرق الأوسط جيدا، وعرفت ما تحتويه من خيرات وموارد طبيعية نفطية منها هائلة، كما أنها عرفت ضعف الأنظمة السياسية والأمنية في المنطقة وحتى تعطي طابع إنساني جميل لسياستها فإنها

[1]- محمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

[2] - خالد شنيكات، طارق أبو هزيم، التغير في سيادة الدول والتدخل الدولي، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، رقم 127، في 2016/6/21، ص15.

[3] -حمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

[4] بن نعمان فتيحة، مرجع سابق، ص243.

استعملت الأقليات كمدخل ومنفذ جيوبوليتيكي حسب المعيار الواقعي العقلاني للتدخل في المنطقة والحصول على مصالحها وأهدافها الاستراتيجية التي تزيد من تطورها وتقدمها ونفوذها العالمي، لم يكن التدخل الانساني لحماية الأقليات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سببه معياري قيمي بل هو استراتيجي يغلب عليه الطابع الواقعي اللبرالي من أجل المصلحة الذاتية والأمن القومي ونشر النظام اللبرالي، فتارة تحمي أقلية دون أخرى مثل الأقلية المسيحية في الشرق الأوسط وتارة تتخد من حماية أقلية دريعة للتدخل وتارة تحمي أقلية وتدعمها ماليا وعسكريا ضد نظامها السياسي وكله ضمن سياسية الفوضى الخلاقة وجعل المنطقة غير مستقرة وآمنة فتتيح الباب أمام من التدخلات المباشرة وغير المباشرة السياسية منها والعسكرية لتنفيد خططها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط فهي لا تحمي الاقليات ولا تتدخل لحمايتها، بل هي تتدخل لحماية مصالحها ومصالح حلفائها بحجة حماية الأقليات.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل من حماية الأقليات في الاستراتيجية الامريكية تعرفنا على التوزيع الجغرافي للأقليات وامتداداها السياسي والجغرافي في المنطقة ورأينا ان أهدافها تختلف من اقلية لأخرى وكذلك وسائلها فمنها من يعتمد على وسائل سلمية وأخرى عنيفة أيضا تمعنا في مطالب هذه الأقليات وكيف تعاملت الأنظمة السياسية لدولة معها بتطبيق استراتيجيات عديدة واشياء مدى التأثير البالغ لأقليات الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي والدولي للمنطقة ثم عرجنا إلى مبحث ثالث تناولنا فيه التدخل لحماية الأقليات في الإستراتيجية بين الحماية والتوظيف حيث رأينا البعد الديني في استراتيجية حماية الأقليات الامريكية ومدى الارتباط الوثيق بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة وكيف اثر البعد الديني على صناع القرار في أمريكا خاصة من ناحية حماية إسرائيل واهدافهم التوسعية التبشيرية في اطار المسيحية واليهودية كما رأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت حماية الأقليات للتدخل في المنطقة وذلك على مستويين الإقتصادي والسياسي الأمني ومنه نستطيع أن نخلص إلى:

1- حماية الأقليات في الشرق الأوسط هي استراتيجية الامريكية تهدف إلى تفتيت المنطقة للسيطرة عليها والإستفادة من خيرات المنطقة وتعزيز مكانت الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

2- منطلق الحماية له بعد ديني مسيحي أكثر منه قانوني انساني ديمقراطي.

3- الولايات المتحدة تحمي اقلية على حساب أخرى أي انها تحمي الأقليات المسيحية بالدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وهذا من خلال سياستها وخطاباتها المؤكدة على الأقليات الدينية.

4- تهدف من خلال مبدأ الحماية إلى إعادة توزيع خارطة الأقليات وبالتالي تحقق أهدافها ومصالحها ومصالح إسرائيل وحلفائها في المنطقة.

5- التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية هو تدخل لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بحجة حماية الأقليات.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا هده والمتعلقة بالتدخل وحماية الأقليات دراسة في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 حاولنا تسليط الضوء على مبدأ مهم جدا في العلاقات الدولية والعلوم السياسية والذي اخذ الحيّز الوفير من النقاشات الاكاديمية والبحوث العلمية ألا وهو مبدأ التدخل في العلاقات الدولية والذي أصبح محل جدال بين القوانين والمواثيق الدولية والعرف الدولي وبين ما تمليه المستجدات الدولية والفواعل الإقليمية والدولية على الساحة العالمية، فبين تكريس وتعزيز مبدأ عدم التدخل وبين مبدأ حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات جاء مبدأ التدخل الدولي الإنساني خاصة في شقه حماية الأقليات ليثير الكثير من التساؤلات والجدالات بين ضرورته وإلزاميته حتى في بعض الحالات الّإنسانية وبين التحفظ على طريقة ومدى استعمالاته القانونية.

وباعتبار الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الريادة العالمية فلقد كان لها الدور البارز في استعمال التدخل لحماية الأقليات في العديد من المناطق في العالم وبالتحديد منطقة الدراسة وهي الشرق الأوسط، فرأينا أن الولايات المتحدة الامريكية تتدخل باسم حماية الأقليات لحماية مصالحها الشخصية وأمنها وأمن حلفائها فهي تحمي الأقليات لتتدخل في المنطقة.

وفيما يلي نتائج الدراسة في صيغة الإجابة على التساؤلات الفرعية التي هي حصيلة الإشكالية الرئيسية المطروحة:

- التدخل الإنساني بمفهومه الحديث لم يعد يقتصر على المساعدات الإنسانية بل تعداه لحماية الأقليات كما ان التدخل بالقوة العسكرية ما هو إلا انتهاك لسيادة الدول وتدخل فيها حتى وان كان في طابع أممي .
- حماية الأقليات وحقوق الإنسان رغم تطورها التاريخي وإعطائها اهتمام دولي أكبر إلا أنها بقيت في يد الدول الكبرى لتنفيذ خططها المصلحية تحت الغطاء الامي حتى يكون ذريعة لها.

- الإستراتيجية الأمريكية على اختلاف العصور وصناع القرار وتعدد التسميات بقيت واحدة مبنية على المصلحة والأمن القومي.
- التدخل في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ليس إلا مبرر للبحث عن مصادر الطاقة والموارد الثمينة وحماية أمن إسرائيل وكذلك التحكم في خارطة القوى السياسية في المنطقة من حيث التنافس الدولي وأيضا الدعم للحلفاء.
- مبررات التدخل باسم حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب مبررات معلنة لسياسة خفية.
- خارطة الأقليات في الشرق الأوسط خاصة من حيث التوزيع تزيد الوضع تأزما بسبب التقارب الجغرافي بين أقليات المنطقة.
- هناك تأثير بليغ من الأقليات وبين الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الإقليمي والدولي خاصة مع تعامل الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط معها.
- حماية الأقليات في الإستراتيجية الأمريكية هو قديم قدم الدولة الأمريكية وذلك نظرا للبعد الديني في الإستراتيجية الأمريكية.
- الدين يحرك السياسة في أمريكا والدين يدعم اسرائيل وهو نفسه من يحمي الأقليات.
- الادراة الأمريكية تحمي أقلية على حساب أخرى وتهتم بالأقلية المسيحية.
- الإستراتيجية الأمريكية هي أن تحمي الأقليات لتتدخل وعندما تتدخل تحمي الأقلية المسيحية.
- سواء استعملت الإدارة الأمريكية وسائل سلمية أو عنيفة للتدخل فإنها تخلق آثرا بالغا على المنطقة المتدخل فيها، فمن المفروض ان التدخل العسكري جاء ليمنع الإرهاب ويقضي عليه غير انه خلف إرهابا أخر و اخطر من الأول.
- من المفروض إن التدخل الدولي الإنساني جاء ليمنع وشوك قيام حرب في البلد المتدخل فيه لكن وجدنا بعض التدخلات الإنسانية في البلدان المتدخلة كانت سبب في نشوب حروب أهلية وطائفية مثل العراق وليبيا.

- جاء التدخل الإنساني ليحمي المواطنين و المدنيين و لكن بعض التدخلات الإنسانية خاصة العسكرية منها خلفت ورائها ألاف القتلى من المدنيين و ملايين المهاجرين و اللاجئين وعشرات الآلاف من المواطنين بعاهات مستديمة ووراءهم ملايين النساء والأطفال الذين يبكون الوضع ويتحسرون على فقدان الأحبة ويرثون عهد ما قبل التدخل.
- جاء التدخل الإنساني لحماية الأقليات ليحمي أقلية معينة تعاني الاضطهاد والظلم فيها بلدها الذي تقطن به فشرد و ظلم و اضطهد معه أقليات أخرى، وجاء باسم حقوق الإنسان وما تحمله المواثيق الدولية و احترام سيادة و استقلال الدول فاخترق سيادة الدول.
- التدخل الإنساني جاء بين مطرقتين الدعوة لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته ضمن ما يعرف بالواجب الدولي وبين احترام مبدأ من أهم المبادئ الدولية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدولية.
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لحماية الأقليات هو الشكل الأخير والآلية الاخيرة في تنفيذ الاستراتيجية الامريكية على ارض الواقع و يسبقه في ذلك سياسات تدخل غير مباشرة بالدرجة الاولى لتمهيد الطريق نحو التدخل المباشر وهو ما يعني خلق الجو المناسب للتدخل مثل مشروع الشرق الاوسط الكبير فهي تقوم بتدخلات غير مباشرة و تخلق حروب طائفية ومذهبية ونزاعات بين الاقليات مما يخلق وضع غير مستقر ثم تأتي الادارة الامريكية في الاخير للتعبير عن قلقها من الوضع الراهن و انه هناك أقليات سلبت حقوقها وان هذه الحروب تؤثر على السلم والامن الدوليين مما يدعو للقيام بواجب التدخل لحماية اقلية معينة يكون لها المصلحة وأهداف في اختيارها ثم يأتي التدخل الدولي الإنساني سواء عسكري او سياسي واقتصادي مباشر او غير مباشر.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**، سورة النحل، الآية 94.

أولا: الكتب

1. أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة أنور محمد ابراهيم وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، طبعة 2003 .
2. انس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، دراسة مقارنة، الحبان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
3. أنس أكرم غراوي، التدخل الدولي الانساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي، ط1، دار الجنان، 2008 .
4. أنور الجندي، سقوط مفهوم القومية الوافد، القاهرة، دار الأنصار.
5. ايناس بن سعدي عبد الله: الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية بغداد أشور باينبال للنشر ، الطبعة الأولى 2015 .
6. ايناس سعدي عبد الله: الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية، بغداد اشور باينبال للنشر ، الطبعة الأولى، 2015 .
7. باترك هارمنى، بربارة ديلكور، أوليفية كورتن، ترجمة أنور مغيث، القانون الدولي وسياسة المكيالين، دار الجماهرية للنشر والتوزيع.
8. باسم الجعفري: الشرق الأوسط الجديد بين الإشاعة والحقيقة، (سايس بيكو الثاني)، سوريا، الطبعة الأولى 2013.
9. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، دار الطباعة والنشر ، ط 1، أوت 1989 .
10. توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص46-47.

11.جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون مايثورودس، أبو ظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013.

12.جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات دار الهدى للنشر والتوزيع ط، 2005 .

13.جوزاف ياكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1، 2014.

14.جوزيف كوب، ما بعد الأقليات بديل تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1 – 2004 .

15.جيروم كاهان، الامن في العصر النووي، ترجمة نافع أيوب، دمشق مركز الدراسات العسكرية، 1982.

16.جيريمي سولت، ترجمة نبيل صبحي الطويل، تفيتت الشرق الأوسط، دمشق، دار النفائس، الطبعة الأولى 2011.

17.حاتم أبو زايدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، لندن، إي-كتب، فبراير 2019، ط.2.

18.حاتم أو زيادة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، لندن، أي كتب، الطبعة الثانية فبراير، 2019 .

19.حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2015.

20.حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر 1995.

21.دفاتر السياسة والقانون، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، العدد التاسع، جوان 2013.

22.رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية، عمان، الاردن، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2013 .

23.روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1: الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

24.روحي البعلبكي ، المورد بيروت، دار العلم للملايين، ط7، 1995.

ريتشارد بارنت وآخرون، إعداد ليلى بارودي ومروان بحيري : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية

25.زبغيتيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج، السيطرة الامريكية وما يرتب عليها جيو استراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999

26.سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008.

27.سعد شاكر شلبي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزي، عمان، الطبعة الأولى 2013 .

28.سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات ، مكتبة الأنجلوسكسونية المصرية، 1982 .

29.سون اتزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، دار الكتاب العربي، ط1، 2010.

30.صادق او هيف، القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشأة المعارف.

31.صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية.

32.طلال حامد الخليل ،المرتكزات الفكرية الليبيرالية، دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016 .

33.عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمرسلة البنائية، قسم شؤون إجتماعية ، جامعة الملك سعود الرياض، العدد 102 2010.

34.فاضل زكي محمد، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي، بغداد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1968

35.فائزة خطاب، الاعتراف بالابادة الجماعية للأكراد، الحوار المتمدن العدد 3321، 2011/03/30.

36.فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أفريل 2016 .

37.لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي للعراق و انهيار الدولة العراقية، الجمعية الثقافية العراقية في مالهو، منشورات تهوز،ط1 2007 .

38.لهيب عبد الخالق بني إنهيارين، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الأهلية للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن 2003 .

39.لهيب عبد الخالق، بين انهاريين، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، الأمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.

40.ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الاجوني، بيروت، دون طبعة.

41.مارتن شو الابادة الجماعية (مفهومها جذورها.....) ترجمة محي الدين حميدي الرياض التبيكان الطبعة الاولى 2017.

42.مبارك علوي محمد لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الاسلام، مركز القلم، الطباعة 1، 2020 .

43.مثامر إسماعيل، شاهر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 الهيئة العامة الثورية للكتاب قضايا أمة.

44.مجدر الواعر، أوضاع الأقليات والجاليات الاسلامية في العالم، المنصورة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2006 .

45.محمد عمارة، الإستغلال الأمريكي للأقليات، القاهرة، ط1، مكتبة وهبة 2011.

46.محمد عمارة، الاسلام والأقليات، الماضي الحاضر المستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ط 1 2003 .

47.محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، الرياض، مكتبة القانون الاقتصادي، ط 2012.

48.محمود محمد علي: التداخل الأمريكي في الخليج العربي، الاسكندرية، دار الوفاء، الطبعة الأولى 2018.

49.محمود محمد علي، التدخل الامريكي في الخليج، الاسكندرية، الطبعة الاولى، دار الوفاء، 2018.

50.مصلح خضر الجيوري، الدور السياسي للأقليات في الشقر الأوسط، الأكاديميون للنشر، ط1، 2014.

51.معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر، مارس 2019.

52.معمر فيصل خولي، نظرة عامة حول التدخل الدول الانساني العربي للنشر والتوزيع..

53.نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2016.

54.نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات و الابحاث، قطر الدوحة، ط2016.

55.النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، ط1، لبنان (بيروت): مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،2002.

56.نور الدين حشود، الاستيراجية الامنية الامريكية بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة و القانون العدد التاسع، جوان 2013.

57.وليام مارتن، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، اليمين المسيحي والسياسة الخارجية الامريكية، الفكر السياسي.

58.يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، 2013 .

ثانيا: أطروحة الدكتوراه

1. أسماء مصطفى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.
2. بن مهن محسن، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، 2018 .
3. بن نعيمة فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2017.
4. بهولي لبنى، النزاعات الاجتماعية المتاصلة في افريقيا –جنوب الصحراء، رسالة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم الاسلامية ، 2018 .
5. حنان عبد الرزاق تاثير المازق الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة اطروحة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2017 .
6. رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، مذكرة دكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق 2015 .
7. عبد الجبار اسماعيل ابرهيم، أثر العامل النفطي على الاستراتيجية الأمريكية...، رسالة ماجستار، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014.
8. موساوي امال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
9. نذير بو معالي، حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر 2008 .

ثالثا: قائمة المذكرات

1. احمد سليم عبد الله دور السياسة الامريكية في التحولات الديموقراطية في المنطقة العربية (2001-2013) مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط 2014.

2. إيناس شيباني، السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الأب والإبن، مذكرة ماجستير كلية الحقوق جامعة باتنة 2010.
3. رجدال احمد، حماية حقوق الانسان في التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، سنة 2016.
4. رشا عدنان محمد ، دور الارهاب في اعادة صياغة العلاقات الاوروبية قسم العلوم السياسية، جامعة موتة، مذكرة ماجستير ، الاردن 2007.
5. زردومي علاء الدين التدخل الاجنبيو دوره في اسقاط نظام القذافي مذكرة ماجستير .كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة خيضر 2013.
6. سماح عبد الصبور، مأزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية، جامعة القاهرة.
7. الطاهر بن أحمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010 .
8. عبد الفتاح حسام زعلان، الإدارة الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العام الدراسي، 2018/2017.
9. عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق والسياسة، جامعة صلاح الدين اربيل، 2001 .
10. عبد القادر محمد فهمي، مدخل في دراسة الاستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2009 .
11. عبد اليزيد داودي، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012.
12. العربي وهيبة، مبدأ التدخل الدولي في إطار المسؤولية الدولية، مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014.

13.قزران مصطفى، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاتها في ظل مبادئ واحكام القانون الدولي العام، مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

14.قصي احمد حسني حامد، دور الولايات المتحدة الامريكية في احداث تحول ديموقراطي في فلسطين، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين 2008 .

15.قيدوم حكيم ،السياسة الامريكية اتجاه قضايا حقوق الانسان بعد 11 سبتمبر 2001 ،مدكرة ماجستير 2004 .

16.هلتالي احمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

17.ويجب خيرة، تأثير الرسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

رابعا: المجلات

1. احمد الرزوق الرشيد وعبد الكريم ادبيش اشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح و المواقف الدولية مجلة مدارات سياسية العود الثالث ديسمبر 2017.
2. احمد الفكاك البدراني، تحولات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط ما بعد 2001، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، 2016.
3. الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008-2012 دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)، مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017.
4. امال موساوي، أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
5. أنصار موسى جواد، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر، مجلة اليرموك جورنال، 2013.

6. بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، المركز العربي للدراسات الانسانية، العدد 6، 2008.
7. بومعالي نذير، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 23 أكتوبر 2012.
8. بومنجل فاتح الدين، مشكلة تحديد مفهوم الأقليات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، www.ajsp.dz تاريخ التصفح 20 جوان 2020.
9. حرث قحطان عبد الله الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد 11 سبتمبر ، اكتوبر 2010، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 6، السنة 2.
10. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الامريكية جديدة إزاء الشرق الأوسط، دراسات دولية، العدد 46.
11. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد30 ،العدد ، 2014 .
12. خالد حنفي علي: ما بعد الواقعية، التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الانسانية مجلة السياسة الدولية، 2014/01/30.
13. خالد شنيكات، طارق أبو هزيم، التغير في سيادة الدول والتدخل الدولي، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، رقم 127، في 2016/6/21.
14. خيرة بن عبد العزيز، عبد الكريم هشام، التدخل العسكري الإنساني. دراسة في المنطلقات والابعاد النظرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخظر باتنة ، العدد 5 مارس 2015.
15. رعد قاسم صالح، الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب عام 2014 الاهداف و المحددات والادوار ،مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية ،العدد2017،3 .
16. رنى علي الشجيري، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الاعلام، بغداد.

17.سلامة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الانساني ومسؤوليته الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، العدد الأول ، المجلد السادس، أفريل 2015 .

18.سيف الدين كعبوش، الأمم المتحدة، من التدخل الإنساني إلى مبدأ المسؤولية الحماية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 4 جوان 2018، المجلد ب، ص 122، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنيطينة.

19.طلال ياسين عيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010 .

20.طويل نسيمة، التدخل الانساني، دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 5، جانفي 2018 .

21.عبد الستار حسني الجميلي، المركز القانوني للأقليات في ضوء القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد 4، الجزء 1.

22.عبد الصمد محمد ابراهيم، تحاكم الأقليات المسلمة أمام القضاء الأجنبي، مجلة كلية الدراسات الاسلامية، بدمياط 2018- .

23.عبد الناصر الجندي، النظرية التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير، مجلة المفكر العدد 5 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة .

24.علي معمر فرحات وآخرون، اشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة، دراسة بحثية بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية، مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، المجلد 4، العدد 4 أكتوبر 2018 .

25.فتال هاجر، قاسمي آمال، ضمانات حماية حقوق الاقليات بين القانون الدولي والفكر الاسلامي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع ديسمبر 2014 .

26.لحسن بن مهي، زغدود جغلول، الأقليات ومثلت الهوية (اللغة، الدين، الثقافة) مجلة الشريعة والاقتصاد ، المجلد السابع ، الاصدار الأول ، العدد الثالث عشر ، جوان 2018 .

27.مثنى مشعان خاف المزروعي، الانسحاب من العراق في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة العرب والمستقبل، العدد 11، السنة الثالثة نيسان، 2005.

28.محمد هورو، استخدام الأقليات في الصراع العام الإسلامي، مجلة مختار الإسلامي.

29.مزيان راضية، التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد أ كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، عدد 48 ديسمبر 2017.

30.مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية في العراق، جريدة الراية (حزب التحرير) 14 سبتمبر 2016.

31.موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، السنة السابقة 2015 .

32.نائل جرجس، حقوق الاقليات في المواثيق الدولية لحقوق الانسان، مجلة صور تاريخ التصفح 2020/08/13 www.suwar-magazine.org تاريخ 30 تشرين 2-1 000

خامسا: الملتقيات

1.

2. إدارة ترامب ردا على تصويت الشيوخ ضد السعودية 14/12/2018

3. الاستراتيجية في منظور وظيفي. اجرائي، جامعة كربلاء، كلية القانون.

4. اسراء محمود السيد، التنوع العرقي و اثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديموقراطي العربي 18 جوان 2017

5. أليكس كالينيسوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، مركز الدراسات الاشتراكية.

6. أنظر ميثاق الأمم المتحدة.

7. باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين، 2014.

8. بدر بن سلمان العامر، الاستراتيجية الامريكية...الاهداف الخفية، 2003.

9. برايت اوكوغو، الشرق الاوسط و شمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة،صندوق النقد الدولي 2003.

10.حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كلية الآداب جامعة طرابلس محاضرات.

11.حسين قرجحان، مشكلة الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، الحوار المتصن.

12.خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ،كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة الخرطوم مذكرة ماجستير.

13.خيري عمرتغير التدخل الدولي في ليبيا ,الانتقال من التماسك الى التنافس منتدى السياسة العربية جانفي 2020.

14.رائد صالحة، سيناتور أمريكي يطالب بوقف مبيعات الأسلحة السعودية أكتوبر 2018.

15.رشا ابراهيم، معظلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة مركز التنوع لفقه النزاعات ، قطر، الدوحة .

16.زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الامريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الارهاب، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

17.سليم عبد الله مطر، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط(...)2017.

18.سمير جاسم رامي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية.

19.سوسن زهدي شاهين، النظريات في العلاقات الدولية، القدس من فاسطين .

20.طه على أحمد، الواقعية في العلاقات الدولية، تأملات القاهرة مصر 2009.

21.عامر خليل، استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط مرصد الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاعلامي2018/10/30

22.عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية، مركز راشيل مارس 2013

23.عبد الحكيم وادي وآخرون بحث في الإستراتيجية للمفهوم والنظرية مركز راشيل كوري 2012.

24.عبد الرحمن بن صهايل السلمي، الليبيرالية نشاتها و مجالها

25.عمر مرزوقي، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية، تم القائها على طلبة السنة اولى ماجستير سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2014/2013.

26.فؤاد أحمد عبد المجيد، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط، بيروت، الجامعة الأمريكية بيروت .

27.كينيث بولاك، قاتل او ارحل الخيارات الامريكية في الشرق الاوسط، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2016 .

28.محمد المهدي، المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية نوفمبر 2008.

29.محمد شاكر ابو شعبان، الاقليات في الشرق الاوسط، قنبلة جاري اشعال فتيلها، محاضرات.

30.محمد عبد الله السمان، محنة الأقليات المسلمة في العالم، الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية، الأزهر الشريف.

31.محمود شلبي، المنهجية في التحليل السياسي ، الجزائر، 1997.

32.المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية و الاقتصادية، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية ..

33.المفوضية السامية لحقوق الإنسان، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها دليل للمدافعين عنها الأمم المتحدة، جنيف ونيويورك 2012.

34.مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الامريكية في منظمة الشرق الاوسط بعد 11 ايلول 2001 جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية 2012.

35.ميرفت رشملوي، حقوق الاقليات في القانون الدولي بعض الاضاءات لمنظمة العفو الدولية.

36.نافد أبو حسنة السمات، الجيو إستراتيجية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط 2017/06/18.

37.نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. .الهاشمي حمادوا، نظة عامة حول التدخل الانساني، http://www.droit-dz.com تاريخ التصفح 05-09-2020.
2. http://fadje.com تاريخ التصفح: 2017/11/23.
3. Politique wold النظرية البنائية في العلاقات الدولية، ديسمبر 2016 www.politics-dz.com
4. www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 16/جوان 2020
5. www.ar.wikipedia.org مشروع ايزنهاور، تاريخ التصفح 2019/111.
6. www.mokatel.com تاريخ التصفح 2018/12/15.
7. www.or.m.wikipidia.org consensus democray الديموقراطية التوافقية ، تاريخ التصفح: 2020/10/17.
8. www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2019/11/14.
9. أحمد وهبان، التخلف وغايات التنمية السياسية الجزء الثاني، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2 أكتوبر 2019 عن موقع: www.arabprf.com تاريخ التصفح 15 جوان 2020.
10. اسحاق عياش الهوية ادارة النقد و التنوع المجتمعي 28 سبتمبر 2018 المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 15 جوان.
11. إسحاق يوسف آل عياش: خطاب الضامن، إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، عن موقع: conference.uobabylon.edu.iq.com تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.
12. أسلحة الدمار الشامل: www.weaponsofmassdestructionpolitical-encyclopedia.orgتاريخ التصفح: 2019/08/15.

13.انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط في موقع: www.mokabel.com تاريخ التصفح 2020/07/03 .

14.اندرو ماسلوكسي، نفوذ اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الامريكية، www.aljazeera.net . تاريخ التصفح: 2020/02/19.

15.ايمان الحياري، تقرير عن النفط ، جانفي 2016 www.mawdo3.com تاريخ التصفح: 2018/10/19.

16.ايمان الحياري، مفهوم المواطنة وحقوقا لانسان، 21 يوليو 2020 تاريخ التصفح 23 يوليو 2020 .

17.بشير شايب، مفهوم الأقلية والإثنية جانفي 2016 عن موقع www.researchgate.net تاريخ التصفح 2020/10/01 .

18.البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط، 16 سبتمبر 2013، شبكة الاخبار العربية، www.anntv.tv . تاريخ التصفح 20 جوان 2019.

19.البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية، 3 مارس 2015، www.polities-dz.com . تاريخ التصفح: 2020/10/18.

20.بولمكاحل إبراهيم، تطور إتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية خارجية فبراير 2015

21.تاريخ التصفح 2020/10/01

22.تعريف أولي بمفهوم الأمة والقومية، المجد 2017/02/28 من موقع www.almajd.net تاريخ التصفح 2020/07/11

23.الحروب الاستباقية ، www.aksalltgah.com تاريخ التصفح: 2019/06/29.

24.حسام الخولي، أمريكا ترامب...، دفاع عن الأقليات في العالم وانتهاكها ضدهم في الخارج عن موقع: www.ultrasawt.com تاريخ التصفح 1 مارس 2020.

25.خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مركز جيل البحث العلمي www.Jilnc.com

26.خلواتي مصعب، دراسة في القانون الدولي حول حماية الأقليات، 21 يوليو 2018، موقع محاميا www.mohamah.net تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

27.دافيد بن غوريون، www.ar.m.wikipedia.arg. تاريخ التصفح: 2017/11/16.

28.رشيد التلواني، نظريات التعلم، النظرية البنائية جوان 2014 www.niw-educ.com تاريخ التصفح: 2020/03/20.

29.ريناس نباتي ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق تموذجا 1 اكتوبر 2017 2020 www.démocraticocde.fr تاريخ التصفح 14 جوان

30.سارة جاسم، الصراع في الشرق الأوسط ونذر حرب عالمية ثالثة، 26 يناير 2016، www.monpost.com . تاريخ التصفح: 2019/10/30.

31.ستيرزاد احمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، www.aljazira.net . تاريخ التصفح: 2019/10/26.

32.سمر ابو ركبة، الاقليات في الوطن العربي دنيا الوطن، 21\5\2011 ، عن موقع: WWW.PULPAITelwatenvoice.com تاريخ التصفح 01 /10/ 2020.

33.سهل نينوى: www.ar.m.wikipédia.org . تاريخ التصفح: 2019/05/25.

34.سومية محمد علي: جنوب السودان، آليات إدارة التعدديات الإثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005 – 2017) 19 أكتوبر 2017، المركز العربي للبحوث والدراسات، ، عن موقع: www.acrseg.arg تاريخ التصفح: 10 جوان 2020

35.السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، دراسة مقارنة 2019/08/11 عن موقع www.politics-dz.com تاريخ التصفح 2016/01/03.

36.شارل مالك، ظاهرة الاقليات في الشرق الاوسط في حد ذاته، موقع: www.discoverlebanon.com: تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2020.

37.طارق أبو حازم ، التغيير في سيادة الدول والتدخل الدولي دراسة في تغيير في نظريات التدخل الدولي عن موقع:"http://www.researchgate.net جانفي 2016 تاريخ التصفح 2020/09/05.

38.طارق البيطار، النظرية البنائية، أهم المناظرات في العلاقات الدولية، سياسة post sos أبريل 2016 www.sosopst.com تاريخ التصفح: 2020/05/02.

39.عبد الستار الكعبي الديموقراطية التوافقية العراق نموذجا /شروط التوافقية 2011/12/19 الحوار المتمدن العدد 3581 www.achnar.arg عن تاريخ التصفح 15 جوان2020.

40.عبد الله جلال، الشيعة في الشرق الأوسط، يوليو 2014، www.sasapost.com . تاريخ التصفح: 2018/10/03.

41.عبد الله جناحي الهوية الوطنية والهويات الفرعية (حالة البحرين) للاخبار 14 ديسمبر 2016 www.alnoaimiforum.org تاريخ التصفح: 2019/05/06.

42.عبد الله محمود الطناوي، التدخل الانساني والمبادئ العامة للقانون الدولي 19 أبريل 2019 عن موقع المعهد المصري للدراسات www.eipss-eg.org تاريخ التصفح 01 /2020/07 .

43.عبد الله محمود الطناوي، التدخل الدولي الانساني، المفهوم والأبعاد 26 مارس 2016 المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 19/جوان/2020.

44.العدوان الشامل على لبنان في 12 جوان 2006: www.m.marefa.arg تاريخ التصفح: 2020/10/10.

45.عصر رسول، حوارات شرق اوسطية الاقليات المسيحية في الشرق الاوسط www.medaratleurd.com تاريخ التصفح: 2019/09/05.

46.عفاف محمد، اسماعيل المليحي، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الارهاب، دراسة حالة داعش في عهد أوباما المركز الديموقراطي العربي www.politics-dz.com

47.علاء الدين السيد، خريطة ابرز الاقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي 16 افريل 2015 www.sasapost.com

48.علاء بيومي، سياسة امريكا لنشر الديموقراطية ..معضلة الاسلاميين 2018/09/01www.aljazeera.net.

49.الغزو الأمريكي للعراق، المعرفة WWW.M.MAREFA.ORG تاريخ التصفح: 2020/12/18.

50.فابيو لادينا، حقوق الأقليات في القانون الدولي، منظمة العفو الدولية. www.ommestymeno.org تاريخ التصفح: 2020/03/11.

51.فجر الاوديسا: www.aldjazeera.net تاريخ التصفح: 2019/10/15.

52.الفصل السابع الامم المتحدة united nations www.un.org تاريخ التصفح: 2019/06/18.

53.فؤاد البطاينة، حق تقرير المصير مرتبط بحق السيادة انفصال اقليم كردستان ... 2017 /09/19 رأي اليوم عن موقع www.raialyoum.com. تاريخ التصفح 2020/06/20

54.فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي الانساني، الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح : 2020/07/10

55.فيصل برائتين المرعشي، التدخل الدولي، الموسوعة السياسية، تاريخ التصفح : 2020/09/10.

56.قضية لوكربي: www.eljazera.com تاريخ التصفح: 2019/03/11.

57.اللوبي ما هو وأين وكيف يؤثر www.siironline.org

58.ليونيد سافين، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، جويلية 2016 www.kolhom.com تاريخ التصفح: 2020/04/19.

59.مجزرة ابو سليم: www.01.m.wekipedia.org 2018/05/02.

60.مجلس الامن القرار 1970 لسنة 2011 تاريخ 26 فبراير 2011 www.diplomatie.org.fr تاريخ التصفح: 2020/10/03.

61.مجلس الامن القرار 1973 في 17 مارس 2011 انظر www.diplomatie.org.fr تاريخ التصفح: 2020/10/03.

62.مجلس الامن القرار رقم 1441تاريخ 8 نوفمبر 2002 www.diplomatie.gouver.fr تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

63.مجلس الامن، القرار 2040 في 12 مارس 2012 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/10/03.

64.محمد أبو خليف، تعريف الهوية، فبراير 2016، www.mawdoo3.com . تاريخ التصفح: 2020/10/03.

65.محمد بلبشير، الأقليات سيرة المصطلح ودلالة المفهوم، من موقع www.toghril.org تاريخ التصفح 23 جويلية 2020.

66.محمد عبد الفتاح، أنواع الأقليات وحقوقهم في القانون الدولي ومصالح الدول الكبرى عن موقع المحامين العرب www.law-arabs.com تاريخ التصفح 2020/08/07.

67.محمود جاسم الخزرجي: الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة اضطهاد الأقليات في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجيات، جامعة كربلاء، 20 جوان 2020، عن موقع www.kerbalacss.uoberlalce.edu.iq تاريخ التصفح 2020/10/29.

68.محمود عبد الوهاب عبد الوالي: اشكالية مفهوم الجماعة الاثنية، قراءات افريقية 2018/04/18 عن موقع www.quraatafricom.com تاريخ التصفح 2020/09/29.

69.محور الشر: WWW.OR.WIKIPIDIA.ORG تاريخ التصفح: 2019/06/30.

70.مدني غصري، كيف انعكس الصراع السني الشيعي على شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، 2008، www.hofayat.com . تاريخ التصفح: 2020-03/21.

71.مرابط رابح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية في موقع www.ajsp.ceristen/article/87775 . تاريخ التصفح: 2018/12/19.

72.مركز ليكولين للدراسات والأبحاث لمجلة في مبدأ المسؤولية، www.afrin-lekolin.net . تاريخ التصفح 10 جانفي 2018،

73.مسعود ظاهر، خريطة الاقليات في الوطن العربي،15 افريل 2005، جريدة الشرق الاوسط www.archive.aawsat.com اكتشف اكبر خمس اقليات في العالم العربي .18 نوفمبر 2015 الحرة للاخبار www.alhura.com تاريخ التصفح: 2019/07/05.

74.مشروع الشرق أوسط الكبير WWW.ALU.EDU.IQ/RESERCH . تاريخ التصفح: 2020/03/24.

75.مشروع القرن الأمريكي :PNAC WWW.ALJAMEL.COM تاريخ التصفح: 2020/10/28

76.مصعب الجمال استراتيجيات القوة وأدوات الصراع، 2019/01/22، الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2019/10/30.

77.معنى الشيوعية : www.arm.wikipidia.org تاريخ التصفح: 2019/12/11.

78.معنى كلمة امبريالية : www.almaany.com موقع المعاني، تاريخ التصفح: 2018/12/28.

79.مفهوم الاستراتيجية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: www.wikipedia.com تاريخ التصفح 2019/01/20.

80.مفهوم الأقلية، مجلة وعي 2020/10/01 http://www.al-warie.org/archives/articl/3290

81.مفهوم الأمن الجماعي : WWW.DEMOCRATIC.DE تاريخ التصفح: 2020/01/30.

82.مفهوم الفيدرالية والكونفيديرالية: مدونات متابعات، 26 ماي 2010، www.mosabmtab3at.blogspot.co تاريخ التصفح: 14 جوان 2020.

83.مقال مترجم، جذلان الأمريكيين لحلفائهم: تجربة 1958 لبنان، new republic عن موقع: www.daraj.com تاريخ التصفح: 2019/10/10.

84.منار ممدوح التعددية الاثنية، الموسوعة السياسية، عن موقع: www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 29-09-2020.

85.موفق محمد، مفهوم الأقلية وتعريفها في المواثيق الدولية، الحوار المتمدن، العدد 3168-2010، WWW.ALHEWAR.ORG تاريخ التصفح 18 جوان 2020

86.مؤمن سلام، النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية، جوان 2015 www.liberaldemocratiqcportyofiraq.com تاريخ التصفح: 2020/04/11.

87.ناجي صادق شراب: الإمارات، النموذج الفيدرالي العربي الناجح، مركز الخليج للدراسات: 2017/12/02، عن موقع: www.alkaleej.ae تاريخ التصفح: 7 مارس 2019

88.نوكس ثاموس، الجهود الأمريكية لحماية الأقليات الدينية، سفارة الولايات المتحدة الامريكية في مصر، 22 فبراير 2018، موقع: www.eg.usembassy.gov تاريخ التصفح: 1 مارس 2020.

89.وبل كيملكا : www.democraticac.de تاريخ التصفح: 2019/07/20.

90.الوجود العسكري الأمريكي في العراق، حقائق وأرقام 6 يناير 2020 موقع الحرة WWW.ALHURRA.COM تاريخ التصفح: 2019/10/05.

91.وليد فوزي، الصراع العرقي والديني في البلقان، . www.books.google.com . تاريخ التصفح: 2018/10/10.

92.ويكيبيديا، ديموقراطية www.wileipedia.org تاريخ التصفح: 2017/09/14.

93.يسرى كلماك ميشيل دن، استغلال النزاعات في الشرق الأوسط او اخماد نيران مركزي ريفي المشرق الأوسط، www.carsegie-mec.org

94.يونس عودة، ملف الحرب على العراق، العدد 214 نيسان، 2003 عن موقع WWW.LEBARMY.GOV.L.B تاريخ التصفح: 2019/09/20.

سابعا: المراجع باللغة الاجنبية

1. Jean Yangomale, Qu'est ce que'une minorité nationale, le monde diplomatique, janvier 1992, P15.
2. Dictionnaire français, Group ethnique, Site : www.lintemaute.fr.dictionnaire/fr/définition/groupe-ethnique.
3. Joseph Yacoub, promouvoir une nouvelle légalité, le monde diplomatiqie , Avril, 1993.

4. Joseph Yacoub, genèse et évolution d'un concept, confluences méditterranée, Paris l'Harmattan, N°4, Automn ; 1992 , P20.
5. David Sanchez Rubio, interventions Humanitaires, principes, consepts et réalités ,cetri: www.cetri.Be/interventions-Humanitaires248
6. Jean Arnault Dérens et laurent Geslin, dans les Balkans, les frotiéres Bougent, les logiques ethnique demveurent, le monde diplomatique, Aout 2019, P14-15.
7. www.enseignants.lumni.fr/fiche-media-intrevention-en-irak.html
8. Www.lefigaro.fr/debats/2006/04/12/lescinq-paradoses-de-l'interventionaméricaineenIrak
9. www.britannica.com/libya-revolt-of2001february17revolution,firstlibyancivilwar.
10. www.link.springer.comthesecuritycouncilonlibyalegitinationordissimulation

قائمة

الفهارس

قائمة الموضوعات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الاول: إطار نظري و مفاهيمي للدراسة	
تمهيد	**16**
المبحث الاول : ماهية التدخل وبيان عناصره	**17**
المطلب الاول : مفهوم التدخل و الاتجاهات الفقهية	**17**
الفرع الاول: تعريف التدخل لغة واصطلاحا	**17**
أولا: التدخل لغة	**17**
ثانيا: التدخل اصطلاحا	**18**
الفرع الثاني : تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي	**18**
الفرع الثالث : تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه الغربي	**20**
اولا : الاتجاه الواسع	**21**
ثانيا : الاتجاه الضيق	**22**
ثالثا: الاتجاه التوفيقي	**22**
المطلب الثاني : صور التدخل و اساليبه	**23**
الفرع الاول : التدخل السياسي	**23**
الفرع الثاني: التدخل الفردي و الجماعي	**24**
الفرع الثالث: التدخل المباشر و غير مباشر	**24**
الفرع الرابع :التدخل الدبلوماسي و العسكري	**25**
المطلب الثالث: التدخل الدولي الانساني	**27**
المفرع الاول : مفهوم التدخل الدولي الانساني في الفقه الغربي	**28**

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الانساني في المواثيق الدولية	30
المطلب الرابع: شروط التدخل الدولي الانساني ومدى مشروعيته	32
الفرع الاول : شروط التدخل الانساني	32
الفرع الثاني : مدى مشروعية التدخل الانساني	35
اولا : عدم مشروعية التدخل الانساني	35
ثانيا: مشروعية التدخل الانساني	37
1-الاتجاه الاول :التدخل الانساني في اطار امي	37
2- الاتجاه الثاني : التدخل الانساني خارج اطار امي	38
1-2 الفريق الاول : التدخل لصالح الانسانية	38
2-2 الفريق الثاني : التدخل احادي الجانب	39
2-2-1 النظرية الاخلاقية	40
2-2-2 نظرية العقوبة	40
المبحث الثاني : حماية الاقليات	42
المطلب الاول: مفهوم الاقليات	42
الفرع الاول : مفهوم الاقليات في اللغة	43
الفرع الثاني :مفهوم الاقليات عند فقهاء القانون	43
اولا: المعيار العددي	44
ثانيا:معيار الفاعلية	45
ثالثا :معيار المواطنة	46
رابعا : معيار الخصوصية	47
خامسا :المعيار الداتي	48
الفرع الثالث :مفهوم الاقليات في الفقه الاسلامي	49
المطلب الثاني: الاقليات و المفاهيم المشابهة لها	52
الفرع الاول: مفهوم الاثنية و العرقية	53
الفرع الثاني : مفهوم القومية	55
المطلب الثالث :التدخل لحماية الاقليات في القانون الدولي	57

الفرع الاول: حماية الاقليات في ظل عصبة الامم	57
الفرع الثاني : حماية الاقليات في ظل ميثاق الامم المتحدة	59
المبحث الثالث : الاستراتيجية الامريكية	63
المطلب الاول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية	63
المطلب الثاني : ماهية الاستراتيجية الامريكية	66
الفرع الاول : تعريف الاستراتيجية الامريكية	67
الفرع الثاني: اهداف الاستراتيجية الامريكية ووسائلها	69
اولا: على المستوى السياسي و الايديولوجي	70
ثانيا: على المستوى الامني	70
ثالثا: على المستوى الاقتصادي	72
المطلب الثالث : الاطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الامريكية	74
الفرع الاول: النظرية الواقعية	74
اولا : مضمون النظرية	74
ثانيا: اسس النظرية	75
ثالثا: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الامريكية	76
الفرع الثاني: النظرية البنائية	78
اولا : مضمون النظرية	78
ثانيا: اسس النظرية	78
ثالثا: تفسير النظرية البنائية للاستراتيجية الامريكية	79
الفرع الثالث: النظرية الليبرالية	80
اولا: مضمون النظرية	80
ثانيا: اسس النظرية	80
ثالثا: تفسير النظرية اليبرالية للاستراتيجية الامريكية	81
خلاصة الفصل الأول	83
الفصل الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر	
تمهيد	86

المبحث الاول: تطور سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط	**87**
المطلب الاول: سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط قبل 11 سبتمبر	**88**
الفرع الاول: سياسة التدخل اثناء الحرب الباردة	**88**
اولا: من مرحلة العزلة الى الحرب العالمية الاولى	**88**
ثانيا: مرحلة الحرب العالمية الثانية	**92**
ثالثا: مرحلة الحرب الباردة	**93**
الفرع الثاني : سياسة التدخل بعد الحرب الباردة	**96**
المطلب الثاني: سياسة التدخل الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر	**102**
الفرع الاول: سياسة التدخل الامريكي خارج الاطار الاممي	**103**
أولا: الحروب الاستباقية	**103**
ثانيا: التدخل في العراق.	**108**
1- خلفية التدخل ووسائله.	**108**
2- مبررات التدخل.	**111**
3- أهداف التدخل.	**112**
الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.	**115**
أولا: التدخل في ليبيا.	**115**
1- خلفية التدخل في ليبيا	**115**
2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن	**118**
3-التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.	**120**
المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر	**127**
المطلب الاول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط	**127**
الفرع الاول: حماية الاقليات و حقوق الانسان	**128**
الفرع الثاني: نشر الديموقراطية	**133**
الفرع الثالث: مكافحة الارهاب	**137**
المطلب الثاني : المبررات الغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الامريكية بعد 11	**145**

سبتمبر	
الفرع الاول : النفط	145
الفرع الثاني : حماية امن إسرائيل	151
الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية	154
خلاصة الفصل الثاني	156
الفصل الثالث: حماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر	
تمهيد	159
المبحث الاول: خريطة الاقليات في الشرق الاوسط	160
المطلب الاول: التوزيع الاقليات	160
المطلب الثاني : اهداف الاقليات وسائلها	165
الفرع الأول: أهداف الاقليات	165
الفرع الثاني: وسائل الأقليات	168
أولا: الوسائل السلمية	168
ثانيا: الوسائل العنيفة	169
المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط	170
المطلب الاول: مطالب الاقليات في الشرق الأوسط	170
المطلب الثاني: الاقليات و الانظمة السياسية في الشرق الاوسط بين الصراع و التعاون	172
الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف.	172
أولا: استراتيجية وهيمنة الدولة	172
ثانيا: استراتيجية الفيدرالية	175
ثالثا: الاستراتيجية الديموقراطية التوافقية وتقاسم السلطة	177
الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع وإزالة الخلاف.	179
المطلب الثالث: تأثير الاقليات علي الاستقرار في الشرق الاوسط	184
الفرع الأول: على المستوى الاقليمي	185

الفرع الثاني: على المستوى الدولي	189
المبحث الثالث: التدخل لحماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية بين الحماية والتوظيف.	192
المطلب الاول : حماية الأقليات في الشرق الأوسط	192
الفرع الاول : حدود العلاقة بين الدين والسياسة	192
الفرع الثاني: الدين و اعادة توزيع خارطة الاقليات في الشرق الاوسط	194
المطلب الثاني: توظيف الاقليات للتدخل في الشرق الاوسط	200
الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.	200
الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني.	202
خلاصة الفصل الثالث	209
خاتمة	211
قائمة المصادر والمراجع	215
قائمة الفهارس	238
الملخص	

فهرس الجدوال:

جدول رقم (1): يبين أنماط سياسة الاستيعاب	181
جدولرقم (2): يبين سياسة الدولة اتجاه دمج الاقليات	182

فهرس الخرائط :

الخريطة	الصفحة
خريطة الشرق الأوسط	128
خريطة الشرق الاوسط الكبير حسب المخطط الأمريكي	132
خريطة توزيع تنظيم داعش في منطقة الشرق الأوسط	144
خريطة النفط في الشرق الأوسط	147
خريطة الغاز في الشرق الأوسط	148
خريطة نسبة توزيع احتياط النفط	149
خريطة الأقليات في الشرق الأوسط	161
خريطة توزيع الاكراد في الشرق الأوسط	164

الحمد لله

ملخص:

هذه الدراسة عبارة دراسة تحليلة للتدخل لحماية الاقليات في الاستراتيجية الامريكية بعد 11 سبتمبر في الشرق الاوسط وتناولت الدراسة ثلاثة محاور تراوحت بين الاطار النظري و المفاهيمي لكل من التدخل الدولي الانساني، وكذلك حماية الاقليات أيضا تناولت الاستراتيجية بشكل كلي والاستراتيجية الأمريكية على وجه التحديد مع تبيان الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية، كذلك دراسة تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية إضافة إلى دراسة في المبررات المعلنة وغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط بعد 11 سبتمبر ، وختمنا الدراسة بشق حماية الاقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين خارطة الاقليات في المنطقة ومطالبها ووسائلها وأيضا التدخل لحماية الأقليات بين التوظيف والحماية اعادة توزيع خارطة الاقليات من قبل الادارة الامريكية فوجدنا أن الاستراتيجية الامريكية في مطقة الشرق الاوسط هي نفسها تختلف فقط الوسائل و طرق تنفيذها اما الاهداف فهي ثابتة وهي مصالح الولايات المتحدة الامريكية وتوسع نفودها وضمان امنها وامن حلفاؤها.

Abstract :

This study is an analytical study of intervention to protect minorities in the American strategy after September 11th in the Middle East. The study dealt with three axes that ranged between the theoretical and conceptual framework of both international humanitarian intervention, as well as the protection of minorities. It also dealt with the strategy holistically and the American strategy in particular with clarification The theoretical frameworks explaining the American strategy, as well as studying the evolution of the intervention policy in the American strategy, in addition to studying the declared and undeclared justifications for the intervention in the American strategy in the Middle East after September 11th. We concluded the study with the issue of protecting minorities in the American strategy between the map of minorities in the region, their demands and their means, and also the intervention to protect minorities between employment and protection. The redistribution of the minority map by the American administration. We found that the American strategy in the region of the Middle East is the same. These are the interests of the United States of America, expanding its influence, and ensuring its security and that of its allies.